بسم الله الرحمن الرحيم

التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا الواقع والتحديات

جميع الحقوق محفوظة

المؤلف: مجموعة من المؤلفين

عنوان الكتاب: التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا الواقع والتحديات

منشورات مطبعة رويغي الأغواط

Isbn: 978-9931-806-14-1

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2020

التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا الواقع والتحديات

مجموعة من المؤلفين

الناشر

2020

مخبر قانون البيئة

فرقة البحث حماية المستهلك في عقود التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري

مدير المخبر: أ د.كمال جعلاب

الإشراف العام على الكتاب

د أحمد بورزق

د عبد الرحمان هزرشي

رئيس اللجنة العلمية: د. أحمد حمزة

نائب رئيس اللجنة العلمية: الأستاذ أحمد سواهلية

قائمة المحتويات

المقال	الصفحة
اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا **د. بدرالدين بوساق ، د. مراد خلادي**	16 - 1
تحديات التعليم الالكتروني في ظل مستجدات جائحة فيروس كورونا بالجزائر - الواقع والمأمول- **ط.د. بن معتوق حمزة**	29 - 17
تأثير جائحة كورونا على نظام التعليم في الجامعة **أ.حادة بونوار**	45 - 30
التجربة الجزائرية في رقمنة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا **د.صباح مريوة**	53- 46
رقمنة قطاع العدالة في الجزائر **د. سارة خريسي ، د. حنان مناصرية**	63 - 54
الرقمنة في قطاع العدالة –الأهداف و الإنجازات- **د. محديد حميد**	80- 64
الإدارة الإلكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث "تحديات مواجهةفيروس كورونا" **د. بهلول سميّة**	96 - 81
وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر بين الواقع والمأمول في ظل جائحة كورونا **ط.د. فرحات فاطمة زهرة ، د. هواري صباح ، د.بورزق أحمد**	114 - 97
النقود الإلكترونية كبديل حتمي للدفع في ظل جائحة كورونا. **ط.د.أحمد عبد الرحمان بن سالم**	131 - 115
التعامل بالنقود الافتراضية بين المخاطر والمزايا **د.عزوز سعيدي ، د.سميرة محمودي**	140 - 132
تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات ومتطلبات النجاح. **د.مادني احمد**	154 - 141
وباء كورونا و الانتقال الرقمي في الجزائر **د.بن الدين دوادي ، د.بونوة سمية**	164 -155
Le paiement électronique dans le monde: quelles perspectives pour l'avenir ? (Electronic payment in the world: what outlook for the future?) **Dr . METIDJI Abdelaziz**	174 - 165

اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا

College of Law and Political Science students trends towards e-learning platform MOODLE under the Corona pandemic

بدرالدين بوساق

معهد STAPS، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

Badredinne.boussag@univ-msila.dz

مراد خلادي

معهد STAPS، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

khaladi.mourad@univ-msila.dz

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا، وتكونت عينة الدراسة من (39) طالبا بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة، وانتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي،و استخدم الباحث مقياس اتجاهات طلبة نحو منصة التعليم الإلكتروني)، و اعتمد الباحث في معالجته على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS، وقد أظهرت نتائج الدراسة تحقق جميع الفرضيات وفقا لمتغيرات الدراسة (الجنس، المستوى الدراسي، السن، التخصص، المنطقة).

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، التعليم الإلكتروني، منصة التعليم الإلكتروني، جائحة كورونا.

Summary :

The study aimed to learn about the trends of law and political science students towards (MOODLE), under the Corona pandemic, and the study sample consisted of (39) Students at the Faculty of Law and Political Science of Msila University, researcher using the descriptive analytical curriculum, researcher using a student trend scale towards Moodle)In its treatment, the researcher relied on the SPSS statistical package programme, and the results of the study showed that all hypotheses were achieved according to the variables of study (gender, school level, age, specialization, region).

Keywords: trends, e-learning, e-education platform(MOODLE), the Corona pandemic

مقدمة:

أدت الأزمة الصحية المفاجئة وغير المتوقعة لجائحة كورونا إلى قرارات تتناسب مع خطورة الفيروس، كان من أهم هذه القرارات إغلاق المدارس والجامعات وعزل الطلاب عن ممارسة حياتهم الطبيعية بما فيها تعليمهم، وذلك للحد من تفشي هذا الوباء العالمي.

تعد الجامعة الجزائرية كمؤسسة من المؤسسات الأخرى التي تأثرت بجائحة كورونا نظرا للأعداد الكبيرة للطلبة، وخشية من تعاظم هذه الجائحة التي انتشرت في العالم، وخاصة أن فترة انتشارها يبقى غير محدود وغير معروف، مما دفع بالمؤسسات الجامعية للبحث عن وسائل بديلة للتكيف مع الوضع، فكان البديل المطبق في التعليم العالي هو التعليم عن بعد، والتي يمكن للمنظومة التعليمية الاعتماد عليه كوسيلة مهمة وبديلة عن التعليم الحضوري وإكمال طرق التدريس العادية، لذلك أصبح ضروري لاستمرار التعليم في ظل ظروف تفرض التباعد الجسدي و يمكن الاعتماد عليه في حالات الأزمات والطوارئ.وتبعا لذلك تنوعت المنصات التعليمية والأرضيات الرقمية التي تدير التعليم الالكتروني بشكل كبير وملحوظ ومن بين هذه المنصات نجد منصة التعليم الالكتروني مودل.

تعد منصة التعليم الالكتروني مودل أحد أنماط التجديدات التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بمزايا فريدة، وتحتاج إلى مهارات معينة، وتسهم في بناء محتوى رقمي عالي الجودة باستخدام التعلم عن بعد من خلال شبكات الإنترنت ومن شأنها أن تسهم في تطوير التعليم وتحسينه، كما لها تأثير إيجابي في طرق التعلم بين الطلبة، وهو أمر ذو أهمية كبيرة لتحسين جودة العملية التعليمية، كما أنها تتيح مشاركة المحاضرات والمعلومات وقواعد البيانات الخاصة بالمدارس والجامعات ومشاركة كل ما يتعلق بالإجراءات الامتحانية وشؤون الطلاب بشكل الكتروني ويمكن للطلاب الوصول إليها بسهولة.

1.الإشكالية:

لقد شهد هذا العصر تطور هائل وسريع في مجالات متعددة، حيث اقتحمت كل مناحي الحياة، بجميع دول العالم دون استثناء، وقد ساعدت العولمة التي يعيشها عالم اليوم على سيادة التكنولوجيا، و من أبرز ما شهده عالمنا اليوم هو ظهور فيروس كورنا الذي أحدث انقلابا كبيرا في جميع المجالات منها المنظومة التربوية والجامعية و كل مختلف الأطراف المشاركة في العملية التعليمة.

وبظهور وانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد19، وانطلاقا من حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أهمية استمرارية العملية التعليمية فقد راسلت الوزارة مختلف الجامعات الجزائرية، إلى اتخاذ مبادرة بيداغوجية من خلال اللجوء إلى تدابير وقائية لضمان استمرار التعليم و توفير الدعم الواجب تقديمه للطلبة لتمكينهم من مواصلة دراساتهم عن بعد خلال فترة التعليق والحجر الصحي الذي تم تمديده إلى أجل غير محدد بتفعيل واعتماد فضاء رقمي موحد متمثلا في أرضية مودل في عمليتي تصميم الدعائم الموجهة للتعليم عبر الخط ووضعها حيز الخدمة.

فسارعت المؤسسات الجامعية الجزائرية بصفة عامة إلى تطبيق توصيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن إجراءات الدولة الجزائرية الظرفية والوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا بعدما كانت في بدايتها تكتنفها الضبابية والغموض لأنها لم تلق الاهتمام اللازم قبل ظهور جائحة كورونا، وان الظرف المفاجئ جعل القائمين بالاستعداد ووضع خطة مناسبة لها وذلك بوضع المقررات الدراسية والمحاضرات والأعمال التطبيقية بحيث يمكن لكافة الطلبة والأساتذة

الوصول إليها، وكما أتحت منصة مودل التعليمية إبقاء الاتصال والعلاقة عن بعد بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة حسب المقررات الدراسية، وطرح أسئلتهم ومداخلاتهم عن طريق البريد الإلكتروني لكل أستا.[1]

وكانت فعالية هذه العملية البدء فيها من تاريخ 15 مارس2020 ، لكي تكون هذه الدروس والوسائط البيداغوجيا متاحة لكل طلبة الوطن.

وجامعة محمد بوضياف بالمسيلة هي إحدى الجامعات الجزائرية التي عرفت هذا النوع من التعليم، في ظل انتشار هذا الوباء، و في هذا الصدد، مركز الشبكات و الأنظمة و التعليم المتلفز و التعليم عن بعد بالجامعة وضع تحت تصرف جميع أعضاء الهيئة التدريسية وسيلة الكترونية لإنشاء و نشر دروس ومحاضرات على الخط للطلبة وفق الخطة الموضوعة لهذا الغرض، وبطريقة تسمح للطلبة الوصول والتفاعل مع المحاضرات، وانجاز التطبيقات بشكل تام وفق معايير علمية مشابهة لتلك المطبقة داخل مدرجات وحجرات الجامعة من خلال وضعها على أرضية التعليم الالكتروني (مودل)، تحت تصرف الطلبة، ومن بين تلك المميزات التي تؤديها المنصة الالكترونية (Moodle) وتطبيقاتها في التعليم، التحرر من قيود الزمان والمكان، والتكلفة المنخفضة، وإتاحة وإعطاء الفرص أمامهم بغض النظر عن موقعهم الجغرافي وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية وتقديم محتوى رقمي مخزن وفي متناول جميع شرائح المجتمع والطلبة، وعمل مساحة لتخزين الوثائق وإدارتها عن بعد، فقد أصبحت واحدة من أنجح طرق التعليم الحديثة، وهذا مما يمكنهم من التكيف معها ومع نظام التعلم عن بعد .

تعد الاتجاهات مجالا خصبا للدراسة لما لها من أهمية في مؤسسات التعليم عامة والجامعة خاصة لذلك يجب ألا يقتصر أمر إدخال التعلم عن بعد للجامعات على المعدات أو المصادر التعليمية، بل لا بد أن يرافق ذلك التركيز على جوانب إنسانية مهمة، وعلى رأسها اتجاهات الطلبة نحو منصة التعليم الالكتروني مودل والتعليم عن بعد[2] .

فالاتجاهات تعد احد السبل الأنجع لذلك، وكما تقوم هذه الأخيرة بدور رئيسي في توجيه سلوك الفرد، وتساعده على التكيف والتوافق الشخصي والاجتماعي، بناءا على مثيرات أو مواقف معينة يمر بها الفرد، مما يجعله يصدر سلوكات يحكم من خلالها على اتجاهه نحو تلك الاستجابات، وهذا الاستعداد إما أن يكون وقتيا أو مستمرا.

ولقد رأى الباحث أن الحاجة ماسة إلى إجراء دراسة علمية لمعرفة اتجاهات طلبة **كلية الحقوق والعلوم السياسية** نحو منصة التعليم الإلكتروني مودل في ظل جائحة كورونا، وبناءا على ما سبق تم طرح التساؤلات التالية :

- ما مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني(Moodle) في ظل جائحة كورونا؟.
  - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى)؟.
  - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر)؟.
  - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير السن (أقل من 25 سنة، أكبر من 25 سنة)؟.
  - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية)؟.
  - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني(Moodle) تعزى إلى متغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية)؟.

2- فرضيات الدراسة:

- مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا متوسط.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير السن (أقل من 25 سنة، أكبر من 25 سنة).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى :

- التعرف على مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا.
- التعرف على مدى الاتفاق أو الاختلاف في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) وفقا لمتغيرات الآتية :(الجنس، المستوى الدراسي، السن، التخصص، المنطقة).
- الكشف عن أهمية منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في مجال التعلم من وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية وخاصة في ظل جائحة كورونا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتضح أهمية الدراسة من تناول الباحث موضوع يتعلق باستخدام طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية لمنصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل هذا الوباء العالمي.
- معرفة طبيعة اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) إلى جانب إمكانية تنمية هذه الاتجاهات.

الكلمات الدالة:

الاتجاهات:

يعرفها كل من ملحم ، سامي بأنها : أفكار حول ما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه بالنسبة للأمور ويشترك فيها جماعة معينة.[3]

التعريف الإجرائي للاتجاهات:

هي محصلة درجات الأفراد المجيبين من طلبة جامعة محمد بوضياف المسيلة على مقياس الاتجاه نحو استخدامهم لمنصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا كوفيد 19.

منصة مودل(Moodle):

يعتبر نظام مودل من أشهر الأنظمة المختصة في التعليم الالكتروني وأكثرها استخداما في المؤسسات التعليمية، وهو نظام إدارة تعلم مفتوح المصدر صمم على أسس تعليمية ليساعد المدربين والمدرسين على توفير بيئة تعليمية الكترونية، ومن الممكن استخدامه بشكل شخصي على مستوى الفرد، كما يمكن أن تخدم جامعة تضم 40000 طالب[4].

هي مجموعة خدمات تفاعلية عبر الخط التي تقدم للمتعلمين إمكانية الولوج إلى المعلومات، الأدوات والموارد لتسهيل التعلم وتسييره عبر الانترنيت، وهي المحيط الافتراضي للتعلم، وهي منصة مفتوحة مجانية وواسعة الاستعمال[5].

فيروس كورونا:

هي مجموعة كبيرة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان وتسبب للإنسان عدوى في الجهاز التنفسي في مختلف الأعمار، وكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة هم الأكثر عرضة وتأثرا بهذا الفيروس[6].

تعد فيروسات كورونا حيوانية المصدر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر، وتوصلت الاستقصاءات المستفيضة إلى أن فيروس كورونا، المسبب لملازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم سارس قد انتقل من سنانير الريادة إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لملازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيد السنام إلى البشر، وتشير العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات ، ولم تصيب البشر بعد. وتشمل الإعراض الشائعة للعدوى أعراضا نفسية والحمى والسعال وصعوبات في التنفس والحالات الأكثر وخامة، قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفشل الكلوي،وحتى الوفاة[7].

3- الدراسات السابقة:

دراسة دالية خليل عبد الكريم الشوارية ، 2019

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الإلكترونية و درجة اتجاهاتهم نحوها، و اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه ثم التأكد مددن صدقها وثباته، و وزعت على مجموعة من طلبة الجامعات الخاصة و بلغت عينة الدراسة (502) طالبا وطالبة من طلبة الدراسات العليا المسجلين فدي الفصل الأول من العام الجامعي 2019/2018 تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الالكترونية جاءت بدرجة مرتفعة، كما أظهرت أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام أفراد الدراسة تعزى إلى متغير الجنس و التخصص، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام أفراد الدراسة تعزى إلى متغير العمر.

وأظهرت النتائج أن درجة اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو المنصات التعليمية الإلكترونية جاءت إيجابية بدرجة مرتفعة، كما و بينت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بدين استجابات أفراد الدراسة من الطلبة الذكور و الإناث لصالح الطلبة الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات أفراد الدراسة تعزى إلى متغير العمر والتخصص [8].

دراسة باسم بن نايف محمد الشريف، 2018

استهدف البحث الحالي قياس واقع اتجاهات طلبة الجامعة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم، وقد اتبع البحث المنهج الوصفي، واستخدم أداة البحث وهي: مقياس الاتجاهات نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم، وقد بلغ أفراد عينة البحث (120) من طلبة كلية التربية- في جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وقد توصل البحث الحالي إلى عدة نتائج من أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس، لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر مقر الدراسة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين الجنس ومقر الدراسة عند استجابة أفراد عينة البحث على المحور الأول من مقياس الاتجاهات للبحث الحالي والمرتبط باستخدام المنصات الرقمية في التعليم الجامعي، كما توصلت نتائج البحث كذلك إلي وجود فروق دالة وأخرى غير دالة إحصائيا بالنسبة للمحاور الأربعة الأخرى في مقياس الاتجاهات للبحث الحالي عند اعتبار متغيري الجنس ومقر الدراسة والتفاعل بينهما [9].

دراسة عمار بن عيشي وآخرون، 2020

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام منصة التعليم الالكتروني مودل وأثره في اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين بتصميم استمارة وزعت على عينة الدراسة عددها 400 طالب بكلية الاقتصاد بالجامعة المبحوثة، أجريت عملية التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- لاستخدام منصة التعليم الالكتروني مودل أهمية من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد بجامعة بسكرة.
- هناك اتجاهات ايجابية لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة بسكرة نحو استخدام منصة التعليم الالكتروني تتمثل فيما يلي: أن منصة مودل نتائج أفضل من التعليم الاعتيادي وأن تكلفة التعليم بواسطة منصة مودل أقل مقارنة بتكلفة التعليم الاعتيادي [10].

منهج الدراسة:

الضرورة العلمية تقتضي من الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا، ويوضح خصائصها، ويصفها كميا، ويوضح مقدارها أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

عينة الدراسة:

تتشكل عينة هذه الدراسة من طلبة جامعة محمد بوضياف المسيلة (طلبة الحقوق، والحقوق والعلوم السياسية) وبلغ عدد أفراد الدراسة 39طالبا،وتم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة.

جدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	التقسيم	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	15	%38.46
	أنثى	24	%61.53
	المجموع	**39**	**%100**
المستوى الدراسي	ليسانس	26	%66.66
	ماستر	13	%33.33
	المجموع	**39**	**%100**
السن	أقل من 25 سنة	28	%71.79
	أكبر من 25 سنة	11	%28.20
	المجموع	**39**	**%100**
التخصص	الحقوق	20	%51.28
	العلوم السياسية	19	%48.71
	المجموع	**39**	**%100**
المنطقة	حضرية	23	%58.97
	شبه حضرية	09	%23.07
	ريفية	07	%17.94
	المجموع	**39**	**%100**

أداة الدراسة:

المقياس: تم وضع مقياس من طرف الباحثين عمار بن عيشي وآخرون في مقال منشور بمجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية الموسوم بعنوان واقع منصة التعليم الالكتروني مودل في ظل جائحة كورونا وأثره على اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة، فقد كان الاعتماد عليه في تصميم أداة الدراسة، حيث روعي فيه مناسبته لخصائص أفراد عينة الدراسة وكذا الإمكانيات والوسائل المتوفرة، لذلك اعتمد عليه الباحث فهو مقنن.

وصف المقياس:

يتكون مقياس" واقع منصة التعليم الالكتروني مودل في ظل جائحة كورونا وأثره على اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة " من 17 عبارة ، وصممت شكل الاستجابات على أساس طريقة لكيرت (LIKERT) التدريج الخماسي (موافق بدرجة كبيرة جدا، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة ضعيفة، موافق بدرجة ضعيفة جدا).

الشروط السيكومترية للمقياس:

صدق المقياس:

وللتحقق من صدق المقياس اعتمد الباحث على حساب الصدق الذاتي الذي يساوي جذر الثبات لاستمارة المقياس أي أن معامل الصدق الذاتي بلغ 0.87، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثبات المقياس:

وللتحقق من ثبات المقياس اعتمد الباحث على حساب معامل ألفا كرونباخ للمقياس ككل، حيث بلغ معامل الثبات 0.76، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، اختبار (T(test، اختبار F لتحليل التباين الأحادي (ONE-WAY ANOVA).

تحليل نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنه:

مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا متوسط.

لمعالجة الفرضية الأولى استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية للمقياس ونتائج الجدول (02) أدناه تبين ذلك، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الباحث على مقياس ليكرت التدريج الخماسي الآتي: (1- 1.80درجة ضعيفة جدا، 1.81- 2.60 درجة ضعيفة، 2.61- 3.40 درجة متوسطة ، 3.41 – 4.20 درجة مرتفعة، 2.41 – 5 درجة مرتفعة جدا).

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الدرجة الكلية للمقياس	3.29	1.41	متوسطة

حيث جاءت الدرجة الكلية للمقياس لدى أفراد العينة طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بمتوسط حسابي 3.29، وانحراف معياري 1.41 وجاءت الدرجة الكلية للمقياس من وجهة نظر أفراد العينة متوسطة، أي أن مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا كان متوسط، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الأولى.

.تحليل نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على ما يلي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى).

وللتحقق من صحة هذا الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (03): نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت" للفروق في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني(Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة" ت"	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	القرار
الدرجة الكلية للمقياس	ذكر	15	1.74	0.62	11.41	37	0.00	غير دال
	أنثى	24	4.25	0.73				

ويتبين من الجدول أعلاه أن هناك تقارب كبير بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا بين الجنسين (ذكر، أنثى)، حيث بلغ متوسط ذوي الجنس (ذكر) (1.74)، في حين بلغ متوسط ذوي الجنس (أنثى) الذي بلغ (4.25) وما يؤكد ذلك هو قيمة اختبار (T-TEST) والتي بلغت (11.41) حيث جاءت غير دالة إحصائيا عند الدلالة (0.000).

من هنا يمكن القول بأنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى)"، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الثانية.

.تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على ما يلي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر).

وللتحقق من صحة هذا الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04): نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت" للفروق في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني(Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

المتغير		المستوى الدراسي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت"	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	القرار
الدرجة للمقياس	الكلية	ليسانس	26	2.51	1.06	7.83	37	0.00	غير دال
		ماستر	13	4.85	0.17				

ويتبين من الجدول أعلاه أن هناك تقارب كبير بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا بين المستويين الدراسيين (ليسانس، ماستر)، حيث بلغ متوسط ذوي المستوى الدراسي (ليسانس) (2.51)، في حين بلغ متوسط ذوي المستوى العلمي (ماستر) الذي بلغ (4.85) وما يؤكد ذلك هو قيمة اختبار (T-TEST) والتي بلغت (7.83) حيث جاءت غير دالة إحصائيا عند الدلالة (0.00).

من هنا يمكن القول بأنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر)."، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الثالثة.

تحليل نتائج الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة على أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير السن (أقل من 25 سنة، أكثر من 25 سنة).

وللتحقق من صحة هذا الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04): نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت" للفروق في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني(Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير السن.

المتغير		السن	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت"	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	القرار
الدرجة للمقياس	الكلية	أقل من 25 سنة	28	2.65	1.14	6.47	37	0.00	غير دال
		أكثر من 25 سنة	11	4.91	0.08				

ويتبين من الجدول أعلاه أن هناك تقارب كبير بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا بين المستويين الدراسيين (ليسانس، ماستر)، حيث بلغ متوسط ذوي المستوى الدراسي (ليسانس) (2.65)، في حين بلغ متوسط ذوي المستوى العلمي (ماستر) الذي بلغ (4.91) وما يؤكد ذلك هو قيمة اختبار (T-TEST) والتي بلغت (6.47) حيث جاءت غير دالة إحصائيا عند الدلالة (0.00).

من هنا يمكن القول بأنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير السن (أقل من 25 سنة، أكثر من 25 سنة)."، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الرابعة.

.تحليل نتائج الفرضية الخامسة:

نصت الفرضية الخامسة على ما يلي :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية).

وللتحقق من صحة هذا الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (06): نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة " ت" للفروق في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني(Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير التخصص.

المتغير	التخصص	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة" ت"	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	القرار
الدرجة الكلية للمقياس	الحقوق	20	2.10	0.83	10.88	37	0.00	غير دال
	العلوم السياسية	19	4.54	0.51				

ويتبين من الجدول أعلاه أن هناك تقارب كبير بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا بين التخصصين العلميين (الحقوق، العلوم السياسية)، حيث بلغ متوسط ذوي التخصص (الحقوق) (2.10)، في حين بلغ متوسط ذوي التخصص (العلوم السياسية) الذي بلغ (4.54) وما يؤكد ذلك هو قيمة اختبار (T-TEST) والتي بلغت (11.88) حيث جاءت غير دالة إحصائيا عند الدلالة (0.00).

من هنا يمكن القول بأنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية)"، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الثانية.

تحليل نتائج الفرضية السادسة:

نصت الفرضية السادسة على أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية).

ولمعالجة هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (07): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE-WAY ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير المنطقة.

مصادر التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية	القرار
الدرجة الكلية للمقياس	بين المجموعات	55.93	2	27.97	50.05	0.00	دال
	داخل المجموعات	20.11	36	0.55			
	الكلي	**76.04**	**38**				

من خلال الجدول أعلاه رقم (07) نلاحظ أن قيمة اختبار الفرق (F) "تحليل التباين الأحادي"(ONE-WAY ANOVA) لدرجة الكلية لمقياس اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا تبعا لمتغير المنطقة، حيث بلغت قيمة (f) (50.05) وهذه القيمة جاءت غير دالة إحصائيا عند الدلالة الإحصائية (0.00)، وبالتالي يمكن القول بأنه: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) تعزى إلى متغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية)"، وعليه نستنتج تحقق فرضية الدراسة الثالثة.

تحليل ومناقشة الفرضيات:

تحليل ومناقشة الفرضية الأولى:

بعد عرض النتائج و تحليلها تبين للباحث تحقق الفرضية، حيث اتضح أن مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا كان متوسط.

وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة (عمار وآخرون، 2020) التي أظهرت نتائجها أن هناك اتجاهات ايجابية لدى طلبة كلية الاقتصاد بجامعة بسكرة نحو استخدام منصة التعليم الالكتروني.

وكما لا تتفق مع دراسة (الشوارية، 2020) والتي أظهرت نتائجها أن درجة اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو المنصات التعليمية الإلكترونية جاءت إيجابية بدرجة مرتفعة.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية كانوا يتلقون على التعليم الحضوري و المباشر أي وجها لوجه، ولم يكونوا يعتمدون التعليم الإلكتروني، لذلك فقد لجئوا بشكل مفاجئ إلى التعليم الإلكتروني الذي فرض على الجامعات نتيجة لتفشي جائحة كورونا .

تحليل ومناقشة الفرضية الثانية:

من خلال نتائج الفروق حسب متغير الجنس (ذكر، أنثى) في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) ، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، حيث كانت قيمة ت (11.41) ولم

تظهر فروق معنوية و فيه دليل على تقارب وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا المتعلق بالمقياس ككل.

إن هذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا إلى متغير الجنس (ذكر، أنثى) وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي نصت على ذلك، وهذه النتيجة لا يتفق مع دراسة (الشريف، 2019) التي أظهرت نتائجها على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس، لصالح الذكور .

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى التقارب الكبير في وجهات نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، على الرغم من اختلاف جنسهم، أي لا تؤثر على رؤيتهم ووجهة نظهرهم نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا .

تحليل ومناقشة الفرضية الثالثة:

من خلال نتائج الفروق حسب متغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر) في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) ، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، حيث كانت قيمة ت (7.83) ولم تظهر فروق معنوية و فيه دليل على تقارب وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا المتعلق بالمقياس ككل.

إن هذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا إلى متغير المستوى الدراسي (ليسانس،ماستر) وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي نصت على ذلك.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى التقارب الكبير في وجهات نظر كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle)، على الرغم من اختلاف مستواهم الدراسي، أي انه لم يكن للمستوى الدراسي للطلبة أي تأثير على رؤيتهم ووجهة نظهرهم نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا .

تحليل ومناقشة الفرضية الرابعة:

من خلال نتائج الفروق حسب متغير السن (أقل من 25 سنة ، أكبر من 25 سنة) في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، حيث كانت قيمة ت (6.47) ولم تظهر فروق معنوية و فيه دليل على تقارب وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا المتعلق بالمقياس ككل.

إن هذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير السن، وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي نصت على

ذلك، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الشوارية، 2020) والتي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات أفراد الدراسة تعزى إلى متغير العمر.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى التقارب الكبير في وجهات نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية رغم اختلاف سنهم، فهم يدركون على أهمية منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) وخاصة في ظل هذا الوباء.

تحليل ومناقشة الفرضية الخامسة:

من خلال نتائج الفروق حسب متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية) في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا ، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، حيث كانت قيمة ت (10.88) ولم تظهر فروق معنوية و فيه دليل على تقارب وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية (Moodle) في ظل جائحة كورونا المتعلق بالمقياس ككل.

إن هذه النتائج تؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا إلى متغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية) وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي نصت على ذلك، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الشوارية، 2019) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اتجاهات أفراد الدراسة تعزى إلى متغير التخصص.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى التقارب الكبير في وجهات نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية (Moodle) في ظل جائحة كورونا ، على الرغم من اختلاف تخصصهم، أي لا تؤثر على رؤيتهم ووجهة نظرهم نحو منصة التعليم الإلكتروني (Moodle) في ظل جائحة كورونا .

تحليل ومناقشة الفرضية السادسة:

من خلال نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق حسب متغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية) في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث، حيث جاءت قيمة f (50.05) ولم تظهر فروق معنوية و فيه دليل على تقارب وجهات نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة التي نصت على ذلك.

إن هذه النتائج تؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية (Moodle) في ظل جائحة كورونا وفقا لمتغير المنطقة.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى التباين في وجهة نظر طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية رغم اختلاف مناطق سكناهم إلى تدفق الانترنت.

خاتمة :

توصل الباحث في هذه الدراسة بعد بذل مجهود في العمل والبحث والتحليل وتوصل في ذلك إلى تحقيق وتأكيد جميع الفرضيات، المتعلقة طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا وفقا للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، السن، التخصص، المنطقة)

كما أن هذه الدراسة بينت تأكيد فرضية الدراسة الأولى التي نصت على أن مستوى اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الإلكتروني (المودل) في ظل جائحة كورونا متوسط. وهذا ما لا يتفق مع دراسة (عمار وآخرون، 2020).

كما أن هذه الدراسة بينت تحقق فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (المودل) وفقا لمتغير الجنس (ذكر، أنثى). وهذا ما لا يتفق مع دراسة (الشريف، 2019).

كما أن هذه الدراسة بينت تحقق فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (المودل) وفقا لمتغير المستوى الدراسي (ليسانس، ماستر).

كما أن هذه الدراسة بينت تحقق فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (المودل) وفقا لمتغير السن (أقل من 25 سنة، أكبر من 25 سنة). وهذا ما يتفق مع دراسة (الشوارية، 2019).

كما أن هذه الدراسة بينت تحقق فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (المودل) وفقا لمتغير التخصص (الحقوق، العلوم السياسية). وهذا ما يتفق مع دراسة(الشوارية، 2019)

كما أن هذه الدراسة بينت تحقق فرضية الدراسة الثانية التي نصت على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية نحو منصة التعليم الالكتروني (المودل) وفقا لمتغير المنطقة (حضرية، شبه حضرية، ريفية).

المراجع:

[1] جمال كويحل، أبو بكر سناطور، "دور المنصات الرقمية في دعم التعلم الجامعي عن بعد في ظل انتشار جائحة كورونا"، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد1 الخاص الجزء الأول، جامعة لمين دباغين سطيف، 2021، ص .6

[2] البشير العادي القرقوطي، " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة طرابلس نحو التعلم عن بعد"، الملتقى الدولي حول: التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق، أيام 15-16-17 نوفمبر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص .459

[3] ملحم سامي محمد، "القياس والتقويم في التربية وعلم النفس"، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2005، ص .337

[4] قانة حسين، و عبد الله علي، "أثر استخدام أرضية التعليم الالكتروني MOODLE في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، جامعة المسيلة ، 2020، ص .685

[5] حسينة احميد، "درجة رضا الأساتذة الجدد على مخطط التكوين:تصميم وبناء واستعمال درس على منصة مودل (Moodle)"، مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 26،جامعة لمين دباغين سطيف ،2018، ص .68

[6] لورنيق يوسف . وآخرون، "التعليم الالكتروني حتمية تفرضها جائحة كورونا"، مجلة التميز، المجلد 3، العدد 1، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2021، ص .6

[7] عزاق رقية، نسيمة جرود " التعليم الجامعي عن بعد في ظل جائحة كوفيد 19 من وجهة نظر الطلبة الجامعين"، تنمية الموارد البشرية ، المجلد12 ، العدد01، جامعة لمين دباغين سطيف، 2021، ص66.

[8] دالية خليل عبد الكريم الشوارية، "درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الالكترونية واتجاهاتهم نحوها"، الأردن، كلية العلوم التربوية جامعة الشرق الأوسط، .2019

[9] باسم بن نايف محمد الشريف، "واقع اتجاهات طلبة الجامعة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم الجامعي. مجلة جامعة طيبة أنموذجا"، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة ، 22، 2019

[10] بن عيشي عمار، بن عيشي بشير، و تقرارت يزيد، "واقع استخدام منصة التعليم الالكتروني المودل في ظل جائحة كورونا وأثره على اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية من وجهة نظر كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة"، مجلة البحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص 330 .

تحديات التعليم الالكتروني في ظل مستجدات جائحة فيروس كورونا بالجزائر

- الواقع والمأمول-

ط.د. بن معتوق حمزة

جامعة محمد خيضر بسكرة

Hamza.benmaatoug@univ-biskra.dz

ملخص:

إن الواقع التكنولوجي من انترنت ووسائل اتصال باتت ملازمة لمعظم النشاطات البشرية الاجتماعية والفكرية، من حيث تغلغلها في حياتنا إلى درجة أنها أصبحت تمثل أسلوباً في الحياة، فغزَت ميدان التعليم والتعلم وبات التعليم الالكتروني ضرورة ملحة لتطوير المنظومة التعليمية،خاصة في ظل الظروف الراهنة لمستجدات جائحة فيروس كورونا التي تسببت بتفاقم نواتج التعلم، وتركت آثار عميقة على التعليم، من جراء إغلاق المدارس في جميع أنحاء المعمورة .

الكلمات المفتاحية : التعليم الالكتروني-الإدارة الالكترونية- جائحة فيروس كورونا- شبكات التعليم- المنظومة التعليمية .

Summary :

The technological reality of the Internet and the means of communication have become inherent in most human social and intellectual activities, in terms of their penetration into our lives to the point that they have become a way of life, so they invaded the field of education and learning, and electronic education has become an urgent necessity for the development of the educational system, especially in light of the current circumstances of the developments of the virus pandemic Corona, which has exacerbated learning outcomes, and left profound effects on education, as a result of school closures across the globe.

Keywords : E-learning - electronic management - corona virus pandemic - education networks educational system.

مقدمة:

شهد العصر الحالي تقدماً تقنيا في شتى المجالات وشمل جميع القطاعات والفئات المجتمعية، وأصبح هذا التقدم التكنولوجي مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بالمعرفة والثورة المعلوماتية، والتي أحدثت انقلاباً كبيراً في طبيعة تلقي المعلومة سواء على مستوى الدرس والمحاضرة، أو على مستوى الثقافة العامة والمعرفة المتداولة، ونجم عن هذا الكم المعلوماتي ظهور ما يسمى "بالتعليم الإلكتروني"، الذي تزايد الاهتمام به في جميع الأطوار التعليمية المختلفة، فهو تعليم يعمل على إكساب المهارات والمعرفة من تفاعلات مدروسة مع المواد التعليمية .

ومع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد حول العالم، أصبح من الضروري تلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب خلال الأزمة، وجاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على أهم الاستراتيجيات المسطرة لتفعيل التعليم الالكتروني من طرف المنظومات التربوية، وأولها وضع تدابير تكون قابلة للتكيف ومتسقة وفاعلة لهذه الأزمة، التي من شأنها أن تعطل بشكل كبير الفرص التعليمية على مستوى الوطن.

وتتناول هذه الدراسة كذلك توصيات مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا للإتحاد الإفريقي التي أوصت قادة وأنظمة التعليم ومؤسساته بإعداد خطط لمواصلة التعليم من خلال وسائل بديلة أثناء فترة التباعد الاجتماعي للأزمة، وأن يقدموا إطار عمل للمجالات التي يجب تغطيتها بهذه الخطط .

ومن خلال ما تم تناوله يحاول الباحث الإجابة عن التساؤل العام لدراسته :

- ما هي أم التحديات التي تواجه التعليم الالكتروني في ظل مستجدات جائحة كورونا بالجزائر ؟

وسيعالج الباحث موضوع بحثه في جانبين رئيسيين :

- **التعليم الالكتروني؛**
- **استجابة التعليم الالكتروني لجائحة فيروس كورونا 19 – covid:**

1. التعليم الالكتروني؛

أولا- مفهوم التعليم الإلكتروني:

يمكن تعريفه بأنه "طريقة ابتكاريه لإيصال بيئات التعلم الميسرة والتي تتصف بالتصميم الجيد وبالتفاعلية والتمركز حول المتعلم، لأي فرد وفي أي مكان وزمان، عن طريق الانتفاع من الخصائص والمصادر المتوافرة في العديد من التقنيات الرقمية سويا، من الأنماط الأخرى من المواد التعليمية المناسبة لبيئات العلم المفتوح و المرن" [1] .

[1] عبد الله يحي آل محي، "الجودة في التعليم الالكتروني من التصميم إلى استراتيجيات التعليم"، (2006): ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد، 27-29 مارس، مسقط، عمان،2006،ص 11 .

ويعرف بأنه " يشمل كل الوسائل الحديثة المعتمدة في التعليم أي كل الوسائط الالكترونية من وسائل للعرض وصور ورسومات وحاسوب وأدوات العرض التي تساهم في نقل المعارف بأقصر وقت مثل الحاسوب ووسائل العرض والمحاضرات الالكترونية وغيرها".[2]

ويعرف التعليم الإلكتروني كذلك بأنه " ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية، في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين وبين المتعلمين والمؤسسة التعليمية برمتها" [3].

ثانيا- خصائص التعليم الالكتروني :

ولعل أبرز خصائص التعليم الالكتروني تتمثل فيما يلي:

- يعتبر التعليم الالكتروني تعليماً مرناً، يحدث في أي وقت وفي أي مكان تتوافر فيه أدواته وبالسرعة التي تناسب المتعلم.
- التعليم الالكتروني لا يقتصر فقط على تقديم المحتوى، ولكنه يهتم بجميع عناصر المنهج (الأهداف، المحتوى، الأساليب والأنشطة، والتقويم).
- التعليم الالكتروني يقدم المحتوى بالاعتماد على الوسائط المتعددة (الصوت والصورة، النص والحركة) عبر الوسائط الالكترونية الحديثة (الحاسب والانترنت).
- التعليم الالكتروني يغير صورة الفصل التقليدي(إلقاء من قبل المعلم وإنصات من قبل المتعلم)، إلى بيئة تعلم تفاعلية بين المتعلم ومصادر التعلم المختلفة وبينه وبين زملائه ومعلمه .
- التعليم الالكتروني لا يلغي دور المعلم ولكنه يغير منه ويسانده، ويتيح مساعدته للمتعلم في أي وقت .[4]

ثالثا- أنواع التعليم الإلكتروني:

يمكن تصنيف أنواع التعليم الالكتروني إلى نوعين:

أ- التعليم الإلكتروني المتزامن: وفيه يتم الاعتماد على أسلوب وتقنيات التعليم المعتمدة على الشبكة العالمية للمعلومات لتوصيل وتبادل المحاضرات ومواضيع الأبحاث بين المعلم والمتعلم، في نفس الوقت الفعلي لتدريس المقرر من خلال المحادثة الفورية أو الفصول الافتراضية، ومن إيجابيات هذا النوع من التعليم حصول المتعلم على تغذية راجعة فورية وتقليل الجهد والتكلفة والوقت.

- **ب - التعليم الالكتروني غير متزامن:** وفيه يحصل المتعلم على دورات أو حصص وفق برنامج دراسي مخطط، ينتقي فيه الأوقات والأماكن التي تتناسب مع ظروفه، عن طريق توظيف بعض أساليب الإلكتروني مثل: البريد الإلكتروني، وأشرطة الفيديو، ويعتمد هذا التعليم على الوقت الذي يقضيه المتعلم للوصول إلى المهارات التي يهدف إليها الدرس، ومن

[2] خيرة بغدادي، "تجربة التعليم الالكتروني في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2014، ص 02 .

[3] . نبيل عنكوش ، مريم بن تازير، "التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية- دراسة للواقع في ظل مشروع البرنامج الوطني للتعليم عن بعد- "، مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد2، العدد3،جامعة قسنطينة،2010، ص 112.

4. نصر الدين غراف، " التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية مجلة RIST،المجلد 19، العدد02، جامعة قسنطينة،ص 66.

إيجابيات هذا النوع من التعليم أن المتعلم يختار الوقت والزمان المناسب له لإنهاء المادة التعليمية، وإعادة مادة التعلم ودراستها، ومن سلبياته عدم قدرة المتعلم على الحصول على التغذية الراجعة.[5]

رابعا - دور المعلم في التعليم الالكتروني:

إن الدور الذي يتمحور على المعلم في التعليم بشكل عام، دور هام ورئيسي في العملية التعليمية لكونه أحد أركانها، وفي التعليم الالكتروني تزداد أهمية دور المعلم وهذا بخلاف ما يضنه البعض، أن التعليم الالكتروني يؤدي إلى تهميش دوره وفي النهاية الاستغناء عنه، ولكي يصبح المعلم معلمًا إلكترونيًا يحتاج إلى صياغة فكرية، يقتنع من خلالها بأن طريقة التدريس التقليدية يجب أن تتغير لتتناسب والكم الهائل من المعرفة الذي تعج به كافة مجالات الحياة، إذ لابد من تعلم الأساليب الحديثة في التدريس والاستراتيجيات الفعالة والتعمق في فهم فلسفتها، حتى يتمكن من نقل هذا الفكر إلى طلابه ويمارسونه من خلال تقنيات التعليم الالكتروني[6].

خامسا - استراتيجيات الإدارة الالكترونية في تطبيق التعليم الالكتروني:

تعمل الإدارة الالكترونية على اقتراح استراتيجيات عديدة للتعليم والتعلم الإلكتروني، منها:

أ- إستراتيجية الوسائط المتعددة والفائقة:

ويمكن استخدامها في تحليل المفاهيم والمهارات الالكترونية، وتنميتها وعرض المحتوى التعليمي من خلالها، بدلاً من الطرق التقليدية المملة.

ب- إستراتيجية الإلقاء الإلكتروني:

من خلال مصاحبة بعض المواد التعليمية من خلال موقع الباحث الإلكتروني، بالعرض المتزامن وغير المتزامن بجانب قاعات التدريس التقليدية.

ج- إستراتيجية التعليم التعاوني:

وتستخدم هذه الإستراتيجية لتبادل المعلومات الإلكترونية بين الطلاب من خلال الوسائط والمواقع الالكترونية.

د- إستراتيجية البيان العملي الإلكتروني:

يمكن استخدامه في أداء المهارات أمام الطالب بعد إعداد خطواته إلكترونياً، على وسائط إلكترونية لعرض خطوات التنفيذ .

هـ- إستراتيجية التجريب العلمي الإلكتروني:

حيث تتيح الفرصة للطلاب للتجريب بأنفسهم في أداء مهارات التعليم والتعلم الإلكتروني مع توفير التغذية الراجعة.

و- إستراتيجية التدريب الإلكتروني:

ويستخدم لتدريب الطلاب على إتقان مفاهيم ومهارات التعليم والتعلم الإلكتروني، وذلك ليجرب الطالب بنفسه بعد تدريبه .

---

[5]. زكريا بن يحي لال، " ثقافة التعليم الالكتروني" جامعة أم القرى، السعودية، 2009، ص ص 07-08 .

[6]. جمال بلبكاي، "التعليم الإلكتروني في ظل التحولات الحالية والرهانات المستقبلية"، المؤتمر الدولي حول التربية وقضايا التنمية في المجتمع الخليجي، 16-17-18 مارس، الكويت ،2015، ص 6 .

ز- إستراتيجية التعلم الذاتي والتعلم الفردي:

وهو تعلم يقوم به وفق قدراته واستعداداته الخاصة، وبسرعته الذاتية لتحقيق أهدافه دون تدخل مباشر من المعلم.[7]

سادسا - تطبيق التعليم الالكتروني في الجزائر:

لتطبيق منظومة ناجحة للتعليم الالكتروني في الجزائر، تستغل كل تلك التقنيات والنماذج فنحن بحاجة إلى إدارة الكترونية، تعمل على تحقيق منافع حقيقية وتعمل على حل مشاكل يعاني منه النظام التعليمي في الجزائر من خلال ما يلي:

- تقليل التكاليف الباهظة التي يتكبدها المجتمع والحكومة في العملية التعليمية، والتي تشمل المواصلات والتنقل والكتب المدرسية والامتحانات والمباني والمعدات وغيرها، مما سيمكن من صرف تلك الأموال في توجهات أخرى، تخدم العملية التعليمة بشكل أفضل.
- التغلب على مشاكل المباني المدرسية المتهالكة أو غير المناسبة، من خلال توفير بيئة تعليمية أفضل عبر التقنيات الحديثة، مما سيمكن الطلبة من التعلم بشكل فعال.
- التوافق مع جيل اليوم، وذلك من خلال تمكين المتعلمين من استخدام أدوات التواصل الاجتماعي والأجهزة المتنقلة، وأدوات التراسل المباشر والبحث عبر الانترنت في تعلمهم مما سيجعل التعلم أكثر جاذبية وحيوية.
- القضاء على مشكل ندرة المعلمين فتمكن المعلم المتميز من تعليم عدد أكبر من المتعلمين، يفوق بكثير ذلك العدد المحدود في القسم التقليدي، وبالتالي استغلال القوة البشرية التربوية بشكل عملي.[8]

سابعا - الصعوبات التي تواجه التعليم الإلكتروني في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني في الجزائر، للوصول للأهداف المنشودة، وفيما يلي تقسم لهذه التحديات حسب طبيعتها:[9]

أ- التحديات التقنية:

إن من أكثر التحديات التي تواجه التعلم الإلكتروني محدودية قدرة المؤسسات التعليمية على إنشاء شبكات واسعة، وتوفير أعداد كبيرة من الأجهزة والمعدات إضافة إلى تحديثها، خاصة وأن تكنولوجيات الإعلام والاتصال تشهد تطورات وتحولات متعددة وبصفة سريعة ومستمرة، مما يجعل من الصعب اقتناء مختلف هذه التكنولوجيا، أما من ناحية البرمجيات فقد شكل عدم توفر تطبيقات تعلم إلكتروني باللغة العربية، تحدياً كبيراً إضافة إلى تعددها وضرورة التماثل فيما بينها عائقاً أمام اختيار البرمجية المناسبة.

---

[7]. ريهام محمد أحمد ، " توظيف التعلم الإلكتروني لتحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 5، العدد9، 2012، ص06.

[8]. عماد سرحان،علاء الحمامي، " مقترح بإنشاء مدرسة افتراضية عربية كتطبيق للتعلم الالكتروني الحديث"، المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد - تعلم مبتكر لمستقبل واعد-، 2-5 مارس، الرياض، السعودية ، 2015، ص ص 08- 09.

[9]. حليمة الزاحي، "التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد ومعوقات التطبيق- دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة "، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص 68- 69.

ب- الموارد البشرية:

تشكل حركة التغيير والتوجه نحو التعليم الالكتروني، تحديا للكثير من المعلمين الذين تعودوا على النظام التقليدي، وبالتالي لابد من سياسة التوعية والتحفيز والحزم من أجل تقبل هذا التغيير.

ج- البيئة التشريعية:

لضمان سلاسة التحول إلى نظام التعلم الإلكتروني،لابد من تطويع القوانين والتعليمات بشكل يضمن ديناميكية النظام التعليمي، ليوائم التطورات العصرية سريعة الوتيرة.

د- التمويل:

إن الاستثمار في ميدان التعليم من المجالات التي لا تجذب الشركات وأصحاب الأموال، من أجل الاستثمار فيها وبالتالي نقص التمويل لهذا القطاع، بالإضافة إلى تكلفة التشغيل والصيانة والتجديد، وتكلفة إنتاج المحتويات اللازمة للعملية التعليمية تشكل تحدياً حقيقيا للتعليم الإلكتروني.

2. استجابة التعليم الالكتروني لجائحة فيروس كورونا 19 – covid:

أولا- تعريف جائحة فيروس كورونا 19 -covid :

هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية (كورونا) الاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي: "co" هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona) و"vi" هم أول حرفين من كلمة (virus)، و"d" وهو أول حرف من كلمة(Disease). وأطلق هذا المرض سابقاً اسم (novel 2019) وهو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخمية (سارز)، وبعض أنواع الزكام العادي [10].

وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً فيروس كورونا covid-19، في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف أو الرشح أو ألم الحلق أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة ثم تبدأ تدريجياً، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أي أعراض ويتعافى معظم الأشخاص(حوالي 80%) دون الحاجة غلى علاج خاص، ويجب على الأشخاص الذين يعانون من صعوبة في التنفس الخضوع للرعاية الطبية، وتكمن خطورة المرض في سرعة انتشاره وسهولة انتقال العدوى بين الأفراد .[11]

ثانيا- الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا19 - covid على النظام التعليمي :

إن إغلاق المدارس تسبب في صدمة طويلة المدى على التعليم والتنمية سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لهذا وجب على الحكومات فرض وتوفير التعليم الالكتروني كبديل مستقبلي واعد لمواجهة الصعوبات التي تقف في وجه التعلم، وفيما يلي نذكر أهم الأضرار التي نتجت عن توقف التعليم بسبب وباء كورونا :

[10]. عمر بن عيشوش، حسان بوسرسوب: "دور شبكة الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد 19 دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفايسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد2020،2،ص 293.

[11]. فايز الهرش أحمد: "أزمة الإغلاق الكبير- الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19-"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد2، جامعة زيان عاشور الجلفة،، ص 119.

- أضرار غلق المدارس:

والتي نعالجها في قسمين: القسم الأول "نتائج مباشرة على التعليم" مثل: توقف التعلم، اتساع فجوة عدم المساواة في التعلم، تراجع الارتباط بالتعليم المدرسي. القسم الثاني"الآثار على الصحة والسلامة" مثل: سوء حالة تغذية الطلاب، تراجع الصحة النفسية للطلاب، زيادة معانة الطلاب .

- أضرار الأزمة الاقتصادية على التعليم: ولها جانبين:

الجانب الأول" **جانب الطلب في التعليم"** مثل : زيادة معدلات التسرب خاصة في وسط الفئات المحرومة، زيادة عمالة الأطفال وزيادة زواج الأطفال، تراجع استثمار أولياء الأمور في التعليم.

الجانب الثاني: **"جانب العرض في التعليم"** مثل: انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم، تدني جودة التعليم، تدني جودة التدريس، إغلاق المدارس الخاصة .

- أضرار وباء كورونا على المدى الطويل: زيادة فقر التعلم، تراجع رأس المال البشري، زيادة الفقر العام، زيادة الآفات الاجتماعية، زيادة عدم المساواة .[12]

ثالثا - توصيات خبراء الاتحاد الإفريقي حول استجابة التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار لجائحة فيروس كورونا covid- 19:

حيث ناشد الأمين العام لرابطة الجامعات الإفريقية السيد(إتيان إيوان إلهيل) وزراء التعليم العالي الأفريقيين، وذلك خلال الاجتماع الافتراضي للجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا والذي عقد يوم(09 أفريل 2020 بأديسا أبابا) القيام بما يلي :

- اغتنام فرصة جائحة كورونا من أجل تعزيز قدرة النظم والمؤسسات التعليمية الأفريقية على الصمود، وجعلها مستعدة للمستقبل في عالم يتسم بعدم اليقين .
- تحسين الاتصال الرقمي في الدول الأفريقية، ونقله للمناطق النائية، وإعطاء الأولوية لاستثمارات البنية التحتية للإنترنت في المرحلة الأخيرة وتسهيل الاتصال لجميع المواطنين، وتعزيز شبكات البحث والتعليم الوطنية كنقطة انطلاق .
- تعزيز التدريب القيادي والتطوير كشرط أساسي لبناء مؤسسات تعليمية أفريقية قادرة على الصمود، يجب أن يكون هذا التدريب متواصلاً وموجها إلى القيادة العليا للمؤسسات التعليمية .
- توفير ميزانيات وبرامج التدريب المتواصل للمجتمعات التعليمية في بلدانها، فضلا عن الدعوة لبناء نظم بيئية فعالة لدعم المؤسسات الأفريقية وتحسينها باستمرار.[13]

[12]. مجموعة البنك الدولي: "جائحة كورونا - صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات-"، ملخص تنفيذي، البنك الدولي،2020، ص5.

[13]. اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا للإتحاد الإفريقي: "استجابة التعليم والعلم والتكنولوجيا لفيروس كورونا covid-19"، الاجتماع الافتراضي لهيئة المكتب،09 أفريل ، سا 15:00-16:30 بتوقيت أديسا أبابا، إثيوبيا،2020، ص7 .

رابعا- إستراتيجية (ريمرز وشلايشر) لتدعيم التعليم الالكتروني أثناء جائحة فيروس كورونا 19 -covid :

قدم كل من الباحثين "فيرناندو ريمرز،أندرياس شلايشر" نموذجاً يمكن استخدامه من قبل السلطات التعليمية الوطنية أو المحلية أو من قبل قادة شبكات التعليم، لتوجيه إستراتيجية تدعم التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا، ويجب على السلطات إتباع الخطوات التالية:

- وضع جدولاً زمنياً ووسائل لاتصال المتكرر والمنتظم بين أعضاء فريق العمل خال فترة التباعد الاجتماعي .
- إنشاء فريق عمل أو لجنة توجيهية تكون مسئولة عن تطوير وتنفيذ الاستجابة التعليمية لوباء فيروس كورونا المستجد، وتأكد - قدر الإمكان- من أنهم يمثلون جهات مختلفة في النظام التعليمي أو في شبكة المدرسة .
- تحديد المبادئ التي ستوجه الإستراتيجية. على سبيل المثال: حماية صحة الطلاب والموظفين، وضمان التعلم الأكاديمي وتقديم الدعم النفسي للطلاب والمدرسين .
- وضع آليات للتنسيق مع سلطات الصحة العامة بحيث تكون الإجراءات التعليمية متزامنة وتساعد على تطبيق أهداف واستراتيجيات الصحة العامة .
- تحديد ما يجب تعلمه خال فترة التباعد الاجتماعي .
- تعرف على الوسائل البديلة لتقديم التعلم ، ويجب أن تشمل التعلم عبر الإنترنت، لأنه يوفر أكبر قدر من التنوع وفرص للتفاعل.
- تحديد بوضوح الأدوار والتوقعات للمعلمين لتوجيه تعلم الطلاب ودعمه بشكل فاعل في الوضع الجديد من خال التعليم المباشر.
- إنشاء موقعاً على شبكة الإنترنت للتواصل مع المعلمين والطلاب، وأولياء الأمور حول أهداف المناهج، والاستراتيجيات والأنشطة المقترحة والموارد الإضافية.
- إذا كانت إستراتيجية التعليم عبر الإنترنت غير مجدية، وجب البحث عن وسائل بديلة لإيصال التعليم، ويمكن أن تشمل البرامج التلفزيونية، إذا كانت الشراكة مع محطات التلفزيون ممكنة، والبث الصوتي والإذاعي .
- التأكد من دعم الطلاب الأكثر ضعفاً خلال تنفيذ خطة التعليم البديل.
- تحديد الآليات المناسبة لتقييم الطلاب عند الضرورة .
- تحديد الآليات المناسبة لانتقال من مستوى صفي إلى مستوى آخر والتخرج .
- يجب على كل مدرسة وضع خطة لاستمرارية التعليم .
- القيام بمراجعة الإطار التنظيمي كلما دعت الحاجة، بطرق تجعل التعليم عبر الإنترنت والطرق الأخرى ممكنة، وبطرق تدعم استقلالية وتعاون المعلم .
- إذا كانت المدرسة تقدم وجبات غذائية للطلاب، يجب تطوير وسائل بديلة لتوزيع الطعام على الطلاب وأسرهم .
- يجب على المدارس أن تصميم نظاماً للتواصل مع جميع الطلاب، ونموذجاً للتأكد من الحضور اليومي لكل طالب .

- وجب على المدارس أن تطور آليات للتأكد من الحضور اليومي للمعلمين وموظفي المدرسة .

- يجب على المدارس توفير التوجيه للطلاب والأسر حول الاستخدام الآمن للوقت الذي يقضى أثناء استخدام الأجهزة، أو بما يسمى «وقت الشاشة» والأدوات عبر الإنترنت للحفاظ على مصلحة الطلاب وصحتهم العقلية .

- التأكد من حصول قادة المدارس على الدعم المالي واللو جستيكي والمعنوي الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح.

- وضع خطة للتواصل ورسم الدوائر الرئيسة لدعم تنفيذ إستراتيجية التعليم أثناء الضرورة، والتأكد من إيصالها بشكل فاعل من خال القنوات المختلفة.[14]

خامسا - مزايا التعليم الالكتروني على العملية التعليمية في الجزائر في ظل جائحة فيروس كورونا : من أهم العوائد التي خلفتها جائحة كورونا على قطاع التعليم نذكر ما يلي :

- **تحسين جودة البرامج المعتمدة:**

من خلال تصميم البرامج والمقررات والمواد الالكترونية التعليمية على أساس معايير علمية مقبولة.

- **تحسين جودة التعليم ونواتج التعلم:**

وذلك من خلال تطبيق مبادئ التعلم النشط الفعال، عكس التعليم التقليدي الذي يقف عند تقديم المعلومة فقط .

- **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:**

حيث يقوم على مبدأ المساواة والعدالة في التقييم للمستوى العلمي للطالب، بعيدا عن الفوارق الفردية.

- **تحرير المتعلمين من الفوارق المكانية و الزمانية:**

حيث أن التعليم الالكتروني ليس له قيود مكانية و زمانية لأنه يتصف بالمرونة .

- **يوفر مبدأ عالمية التعلم:**

سهولة الوصول إلى المعلومة من طرف الطلاب وهذا ما يسمح بنشر التعلم .

- **خفض التكاليف والنفقات على المدى الطويل:**

وهذا من خلال توفير الوقت والمال والجهد .

- **تحقيق متعة التعلم:**

وهذا بسب المحتويات التي يقدمها التعليم الالكتروني، بحيث أن المتعلم لا يشعر بالملل[15] .

[14]. ريمرز فرناندو ، شلا يشر أندرياس: "إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد 2020"، ترجمة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE.org)،2020،ص ص 5،6.

[15]. هاجر مامي ، صارة درامشية: "اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الالكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 10، العدد1، جامعة البليدة 02،2020، ص ص 192-193 .

سادسا- مستقبل ومراحل التعليم الالكتروني ما بعد جائحة فيروس كورونا 19 -covid :

لقد أظهرت جائحة كورونا الفجوات الاجتماعية والفروق بنوعية المدارس ومناهجها التعليمية، ووضعت في الواجهة أهمية تطوير التقنية في تلبية احتياجات التعليم، وقد قدمت مؤسسة **"إمكان التعليمية"** ستة مراحل لتطوير قطاع التعليم ما بعد جائحة فيروس كورونا:

- المرحلة الأولى- مرحلة الانتعاش البطيءمن كورونا:

وهي مرحلة صدمة ومحاولة الانتعاش للاستمرار في التعليم والتعلم باستخدام الموجود والمتاح .

- المرحلة الثانية- مرحلة التعلم من التجربة:

البدء بإعادة الفتح التدريجي للمدارس حيث سيكون التركيز على أنواع الدوام المدرسي الجزئي، والتجارب المختلفة في تصميم التعليم إلى جانب توفير التمويل الكافي لتلبية احتياجات الانتعاش .

- المرحلة الثالثة- مرحلة الاندماج وإعادة الهيكلة:

سيتم إعادة هيكلة قطاع التعليم، حيث ستقوم شركات التقنية بتقديم النماذج والخدمات التعليمية المختلفة لسد الثغرات وتقديم الحلول فيما ستزداد أهمية التنسيق بين المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية التي تلعب دوراً هاما في سن السياسات التعليمية وضمان جودة التعليم التقليدي والرقمي. ويتوقع التقرير عقد شراكات تربط المؤسسات التعليمية بشركات التقنية مشيرا إلى إمكانية تزايد أعداد المدارس والجامعات الرقمية العالمية .

- المرحلة الرابعة- مرحلة بناء السياسات والأنظمة الداعمة:

يتوقع التقرير وضع السياسات والأنظمة لتحقيق الابتكار منها سياسات الخصوصية الرقمية، وسياسات اعتماد التعلم الرقمي .

- المرحلة الخامسة- مرحلة التمويل:

يتم في هذه المرحلة الاستثمار في التحول الرقمي في قطاع التعليم، والذي يجب أن يصبح نفقة مستمرة تمول من مصادر حكومية ومن القطاع الخاص أو حتى من أموال الاستثمار الجريء، وقد تشمل أيضا تقديم المنح الدراسية الحكومية، ما يزيد من الثقة في عمليات التعلم عن بعد.

- المرحلة السادسة- مرحلة النمو السريع:

بحسب تقرير مؤسسة **"إمكان التعليمية"**، حيث من المتوقع أن يزدهر قطاع تقنيات التعليم بشكل سريع في العقد القادم، ويرى المحللون أن التعلم الإلكتروني سيمثل 11%، سوق التعليم بحلول عام 2026 فيما كانت التوقعات ما قبل كورونا لأن يمثل 4.5%، من سوق التعليم فقط، ومن المتوقع أن تصل قيمته إلى تريليون دولا بعد ست سنوات [16].

[16]. منيرة جمجوم، سارة زيني : " الحاجة أم الاختراع - فجر التعلم الرقمي-، تقرير خاص بمؤسسة إمكان التعليمية"،جدة، السعودية،2020،ص ص 8-18،الاطلاع يوم 05-10-2020 على الساعة 9:40 د .https://emkaneducation.com/emkanreports/dawn-of-digital-learning-v7.pdf

استنتاج عام حول هذه الدراسة التحليلية :

- فرض التعليم الالكتروني على المعلمين أسلوب جديد في التدريس، حيث وجب عليهم تعلم الأساليب الحديثة في التدريس والاستراتيجيات الفعالة والتعمق في فهم فلسفتها وإتقان تطبيقها العلمية والعملية .

- التغلب على العوائق والصعوبات الموجودة في التعليم التقليدي، والتي تحول دون وصول المعلومة وتعميم التعليم للجميع .

- وجب تطوير البنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة من أجل مواكبة تحديات التعليم الإلكتروني .

- تسبب فيروس كرونا بأضرار كبيرة للعملية التعليمية، بسبب غلق المدارس وتطبيق إجراءات الحجر الصحي وهذا ما فرض على الدولة الجزائرية تطبيق التعليم الالكتروني والافتراضي لمواصلة السير الحسن للبرنامج الدراسي .

- توفير ميزانيات وبرامج التدريب المتواصل للمجتمعات التعليمية، لتساير برامج التعليم الالكتروني .

- وجود دراسات حديثة منها: (توصيات الاتحاد الإفريقي، ودراسة ريمرز وشلايشر، ودراسة شركة إمكان التعليمي)، أكدوا جميعاً على أهمية التعليم الالكتروني كبديل قوي وفعال للتعليم التقليدي، خاصة في ظل جائحة فيروس كورونا.

خـاتمـة:

يعد التعليم الإلكتروني من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، التي تسعى لتحويل المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات إلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إنجاز أعمالها ومعاملاتها التعليمة والتربوية، ووظائفها الإدارية، حيث أدت التطورات في مجال التكنولوجيا والاتصالات، إلى تطوير استراتيجيات عديدة للتعليم والتعلم الإلكتروني، وذلك من خلال التخلي عن طرق التعليم التقليدية وتطبيق منظومات جديدة أكثر مرونة وفعالية، للنهوض بقطاع التعليم.

ومن خلال الواقع الجديد الذي فرضته جائحة فيروس كورونا على العملية التعليمية، تم فتح نقاش وكبير و جدي حول كيفية استكمال الدراسة في ظل التباعد الاجتماعي، وكذا مستقبل التعليم ما بعد أزمة كورونا، وهذا ما جعل الخبراء والمسئولين على السياسات التعليمية في الجزائر يؤكدون على أن التعليم الإلكتروني هو مستقبل المنظومة التعليمية والتربوية في الجزائر، لهذا وجب توفير جميع الوسائل والتكنولوجيات الحديثة للنهوض بجودة التعليم في بلادنا .

قائمة المراجع :

1. أحمد فايز الهرش: **أزمة الإغلاق الكبير- الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19-**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد2،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020 ، ص 117-137 .
2. أحمد ريهام محمد: **توظيف التعلم الإلكتروني لتحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد5 ، العدد9،2012، ص1- 20 .
3. آل مجي عبد الله يحي: **الجودة في التعليم الالكتروني من التصميم إلى استراتيجيات التعليم**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد، 27-29 مارس، مسقط، عمان، 2006 .
4. بغدادي خيرة : **تجربة التعليم الالكتروني في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014 .
5. بلبكاي جمال : **التعليم الإلكتروني في ظل التحولات الحالية والرهانات المستقبلية**، المؤتمر الدولي حول التربية وقضايا التنمية في المجتمع الخليجي، 16-17-18 مارس، الكويت ، 2015 .
6. بن عيشوش عمر، بوسرسوب حسان: **دور شبكة الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية حول فيروس كورونا كوفيد 19-** دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفايسبوك صفحة أخبار فيروس كورونا والتوعية الصحية نموذجاً- مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد2، 2020، ص 288-309 .
7. بن يحي لال زكرياء : **ثقافة التعليم الإلكتروني**، جامعة أم القرى، السعودية ، 2009.
8. جمجوم منيرة، زيني سارة: **الحاجة أم الاختراع - فجر التعلم الرقمي-**، تقرير خاص بمؤسسة إمكان التعليمية، جدة السعودية، الاطلاع يوم 05-10-2020 على الساعة 9:40 د .https://emkaneducation.com/emkanreports/dawn-of-digital-learning-v7.pdf
9. الزاحي حليمة: **التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد ومعوقات التطبيق- دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة**، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة قسنطينة، الجزائر،2012 .
10. سرحان عماد، الحمامي علاء : **مقترح بإنشاء مدرسة افتراضية عربية كتطبيق للتعلم الالكتروني الحديث**، المؤتمر الدولي الرابع للتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد - تعلم مبتكر لمستقبل واعد-، 2-5 مارس، الرياض، السعودية، 2015 .
11. عنكوش نبيل، بن تازير مريم: **التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية، دراسة للواقع في ظل مشروع البرنامج الوطني للتعليم عن بعد**، مجلة المكتبات والمعلومات، المجلد 2، العدد 3، جامعة قسنطينة،2010، ص 111-131.
12. غراف نصرالدين: **التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية**، مجلة RIST، المجلد19، العدد2 جامعة قسنطينة، ، ص 59-81 .
13. فرناندو ريمرز،أندرياس شلايشر: **إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد 2020**، ترجمة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE.org)، 2020 .

14. اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا للإتحاد الإفريقي: **استجابة التعليم والعلم والتكنولوجيا لفيروس كورونا covid-19**، الاجتماع الافتراضي لهيئة المكتب، 09 أفريل ، سا 15:00-16:30 بتوقيت أديسا أبابا، إثيوبيا 2020 .

15. مامي هاجر، درامشية صارة: **اعتماد الجامعة الجزائرية على التعليم الالكتروني عن بعد كآلية لضمان سيرورة التعليم الجامعي في ظل أزمة كورونا**، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 10، العدد1، جامعة البليدة 02، 2020، ص 186-197.

16. مجموعة البنك الدولي : **جائحة كورونا - صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات**- ملخص تنفيذي، البنك الدولي، 2020، ص 1-10 .

تأثير جائحة كورونا على نظام التعليم في الجامعة

The impact of the Corona pandemic on the university's education system

أ.حادة بونوار

أدب عربي ، جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية 2

haddabounouar@yahoo.com

ملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى إظهار أهم طرق التعليم وأبرزها اعتمادا في عصرنا الحالي وهي طريقة التعليم عن بعد عبر منصة التعليم الالكتروني E-learning . كذلك تسعى إلى تقديم تعاريف تميز بين بعض المفاهيم على سبيل المثال: التعلم/التعليم، التعليم الالكتروني/ التعليم عن بعد، مع بيان أهمية التكنولوجيا الحديثة في تطوير جودة هذه الطريقة في التعليم بالجامعة، وانطلاقا من هذا تم التركيز في الدراسة على التخطيط الاستراتيجي للتعليم عن بعد عبر learningE الذي يجب تطبيقه في بلادنا، مع اقتراح مجموعة من القواعد التقنية التي تفيد في تحسين العمل به للرفع من فعاليته في خدمة المتعلمين.

الكلمات المفتاحية: التعليم؛ التعلّم؛ التعليم عن بعد؛ التعلّم الالكتروني، التكنولوجيا.

Abstract:

This study aims at making clear the most important teaching method of our era, that called E learning process, focusing somewhat on the difference between some terms such as: teaching/learning, E learning, online education, revealing on the importance of the nowadays technology in promoting such method of teaching to get a more fruitful process of learning for our coming generations.

Keywords: teaching; learning; online education; E learning, Technology.

مقدمة:

يعدّ التعليم عن بعد عبر منصة التعلم الإلكتروني **e-learning** من أبرز الحلول التي وجب توفير خدماتها للعمل بها حتى تكون عملية التعليم أكثر كفاءة وأسرع طريقة لخلق جسر تعليمي بين الأساتذة والطلبة والإدارة الجامعيةخاصة في ظل الظروف الصعبة التي خلفتها جائحة كورونا. ومن المعروف أن التعليم عن بعد أسلوب فرض نفسه على الجامعات منذ سنوات، وهو شكل تعليمي جديد يتطور مع تطور تكنولوجيا المعلومات. وعلى هذا، تحاول هذه الدراسة تقديم الاستراتيجية المناسبة التي يجب تتبعها لنجاح التعليم عن بعد عبر المنصة الالكترونية **E-learning** في الجامعة. وكما تهدف هذه الدراسة التركيز على طريقة التعليم عن بعد والوسائل التعليمية المعتمدة، ومدى فعاليته كطريقة جديدة في التعليم الجامعي، كذلك ضرورة الاهتمام بتفعيل طريقة التعلم الالكتروني على المستوى التقني والمعرفي للمعلم والمتعلم، وأيضا طريقة التعليم عن بعد عبر المنصة الالكترونية كطريقة تعليمية جديدة ضرورة في ظرف جائحة كورونا.

ومن هذا المنطلق، تتضمن خطة هذه الدراسة التركيز على ما يلي:

-مصطلح التعلم والتعليم.

- التعليم عن بعد.

-تكنلوجيا التعلم.

-التعليم عن بعد وتغير دور المعلم.

- أهم قواعد استخدام الوسائل التعليمية وتقييمها.

-التطبيق التقني التعليمي لمنصة التعليم عن بعد E-learning.

- تحديات الجامعة بشأن عملية التعليم عن بعد في ظل جائحة covid 19.

1. مصطلح التعلم والتعليم:

إنّ المصطلح الذي يعدّ الأكثر شيوعا وقبولا لهذا الشكل الجديد من التعليم –عند بعض الباحثين- هو مصطلح التعلم الالكتروني (E-Learning) وليس مصطلح التعليم الالكتروني (E-Education) ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الرقابة على عملية التعليم ذاتها قد انتقلت من أيدي التربويين إلى أيدي المستهلكين كأفراد (سواء كانوا طلبة أو تلاميذ أو متدربين). إذا، فالتعلم عن بعد (Online Learning) أو التعلم الالكتروني(E-learning) يمثل في جوهره نوعا مبتكرا من الخدمة الذاتية (Self-service) التي يحصل عليها المنتفع بمجهوداته الخاصة دون مساعدة من مزودها إلا في حدود ضيقة جدا. بمعنى، أنّ المنتفع يوجه نفسه إلى هذه الخدمة بارادته واختياره، حيث ينتقي الخدمة التي يراها تحقق له حاجاته وطموحاته، وعلى مزود الخدمة في هذه الحالة الاستجابة لأهداف المنتفع[1].

من هذا المنطلق يمكن حصر الفروق بين مصطلحي التعليم والتعلم، فيما يلي:

أ. مصطلح التعليم Education يشير إلى عملية القيام بنقل المعلومات (من خلال المنهج الدراسي أو المعرفي) من قبل المعلم إلى شخص أو عدة أشخاص (الطلاب)، هم بحاجة إلى تلك المعلومات. بمعنى، أنّ مصطلح التعليم الالكتروني E Educationيشير إلى استخدام الوسائل الالكترونية المختلفة. من طرف المعلم في سبيل توصيل المادة العلمية إلى الطلبة.

ب. مصطلح التعلم Learning يشير إلى عملية الحصول على المعلومات سواء بجهد ذاتي أو من خلال تلقيها بالاعتماد على الغير. أي أنّ، مصطلح التعلم الالكتروني

LearningE يشير إلى استخدام الوسائل الالكترونية بمختلف أنواعها من طرف المتعلم (الطالب) في سبيل الحصول على المادة العلمية وفهمها[2].

من الضروري هنا الإشارة إلى التمييز بين مصطلح التعلم والتعليم، فالتعليم (Education) يعتبر كله تعلما (learning) –ليس التعلم تعليما-، فالمتداول عند العوام أن مصطلح التعلم يستخدم للإشارة إلى كافة النشاطات التي تؤدي إلى فهم أفضل. بينما يستخدم مصطلح التعليم للإشارة إلى ذلك الجزء من التعلم الذي يقدم ضمن عملية رسمية من قبل جهة تعليمية هدفها مكرس لهذه العملية. إذا، يمكن اعتبار التعلم كل شيء نوجه أنفسنا إليه، بينما التعليم هو كل ما يوجّه إلينا[3].

2. التعليم عن بعد:

لهذا فالتعليم عن بعد بصفة عامة، هو « نهجفي التعليم وليس فلسفة تعليمية، أي يستطيع الطلبة أن يتعلموا وفقا لما يتيحه لهم وقتهم وفي المكان الذي يختارون (في البيت أو في مكان العمل أو في مركز تعليمي) ودون تواصل مباشر مع الأستاذ »[4]. والأكيد هنا، أن عنصر التكنولوجيا يلعب دورا مهما في التعليم عن بعد لما يوفره من خدمات.

وللإشارة هنا، يمكن أن يتضمن التعليم المفتوح تعليما عن بعد، أو مثلا قبول الطلبة في برامج للتعليم المباشر (حضوريا) بإمكانية الوصول المفتوح لها. كما لا يمكن أن تكون برامج التعليم عن بعد مفتوحة، وللذكر فإن التعليم عن بعد شهد نموا وانتشارا منذ بداية التسعينيات في البلدان المتقدمة اقتصاديا[5]. وعلي سبيل المثال، جامعة كولومبيا البريطانية، تعتمد نظام التعليم عن بعد؛ فالطلبة الراغبون في الحصول على شهادة في هذه الجامعة عليهم أن يدرسوا مقرراتها عن بعد، كشرط مسبق للقبول، وبعد مرحلة القبول – أو التعليم الجامعي- فإن نصف البرنامج الدراسي يدرس حضوريا[6]. وهذا يحيلنا إلى تقديم مختصر لتطور التعليم عن بعد عبر التاريخ.

1.2 المراحل التاريخية لتطور التعليم عن بعد :

لم تكن بداية التعليم عن بعد في العصر الحديث، بل يمتد لأكثر من مئتي عام، والبداية كانت في عام 1729 على يد كلايب فليبس (Calab Philips) الذي كان يقدم دروسا أسبوعية عبر صحيفة "بوسطن جازيت". ثم أستخدم كذلك الراديو لهذا الغرض عام 1922، حيث قامت جامعة بنسلفانيا بتقديم عدد من المقررات عبر جهاز الراديو، ثم أجهزة التلفزة عبر قناة تلفزيونية عام 1968 جامعة ستانفورد. وبعدها ولج الكمبيوتر المجال التعليمي سنة 1982.

وفي التسعينيات، بالتحديد سنة 1992 كان الانتشار الأوسع لهذا الشكل من التعليم مع ظهور شبكة الأنترنيت، وظهرت أنظمة إدارة التعلم (LMS)عام 1999 مثل: canvas , Blackboard والمعروف عنها أنها أنظمة مغلقة لا تخدم جميع المتعلمين. وفي عام 2002 أطلق معهد ماستشوستس للتكنولوجيا مبادرة المقررات المفتوحة (2000 مقرر مجاني يستفيد منه أكثر من 65 مليون مستفيد من 215 دولة)، ثم تلته أكاديمية خان عام 2008 (41 مليون مستخدم)[7].

2.2 تكنلوجيا التعليم:

إن تكنلوجيا التعليم طريقة في التفكير فضلا عن أنها منهج في العمل وأسلوب حل المشكلات؛ بالاعتماد على مخطط منهجي أو أسلوب النظام لتحقيق أهدافه. ولهذا المخطط عناصر كثيرة تتفاعل معا بهدف تحقيق أهداف التعليم، ومن هذا المنطلق فالتكنلوجيا في مجال التعليم تخضع العملية التعليمية للضوابط العلمية؛ التنبؤ بمدى تحقيق أهداف التعليم والتحكم في ظروفه للوصول على مستويات الأداء التي تصبو إليها. وفي هذا السياق أشار الأستاذ تشارلز هوبان إلى أن تكنلوجيا التعليم نظام متكامل يجمع هذه العناصر الخمسة: الانسان، الآلة، الأفكار والآراء، أساليب العمل، الإدارة[8].

يبدو من هذه العناصر أن الإنسان يشكل عنصرا فعالا في مجال التعليم سواء كان في مقام الباحث عن المعرفة أو المستقبل لها أو مقدما لها، وبالنسبة للآلة تعمل على خدمة الانسان بامتداد قدراته على تحقيق غاياته بشكل أدق وأسرع، كما تقوم بوظائف يقوم بها الانسان ذاته. على سبيل المثال: التلفاز، الأفلام المتحركة، الكمبيوتر، وغيرها تساهم في نقل خبرات تعليمية كثيرة إلى المؤسسات التعليمية، وهذه الخبرات يصعب على المتعلم الحصول عليها وعلى المدرس أن يقدمها بغير هذه الوسيلة[9].

كذلك عنصر الآلة ينشط عند وجود آراء ينقلها أو معلومات ينشرها أو أهداف يسعى الانسان إلى تحقيقها بواسطته أي عنصر الآلة. وبالتالي هذه العناصر التي تحدثنا عنها سابقا لا تتكامل لوحدها بل تفرض وجود أساليب متنوعة PROCEDURES كعنصر من أهم مميزات التكنولوجيا؛ يشغلها الانسان أو تعمل بها الآلات تحتاج الى تطوير مستمر لضمان تحقيق مستوى عال من الأداء.

أما دور الإدارة فمهم جدا في تكنلوجيا التعليم، فمهامها تتجاوز التوجيهات والتسيير وكتابة النشرات وغيرها إلى دراسة العوامل التي تدخل في هذاالاطار المنهجي ثم تفعيل الأساليب الجديدة والأنظمة التي تحكم سير العمل وتنظمه بما سيضمن تهيئة أفضل ظروف العمل لكل من هذه العناصرلتقدم أقصى طاقاتها وامكانياتها لتحقيق أهداف موضوعية بدرجة عالية من الكفاءة[10].

3.2 الفرق بين التعلم عن طريق خط الأنترنت والتعلم الالكتروني:

من أهم متغيرات النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، الثورة التكنلوجية المعاصرة التي تضبطها ثلاثة عناصر رئيسية متمثلة في الثورة الرقمية التي غيرت صورة العالم بشكل جذري، فأصبحت المعلومات متوفرة ومتنقلة بشكل سريع.

وهذا المتغير واكبته المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة، بإعادة تهيئة وتطوير هذه المناهج بما تفرضه التطورات الحديثة في مجالات المعرفة المختلفة. والهدف من هذا التطوير؛ إعداد متعلم ناجح يتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين[11].

تتخذ الانترنت وبصفة خاصة الشبكة العنكبوتية العالمية لكونها العنصر المكوّن الأكثر أهمية في شبكة الأنترنيت؛ لما تتيحه من صناعة مادة رقمية وتخزينها ثم الدخول إليها والتعاطي معها عبر الأنترنت، وإلى جانب هذه الشبكة تحتوي شبكة الانترنيت كلا من البريد الالكتروني، لوحات الرسائل، النشرات، المؤتمرات المرئية الرقمية وغيرها وتكون إمّا مرافقة للشبكة العنكبوتية أو مستقلة عنها. فهذا التطور التكنولوجي شكّل حيزا كبيرا في تطور التعليم عن بعد، وكذلك أثّر على التعليم التقليدي[12].

نلاحظ أيضا، رغم الاختلاف بين مصطلح التعلم الالكتروني ومصطلح التعلم عن طريق خط الأنترنيت أن استخدامهما ينصب في مفهوم واحد عند بعض المستخدمين، على الرغم من أنّ المصطلح الأول قد يتضمن أي شكل من أشكال الاتصالات وكذلك التعلم بالاستعانة بالكمبيوتر، وفي المقابل نجد المصطلح الثاني؛ يعني التعلم عن طريق خط الانترنيت تحديدا شبكة الأنترنيت والشبكة العنكبوتية،وكلتا الأداتين يمكن الاستعانة بهما في التعليم الحضوري (الصفي) والتعليم عن بعد. وحينما نستخدم مصطلح التعليم عن بعد لا يعني ذلك بالضرورة أن يحدث عن طريق التعلم الالكتروني أو عن طريق خط الانترنيت، لأن التعلم عن بعد يمكن أن يحدث ويتحقق دونهما[13].

ويبدو أن هنالك بعض التعريفات للتعلم الالكتروني تستند إلى مستوياته؛ التعلم الإلكتروني المتزامن (Synchronous E-learning) يعني أن جميع الطلبة والمدرسين يتواصلون معا في وقت واحد تقريبا، ووفق جدول زمني محدد مسبقا، ويتبادلون المعرفة على الخط، وهذا ما يسهل عملية التعلم. أمّا التعلم الالكتروني غير المتزامن (Asynchronous E-learning) فهو تقريبا يعطي المعنى التقليدي للتعلم الالكتروني؛ يقوم الطلبة بإنجاز مهامهم الدراسية بشكل ذاتي وفي الوقت الذي يلائمهم، وذلك بالاعتماد مثلا على: الأقراص المدمجة، شبكة الانترنيت أو الانترنيت. وفيه إمكانية حصول نوع من المداخلات

مع المدرسين من خلال لوحات الإعلانات على الشبكة والبريد الالكتروني، أو قد يكون بشكل ذاتي بالكامل ومسنودا بالروابط إلى المراجع بدلا عن مدرس حقيقي[14].

يتجلى لنا من خلال هذه المفاهيم أن استخدام التكنولوجيا سبيل إلى تحسين جودة التعليم عامة، ولا يخفى علينا أن التعليم عن بعد بالخصوص يتطور أكثر بفضل التكنولوجيا الحديثة، ويتحقق هذا أيضا إلى جانب حسن تنظيم وهيكلة هذه الطريقة وقدرتها في الوصول إلى الجماعات وتوسيع مجالات ما يقدمه من تعليم بفضل التكنولوجيا[15].

يتبين، من كل هذا، أن تطور شبكة الأنترنت فتح المجال على التعليم عن بعد من الانفتاح على سبل كثيرة في تحقيق فعالية تعليمية في الجامعة، وهذا الجانب الذي سأتطرق إليه في العنصر التالي المتمثل في التعلم الالكتروني E learning وأساليب استعماله من طرف الأستاذ والطالب الجامعي والجامعة والمؤسسة التعليمية (إدارة القسم) والخدمات التي يتيحها هذا الفضاء.

3.استراتيجية التعليم عن بعد عبر منصة E-learning:

يحاول التعلم الالكتروني E-learning خلق بيئة تعليمية متعددة المصادر، ويدعم عملية التواصل بين أطراف المنظومة التعليمية، ويساهم في تكوين المعلمين والمتعلمين تقنيا قادرين على التحكم بأحدث مهارات العصر. إضافة لذلك، تبرز أهمية المعلم في هذا النوع من التعلم على اتقانه لأساليب واستراتيجيات التعلم الالكتروني، وسعيه إلى اكتساب الجديد في مجال تخصصه[16].

يوجد كثير من التعريفات للتخطيط الاستراتيجي، لكننا توقفنا عند تعريف وارن جوف (WARREN Goff)الذي لمسنا فيه دقة وملاءمة لسياق بحثنا ألا وهو التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد 19. والتخطيط الاستراتيجي حسب وارن هو« عملية قوامها الملاءمة بين نتائج تقييم البيئة الخارجية لمؤسسة تعليمية وبين موارد البيئة الداخلية لهذه المؤسسة. ويجب أن تكون هذه العملية قادرة على مساعدة المؤسسة التعليمية في الاستفادة من نواحي القوة وفي الحدّ من نقاط الضعف وفي الاستفادة من الفرص وفي التقليل من التهديدات »[17]. نفهم من كل هذا، أن التخطيط الاستراتيجي هدفه تحدي الظروف المتغيرة على الصعيد المجتمعي والسياسي والاقتصادي والصحي وغيرها وهي بذاتها التي يمكن أن تؤثر في أنظمة التعليم.

انطلاقا من هذا، فالتخطيط الاستراتيجي هو عملية عقلانية أو سلسلة من الخطوات القادرة على تحريك التنظيم التعليمي من خلال مجموعة من الأبعاد نذكر أهمها فيما يلي:

- فهم القوى الخارجية أو التغيرات المتعلقة بها.
- وضع أهداف وخطط لمستقبله وتوجهه الاستراتيجي بقصد السعي لتحقيق تلك الرؤية.
- مراجعة التقدم، وحل المشكلات وتجديد الخطط[18].

لا يقتصر التخطيط الاستراتيجي على كونه سلسلة آلية من الإجراءات التخطيطية فحسب، بل أبعد من ذلك تتمظهر قوته كذلك في تحديد الفروق بين الناس وتغيير الآراء القديمة بتحديد احتمالات جديدة ملائمة للوضع الراهن. وفي سياق التعليم يمكن أن نعتبر التخطيط الاستراتيجي على أنّه:

- عملية إدارية تهدف إلى تغيير وتحويل نظام العمل في المؤسسات.

- طريقة للتفكير في المشكلات الراهنة والبحث عن حلول لها.
- خبرة تطوير تنظيمي وخبرة تعليمية ونشاط لتطوير أعضاء الهيئة التعليمية.
- تعليم الطلبة وعملية مشاركة (الإدارة الجامعية، الأساتذة، الطلبة)[19].

لتحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي في التعليم عن بعد عبر منصة التعلم الالكتروني E- learning يتطلب ذلك وضع خطط عملية مسبقة وتحديد مقدار المدة الزمنية التي يمكن فيها تقييم مدى نجاحها. مبدئيا يمكن تحديد هذا في سداسي واحد تداركا للنواقص في السداسي الثاني وهذا عبارة عن المسودة الأولى للخطة الاستراتيجية، أما التحكم في هذا النظام الجديد التعليم عن بعد فيحتاج لفترة أدناها سنة وأكثر، ويمكن بعدها تطوير خطة التنفيذ.

ويقصد بذلك، تقويم الخطة الاستراتيجية وتجديدها دليل على الطابع الديناميكي للتخطيط الاستراتيجي، وأهم ملامح التخطيط الاستراتيجي هو قيمته العملية. فالعيش مع التخطيط الاستراتيجي يعني تعلم العيش مع التغير[20].

1.3 التعليم عن بعد وتغير دور المعلم:

إن التعليم يزود الفرد بالخبرات التي تساعده على النجاح ومواجهة مشكلات المستقبل، وهذا لا يتم عن طريق أسلوب التلقين والإلقاء ولكن، بتوفير مجالات الخبرة التي تسمح له بمتابعة التعلم لاكتساب الخبرات الجديدة ليكون أقدر على مواجهة المتغيرات الحياتية وأكثر تكيفا معها، وعلى هذا يجب توفير الوسائل التعليمية التي تسمح بتنويع مجالات الخبرة والتي توسع فرص التعلم[21].

وهذا ما أدى إلى خروج المدرس عن دوره التقليدي –التلقين- في التعليم (قديم الدروس) إلى مواكبة العصر الالكتروني بإعداد وتقديم الدروس عن بعد عبر منصة E-learnig ، ويتجسد دوره الجديد في الاندماج مع أسلوب ووسائل التعليم التي توفرها التكنولوجيا، حيث أصبحت هذه الطريقة من التعليم بحاجة إلى معلم ماهر يتقن أساليب التعلم الالكتروني؛ فالدروس التي كانت تلقى في القاعات المغلقة للمتعلمين، تحولت إلى دروس الكترونية بمختلف أنواعها (فيديو، تسجيل صوتي، عرض مباشر عبر خط الانترنيت وغيرها من الوسائط الرقمية)، فالاتصال بين المعلم ومتعلميه صار الكترونيا. وعلى هذا الأساس تغُير دور المدرس في التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد يعتمد بشكل كبير على الاستخدام المناسب للوسائل التعليمية بطريقة تتحقق فيه أهداف الدرس.

- **أهمية استخدام الوسائل التعليمية:**

ولجت الوسائل التعليمية المختلفة مجال التربية والتعليم، حيث اختلفت تسمياتها من: الوسائل المعينة أو معينات التدريس أو الوسائل السمعية البصرية. وقد اعتمدها المدرسون بدرجات متفاوتة في البدايات؛ اعتبرت فئة أنها لا تشكل ركنا رئيسيا في استراتيجية التدريس، وتقتصر وظيفتها على تكملة عملية الإلقاء والتلقين التقليدية.

ولكن على الرغم من البدايات التي عرفت عدم قبول لهذه الوسائل التعليمية الحديثة إلا أنها تلتها مرحلة أصبح فيه فضاء التعليم يهتم بالوسائل التعليمية على أنّها وسائل لتحقيق الاتصال، وهذه المرحلة عرفت نقلة نوعية من الاهتمام بتوفير المواد التعليمية إلى الاهتمام والسعي لتحقيق التفاهم[22].

تتمحور أهمية الوسائل التعليمية في الأهداف السلوكية التي تحققها؛ في نظام متكامل يضعه المدرس لبلوغ أهداف الدرس. ويعتمد بالأساس على: معايير اختيار الوسيلة أو انتاجها وطرق استخدامها ومواصفات المكان الذي تستخدم فيه

نتائج البحوث العلمية وغيرها. للتوضيح أكثر، مهمة المدرس السير على خط اتباع أسلوب الأنظمة وعلى هذا تبرز أهمية الوسائل التعليمية التي تشكل عنصرا من عناصر نظام شامل يبلغ أهداف الدرس؛ وهذا يحققه مفهوم تكنولوجيا التعليم[23].

للوسائل التعليمية دور رئيسي في جميع عمليات التعليم والتعلم التي تتم في المؤسسات التعليمية المعروفة بالتعليم الرسمي كالمعاهد والجامعات أو في عمليات التعلم خارج هذه المؤسسات.

تعد الوسائل بأنواعها المختلفة ضرورية لنجاح جميع عمليات الاتصال التي تتم عن طريقة المواجهة مثل المحاضرات، الندوات، والمقابلات وغيرها. وأهم الوسائل التعليمية في مجال التعليم والتعلم جمعناها في هذه النقاط التالية:

- يفرض كشرط أولي وجود الحاجة للتعلم من طرف المتعلم بغية منه في تحقيق أهدافه.
- أفضل درجة التعلم هي مرحلة الاستعداد للتعلم Readiness to learn عند المتعلم، وهنا الوسائل التعليمية تساعد على زيادة خبرته فتجعله أكثر استعدادا لطلب التعلم.
- تنويع الخبرات التي تهيئها المؤسسة التعليمية (الجامعة) فتتيح للمتعلم فرصة المشاهدة والاستماع والتأمل والتفكير، وعلى ذلك مجال خبرة المتعلم يصبح أكثر توسعا؛ تفاعل الخبرات القديمة مع الخبرات الجديدة.
- من أهم فوائد استخدام الوسائل التعليمية حرص المدرس على مراعاة تطابق دلالة الألفاظ بينه وبين المتعلم.
- تنويع الوسائل التعليمية يؤدي إلى تكوين وبناء المفاهيم السليمة.
- يواسطة الوسائل التعليمية يمكن تنويع أساليب التطور التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة وتأكيد التعلم مثل: الوسائل التكنولوجية الحديثة أي استخدام التعليم البرنامجي).
- تنويع أساليب التعليم لمواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين (تفاوت القدرات الفردية)؛ فيه من يحقق تحصيلا علميا عبر الاستماع للشرح النظري للمدرس، ومنهم من يزداد تعلمه عن طريق الخبرات البصرية، ومنهم من يحتاج إلى تنويع الوسائل لتكوين المفاهيم الصحيحة. ويسير الاتجاه الحديث في التعلم إلى استخدام العديد من الوسائل مجتمعة في إعداد الدروس.
- ترتيب واستمرار الأفكار التي يكونها المتعلم[24].

وفي هذا السياق نطرح تساؤلا ما هو دور المعلم، وماذا يعلم متعلميه وكيف يعلمهم وما وسائله لذلك؟

1.3 أهم قواعد استخدام الوسائل التعليمية وتقييمها:

قبل الشروع في عرض مراحل استخدام الوسائل التعليمية، يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه القواعد الأساسية في استخدام وسائل التعلم ترتكز أساسا على مراحل التعلم المتداولة وهي خمس مراحل: أولها: مرحلة التعرض المسبق للمعلومات؛ تعتبر كإطار مبدئي للتعلم الجديد، وتقديم نظرة عامة على الموضوع الذي يؤدي بدوره دعما لخلفية المعلومات لدى المتعلم ثم يولد سرعة في الاستيعاب لها. المرحلة الثانية هي اكتساب المعلومات؛ تكتسب بطريقتين متكاملتين وهما، مباشرة كالأوراق والملخصات أو غير مباشرة بأدوات بصرية متعلقة بموضوع التعلم. المرحلة الثالثة وهي الشرح والالمام بالترابط بين الموضوعات وتفعيل التفكير. المرحلة الرابعة، تكوين الذاكرة وتنشيطها على الربط والتذكر لما قدم للتعلم. والمرحلة الأخيرة هي التجميع الوظيفي؛ تذكرنا باستخدام التعلم الجديد لكي يتم اثراؤه أكثر[25].

وعلى ذلك، للحصول على نتائج إيجابية من استخدام الوسائل التعليمية يجب على المدرس أن يتبع الخطوات التالية أي خطة عمل متكاملة لاستخدام الوسائل التي تشمل المراحل التالية:

أ. مرحلة الإعداد Prepation:

هو إعداد أمور كثيرة تؤثر جميعها في النتائج التي نحصل عليها والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها.

- **إعداد الوسيلة:** هو اختيار المدرس الوسائل المناسبة مع الاهتمام بمحتوياتها وخصائصها ونواحي القصور فيها قبل عرضها للمتعلمين، مثلا: إعادة الاستماع إلى تسجيل صوتي أو مشاهدة درس إذا كان مصورا وغيرها.
- **رسم خطة العمل:** بعد اختيار المدرس للوسيلة التعليمية، تليه مرحلة وضع تصور مبدئي عن كيفية الاستفادة منها، وذلك بحصر الأسئلة والكلمات المفتاحية والمفاهيم الجديدة التي تساعد الوسيلة في الإجابة عنها والإلمام بجوانبها، ثم يخطط لكيفية تقديمها للمتعلمين.
- **تهيئة أذهان الدارسين:** وذلك بأن يصل عن طريق المناقشة والحوار إلى إعطاء صورة عن موضوع الوسيلة المستخدمة وصلتها بالخبرات السابقة للدارسين وأهميتها[26]. وفي هذا السياق يعرف وترك(Wittrock) استراتيجيات التعلم بأنها« أنماط السلوك أو الأفكار التي يندمج فيها ذهن المدرس مع ذهن المتعلم أثناء عملية التعلم، ويقصد منها التأثير في فهم المتعلم، ويمكن أن يكون الهدف من أي استراتيجية تعلم معرفية، هو التأثير في دافعية المتعلم، أو الطريقة التي ينتقي فيها المعرفة الجديدة، أو يكتسبها، وينظمها، ويدمجها »[27]، وهذا ليدرك المتعلم الهدف من استخدام هذه الوسيلة، ثم يقوم المدرس بحصر الأسئلة بعد المناقشة وإعادة ذكرها وشرحها. وبطريقة أخرى يمكن إعداد هذه الأسئلة أو المشكلات سلفا؛ يقوم المدرس بتقديمها أو نشرها قبل الشروع في الدرس عن بعد، فيتيح عند الطلبة مناقشة مبدئية. كذلك يكون الطالب أكثر سعيا إلى الحصول على المعرفة التي تساعده على الإجابة عن هذه الأسئلة في ذهنه.
- **إعداد المكان:** لتفادي التقليل من استفادة المتعلم من الدرس، هذا يقف عند استخدام المدرس الوسائل التعليمية بشروط تريح المتعلم على سبيل المثال: تهيئة المكان (إذا كان التقديم حضوريا)، أما عن بعد فيتم الاهتمام بالاضاءة، هدوء المكان، الارسال لا يكون متقطعا وصورة واضحة وغيرها من الشروط.

ب. مرحلة الاستخدام Utilisation:

إن الاستفادة من الوسائل التعليمية يقف على الأسلوب الذي يتبعه المدرس في استخدام هذه الوسائل، ومدى اشتراك المتعلم اشتراكا إيجابيا في الحصول على الخبرة

عن طريقها. فالمدرس هو المسؤول الأول عن نجاح استخدام هذه الوسائل التعليمية مثلا: ملاحظة وضوح الصوت والتأكد من وصوله إلى جميه المتعلمين، ووضوح الصورة بأنواعها، وكل المواد المعروضة بأنواعها، وقد يحتاج هذا إلى تحكم آلي جيد في هذه المتغيرات[28].

إضافة إلى هذا، يحدد المدرس لنفسه الغرض من استخدام الوسيلة التعليمية في كل خطوة أثناء الدرس، مثلا: عرض مفاهيم جديدة ببنط عريض، جداول، رسومات بيانية وغيرها لايصال وتوضيح فكرة ما للمتعلمين أو الشروع في درس جديد. كذلك يمكن اشراك الطلبة في هذه الوسائل؛ بفتح مجال لمداخلات مباشرة، أو فتح مجالات للتعليقات

والدردشات. والغرض من هذا، المتعلم يتعلم عندما يعالج المعلومات بتأثير أهداف وعوامل داخلية أكثرها مما تكون خارجية، لذلك تفسير المتعلم للحادثة وفهم لها ولمعناها يؤثر على درجة تعلمه. وفي هذه الحالة تفترض النظرية المعرفية أن التعلم حدث ذهني داخلي يمارسه المتعلم بهدف استدخال المعرفة على صورة خبرة معرفية[29]. بطبيعة الحال، هذه طريقة تجعل من استخدام الوسائل عملية تعليمية متكاملة تعمل على تفعيل وإثراء خبرة المتعلم وزيادة التعلم.

وما لا يجب أن نغفل عنه دور المدرس في الحرص على استخدام الوسائل التعليمية كوسيلة للتعلم، ولا كوسيلة للتوضيح أو التدريس؛ فالحالة الثانية يكون فيها موقف المتعلم سلبيا مهمته استقبال المعلومات فقط، أما في الحالة الثانية فللمتعلم دور إيجابي؛ يخطط مع المدرس على تحقيقه الهدف، هذا واضح ومشترك في ذهن المدرس والمتعلم[30].

ج- مرحلة التقييم Evaluation:

لا يجب أن تنتهي مهمة الوسائل التعليمية عند المدرس بمجرد الانتهاء من استخدامها (نهاية تقديم الدرس)، بذلك يعد الاستخدام مبتورا للوسائل التعليمية؛ لا يؤدي الغرض من استخدامها. لذلك يجب على المدرس أن يعقب ذلك فترة للتقييم، أي، الأهداف المحددة أنجزت والتعلم تحقق والوسيلة المستخدمة تتناسب مع هذه الأهداف.

للتوضيح أكثر، إذا سبق عرض الدرس (كتابة أو فيديو) حصر بعض الأسئلة، فعلى المدرس الإجابة على هذه الأسئلة، ويمكن أن يتم ذلك شفهيا عن طريق المناقشة أو كتابة. بمعنى، المدرس يقوم بتعزيز الإجابة الصحيحة فيتم التعلم. ويفضل أن يكون في فترة زمنية قصيرة، لماذا؟؛ كلما طالت الفترة بين إثارة هذه الأسئلة والمرور خلال الخبرة التعليمية وبين معرفة المتعلم الإجابة الصحيحة عنها، كلما أدى ذلك إلى عدم اكتساب الخبرة الصحيحة وعدم تأكيد التعلم[31].

ينضاف إلى هذا، الجانب النفسي للمتعلم إذا شعر بأن المدرس غير مهتم في أن يتبين مدى ما حققه المتعلم من التعلم، فإنه لا يأخذ هذه الأهداف بصفة جدية في الدروس القادمة، فيهمل أداء عمله وواجبه وينصرف عن هذه الوسائل التعليمية، مثلا: أن يسأل عن رأي متعلميه (الطلبة) في الدرس، الملخصات، الجداول، الرسومات، وغيرها حتى يتعرف على ما حققه المتعلم وما فاته، بذلك يدرك مواطن الضعف وطرق معالجتها[32].

د- مرحلة المتابعة Suivi:

إنّ اكتساب الخبرات الجديدة لدى المتعلم تؤدي إلى زيادة الرغبة في تنمية هذه الخبرة واكتساب خبرات جديدة، وهذا ما يجب أن يعمل عليه المدرس عن طريق استخدام الوسائل التعليمية المختلفة، فأثناء الدرس يتفطن المدرس إلى التفاوت المعرفي في تلقي الدرس ومدى الاستفادة من الوسيلة التعليمية المستخدمة. هنا، يتوجب أن يبرز دور المدرس في أخذ هذا الجانب باهتمام كبير، وذلك بقيامه بتهيئة مجالات الخبرة لاستكمال واستمرار عملية التعلم. وكما يعقب استخدام الوسائل التعليمية كثير من المناقشة والحوار للإجابة عما أثير من أسئلة[33]، وقد يحتاج هذا إلى إعادة عرض الدرس أو التسجيل الصوتي... ولدعم هذا يمكن للمدرس أن يلجأ إلى طريقة أخرى وهي إسناد أعمال أو بحوث للطلبة (واجبات منزلية) أو توجيههم للمكتبات الالكترونية أو العادية، ثم يقوم المتعلمون بعرض وتقديم أعمالهم ومعلوماتهم الجديدة في درس جديد، إما كتابة كمنشور أو شفاهة على شكل مداخلة لاثراء موضوع الدرس بأكبر قدر من المعلومات.

وهذا لأنّ التعرض المسبق للمعلومات حول الدرس يوفر للمتعلمين (الطلبة) أساسا لبناء الترابطات، وتحقيق تعلم أفضل وأسرع. على المدرس أن يضع المتعلمين في حالة انتباه وعمل، وهذه الاستراتيجية-التعرض المسبق للمعلومات- تم استخدامها على مستوى التعليم الجامعي العالمي لفترة من الزمن[34].

وهذا ما تفترضه النظرية المعرفية أن التعلم المعرفي(التفكير) هو نتيجة لمحاولة الفرد (الطالب) الجادة لفهم العامل المحيط به، وذلك بواسطة استخدام أدوات التفكير المتوافرة لديه. وتختلف نوعية وكمية المادة العلمية التي يستوعبها الفرد ويتمثلها باختلاف الآراء والعوامل النفسية وآفاق التوقعات[35].

2.3 التطبيق التقني التعليمي لمنصة التعليم عن بعد E-learning:

كل جامعة تشترك بنظام التعلم الالكتروني Moodle، وهي منصة افتراضية تتيح للجامعات إجراء امتحانات للطلاب الكترونيا ويمكن للمدرسين تقديم العلامات بشكل الكتروني وسريع، كذلك Moodle يتيح مشاركة المحاضرات والمعلومات وقواعد البيانات وشؤون الطلاب عامة. ولكل جامعة حساب خاص بها، ويتكون مستخدميها من أربعة أعضاء(المستفيدين):

- مدير الحسابAdmin لادارة حساب Moodle.
- رئيس الجامعة أو المؤسسة التعليمية (إدارة القسم).
- المعلم (الأستاذ).
- المتعلم (الطالب).

وكل مستخدم له دور معين وصلاحيات معينة في حساب المؤسسة التعليمية ضمن منصة التعلم الافتراضي Moodle. وهي منصة مفتوحة على التعليم العالمي مثل الدورات التعليمية المجانية، المكتبات، المعاجم وغيرها من الخدمات المجانية[36].

أ. نظام التسجيل:

ضرورة امتلاك حساب في هذه المنصة للأستاذ والطالب وذلك عبر التسجيل في هذه المنصة؛ وكل من طرفي عملية التعليم (المعلم والمتعلم) سيمتلك اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به للدخول والخروج من هذه المنصة.

ب. الاستخدام (التصفح):

أثناء رغبة الأستاذ أو الطالب استخدام هذه المنصة في غرض تعليمي، فإنه يلج عبر حسابه الخاص. ومن بين طرق استخدام وتصفح هذه المنصة لأجل نشر دروس فيها وتصفحه أيضا من طرف الطلبة.

1. اختيار "دروس cours"، ثم يتم اختيار الكلية والقسم مثلا: كلية اللغة والآداب ثم قسم اللغة والأدب العربي.
2. في مساحة Navigation فيه نجد " دروسي Mes cours" يقوم الأساتذة بصب دروسهم فيها بكل أنواعها وتخصصاتها والمستويات. وعلى المتعلم أثناءها اختيار التخصص والمستوى والمقياس والأستاذ.

وعندما يتم اختيار الدرس المقدم عن بعد من طرف أستاذ معين، الذي قام هذا الأخير بتجهيز صفحته التعليمية من كل مستلزماتها التي سنذكرها لاحقا. ونشير هنا إلى أن الدرس المقدم عن بعد يتكون من ثلاثة أقسام مهمة للاتصال التعليمي بين الأستاذ وطلابه.

أولا: نظام الدخول le système d'entret:

إنّ هذا الجزء من منصة التعليم عن بعدE-learning تمنح الأستاذ إمكانية صب درسه بصيغ مختلفة يقوم هو باختيارها، وكذلك تحقيق عملية التعليم والتواصل بينه وبين متعلميه (الطلبة). وأول الخطوات التي يقوم بها الأستاذ بتقديم بطاقة تعريفية على حسابه.

ت. تقديم للمؤلف présentation de l'Auteur :

يقوم الأستاذ بإدخال بيانات تعريفية في حسابه الخاص، كواجهة أولى يقابلها كل من يلج حسابه للاطلاع على دروسه من الطلبة، فنجد مثلا يقدم: اسمه الكامل، الكلية، القسم الذي ينتمي إليه، الجامعة، بريده الالكتروني، وممكن وضع صورة شخصية.

بطاقة الدرس:

- نجد الفهرس Table des matières
- **الأهداف Objectifs:** وفيه يحدد الأستاذ الأهداف الأساسية لدرسه.
- خريطة الدرس La carte conceptuelle: عبارة عن ملف يعده الأستاذ، فيه يحدد أهم عناصر الدرس وتسلسلها ويأتي على شكل مخطط توضيحي.
- المعارف المكتسبة سابقا أو المتطلبات القبليةConnaissances préalables recommandées: وهي معرفة ما يتطلبه موضوع الدرس.
- **الفئة المستهدفة:** يحدد الأستاذ الطلبة الذي سيوجه لهم هذا الدرس، مثل التخصص والمستوى والمجموعة والأفواج المعنية.
- اختبار الدخول Test des pré-requis : تمكّن الأستاذ من معرفة مستوى الطلبة، وكما يقوم بتذكير الطلبة Rappel.

محتوى الدرس:

نجده في خانة le chapitre خاص بالدرس، وتأتي في عدة فصول، يقوم الأستاذ باعداد درسه وصبه في المنصة في عدة صيغ مختلفة، أي، تهيئة المجال من توفير الوسائل التعليمية وتخطيط أسلوب العمل وغيرها، للحصول على أكبر عائد تعليمي، ولذلك ينسب للمدرس صفة مصمم المجال أو بيئة التعلم[37].

مثل: كتابة، فيديو، تسجيل صوتي، PDF بمعنى صيغة الملفات المحمولة أي غير القابلة للتشغيل، وهي متوافقة مع كل أنظمة التشغيل والأجهزة المختلفة[38] ، وصيغة WORD هو برنامج معالجة النصوص باستخدام الحاسوب؛ إدخال النصوص وتخزينها مع إمكانية تعديلها(فنيا وتنسيقيا)[39] ، power point، صيغة Format scorm ملف غير قابل للتحميل، ومن ميزاته أيضا يترك آثار التصفح، بمعنى، أن الأستاذ قادر على معرفة اذا ما إطلع طلبته على درسه والمدة الزمنية التي قاموا فيها بتصفح الدرس. وكما يمكن للأستاذ إضافة أسئلة خاصة بكل فصل، والطالب بعد الاطلاع عليه يترك جوابا. وللتذكير لهذه الصيغة طرق عديدة في وضع السؤال للطلبة، مثلا: ترتيب كلمات، وبعد الاجابة بإمكان الطالب معرفة جوابه إن كان صحيحا أو خاطئا، وفي حالة الخطأ يظهر له الجواب الصحيح الذي وضعه الأستاذ.

ثانيا: نظام التواصل اللفظي وغير اللفظي:

يحتوي على نظام تواصلي بين الأستاذ وطلابه أو بين الطلبة، ويسمى صالون الدردشة Salon de chat ؛ ويتيح هذا الصالون فرصة الاستعمال التواصلي اللفظي في نفس الوقت (حوار، نقاشات، ....وغيرها) وهذا ما يسمى بالتعليم عن بعد المتزامن الذي ذكرناه سلفا. نستخدمه كما يلي:

- الضغط على salon de chat ثم الضغط على المشاركة في الدردشة cliquer pour participer au chat ، وبعد الفتح نجد هذه المساحة تسمح لنا بمعرفة الأشخاص المتواجدين على الخط en ligne (الأستاذ و الطلبة). وكما بإمكان الأستاذ الاطلاع على النقاشات، الأسئلة، الانشغالات .... وغيرها التي جرت بين الطلبة.
- أما للتواصل غير اللفظي نعثر عليه في مكان التواصل Forum Echelle، هذه المساحة تمنح للطالب فرصة التواصل التعليمي بين الأستاذ والطلبة، بالضغط

علىAjouter un nouveau Sujet ثم تظهر خانة الموضوعSujet ، وهذا يتم عن سبيل المثال: كتابة تعليقات، نقاش، طرح سؤال، أو ترك جواب عن سؤال قام الزملاء أو الأستاذ بطرحه في حسابه لدرس معينثم الضغط على ارسال Envoyer، فهذه فرصة لاثراء المعارف العلمية للطالب وتقييم الأستاذ طلابه تعليميا. وكذلك فرصة لتبادل المعارف والخبرات بين الطلبة كزملاء.

تمثل مساحة التواصل فرصة لتبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة، وهذا يزيد من امكانية الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ودمجها مع الآراء الخاصة بالطلاب مما يساعد في تكوين أساس متين عند المتعلمين، وتتكون عندهم معرفة وآراء قوية، وذلك من خلال ما اكتسبوه من معارف ومهارات عن طريق الحوار والتواصل بأنواعه[40].

ثالثا: نظام تقييم الطلبة:

- **خاصية التقييم والأعمال المنجزة Mode d'évaluation et Mini Projets:**

في هذه المساحة يتمكن الأستاذ من تقييم متعلميه (الطلبة) على درس معين، وكيف يتم ذلك؟

يقوم الأستاذ بإسناد عمل موجه للطلبة لإنجازه، مع تحديد الفصل والدرس. وهذه المساحة تتيح للطلبة ارسال أعمالهم من خانة devoir.

وكملاحظة: هذه المساحة تمنح للأستاذ إمكانية تحديد المدة الزمنية لارسال الأعمال التي كلّف بها الطلبة، وفي حالة تجاوز التاريخ المحدد خانة وضع الملف تغلق تلقائيا.

بناء على هذا العرض التقني، يشترط على الأستاذ التحكم في نظام المنصة الالكترونية، ومهارة التحكم في مختلف الوسائط الرقمية، والاهتمام بالجانب التواصلي والتقييمي للطلبة. ضف إلى هذا على الطالب أن يتكون في مجال الاعلام الالي والتحكم في نظام المنصة أيضا، لأجل تكامل عملية الاتصال التعليمي وتحقق أهداف الدرس.

3.3 أهمية التعليم عن بعد عبر منصة E-learning:

من الجانب العلمي والتواصلي:

- فرصة التعلم والتعليم للطالب.
- إمكانية اختيار المتعلم فترة التعليم وفق ظروفه الخاصة.
- التفاعل التعليمي الإيجابي للمتعلم،وهذا طريق الوسائل التعليمية المختلفة.
- فتح المجال للتواصل المباشر وغير المباشر بين المعلم والمتعلم.
- تقديم دروس وتقييم المتعلمين بطريق جديدة.
- إمكانية اختيار الطالب بين الدروس الحضورية والالكترونية.
- الاستفادة من المعلومات والمكتبات الالكترونية المتاحة في هذه المنصة.

- مواكبة التطور التكنولوجي في التعليم.
- طريقة تعليمية تمنح المعلم والمتعلم استقلالية، إما في موضوع الدروس أو النقاشات، الحوارات أو في الأعمال المنجزة من طرف المتعلمين.
- الحرية في إعداد الدروس وصبها في المنصة بصيغ مختلفة.
- تنمية الخبرات المعرفية للمتعلم.
- التقويم المستمر للمتعلم؛ تزويده بالمعلومات والوسائل اللازمة.
- إدراك المعلم صعوبات التعلم التي واجهت المتعلمين في الدرس بفضل خاصية التواصل التي تمنحها منصة e-learning.

أما عن أهميته تقنيا، كما يلي:

- استخدام آليات الاتصال الحديثة والمعاصرة.
- التحكم في المهارات المعلوماتية للمتعلم وللمعلم خاصة.
- كفاءة استخدام تقنيات التعليم عن بعد والوسائط المتعددة بأنواعها.
- تطوير مهارة إعداد وتصميم الدروس.

ويعد هذا الأسلوب في التعليم غير مكلف ماديا؛ توفير الأوراق، المطبوعات ومختلف أدوات التعليم المختلفة. وكذلك هي فرصة للاتصال بين الأستاذ والطلبة، وبين الطالب وإدارة القسم، وبين الأستاذ والإدارة.

1. تحديات الجامعة بشأن عملية التعليم عن بعد في ظل جائحة covid 19:

بذلت الجامعة جهدا في مواجهة التحولات والعائدات السلبية لهذه الجائحة على مستوى سير التعليم في مختلف أقسامها؛ حجر صحي لمدة أشهر عرقل النظام الإداري والتعليمي في الجامعة. وهنا تطلب على كل قسم تدارك ما فات والتكيف مع الوضع الجديد، بالأساس العمل وتطبيق التعليمات الوزارية واحترام البروتوكول الصحي.

ولا تقتصر التحديات فقط على الطاقم الإداري فحسب، بل لمس كل من الأساتذة والطلبة. من الأكيد أن هذا الظرف الصحي المفاجئ نتيجته عدم الاستعداد الفعلي للتعامل معه تعليميا للأساتذة والطلبة، إذ إنّ نسبة كبيرة من الأساتذة والطلبة لم تكن تتوفر لديهم الوسائل اللازمة لحسن سير التعليم عن بعد، كذلك بالنسبة للجانب التقني نقص الخبرة الكافية التي تسمح بالتحكم وإدارة عملية التعليم عن بعد[41]. بناء على هذا برمجت دورات تكوينية – في بعض الكليات- للأساتذة حول التحكم التقني لمنصة التعلم الالكتروني E-learning وأساليب تطبيقه وتنظيم التعليم عن بعد، فاستجابت الأقسام لهذا القرار التعليمي بتسخير أساتذة مكوّنين لهم تجربة وخبرة في تطبيق نظام التعليم عن بعد عبر منصة E-learning، فكانت الاستجابة إيجابية من طرف الأساتذة؛ بتسجيلهم والالتزام على حضور الحصص التكوينية.

ولقد كان التواصل التعليمي في البداية بين الأساتذة والطلبة صعبا؛ لعدم توفر الوسائل والبنى التحية اللازمة للتعليم عن بعد مثلا: (حواسيب، هواتف ذكية، الأنترنيت، بريد إلكتروني وغيرها)، لذا كلفت رئاسة الجامعة الأقسام بضرورة الأخذ تفعيل التواصل بين الأساتذة والطلبة؛ كانت –إدارة الأقسام_ وسيطا تواصليا بين الأساتذة والطلبة عبر منصة E-learning بنسبة كبيرة وبشكل دائم عبر: الإعلانات، توفير مكتبات الكترونية خاصة، نشر الدروس، تقييم الطلبة بامتحانات عن بعد، وانشاء ملفات خاصة بكل أستاذ لصب الدروس ونتائج الامتحانات.

كذلك استغل الأساتذة وسائل التواصل الاجتماعي بانشاء مجموعات للتواصل عبر الفايسبوك تضم كل من الأساتذة والطلبة، وفيه من اعتمد هذه الوسيلة لتقديم دروس مباشرة عبر حسابهم الشخصي أو في المجموعة الخاصة بالقسم.

طالما الحجر الصحي مستمر ستبقى الجامعة في تحد لهذا الوضع،صحيا أولا، وتعليمي ثانيا.

خاتمة:

النتائج المتوصل لها تتمثل في:

- للتكنولوجيا أثر إيجابي في تنظيم التعليم عن بعد.
- تكنولوجيا الاعلام والاتصال لها دور فعال في العملية التعليمية في الجامعة خاصة في الظرف الصحي الحالي.
- التعليم عن بعد يمثل بديلا ناجعا في استمرارية التعليم في هذا الوضع الصحي العالمي.
- خلق بيئة تعليمية عصرية.
- اعتماد طريقة التعليم عن بعد عبر التعلم الالكتروني E-learning يحقق مردودا معرفيا أكثر للمتعلمين مقارنة بالتعليم التقليدي؛ استخدام مختلف الوسائل والوسائط المناسبة لإيصال الدروس للمتعلمين.
- الارتقاء بالمستوى العلمي للجامعة.

التوصيات:

في ضوءنتائج الدراسة وتفسيرها يمكن تقديم بعض التوصيات، كما يلي:

- توفير الوسائل اللازمة في التعليم عن بعد للأساتذة والطلبة (تخصيص قاعة تتوفر على الحواسيب ومع تغطية أنترنيت).
- تنظيم دورات تدريبية تكوينية حول التحكم التقني في استخدام منصة التعلم الالكتروني e-learning، وكذلك ندوات توجيهية على المنهجية في إعداد وتصميم الدروس الالكترونية (عن بعد).
- ضرورة دعم حصص الاعلام الآلي للطلبة في مختلف الأقسام بحصص تكوينية حول استخدامe-learning وطريقة التفاعل فيه.
- يحتاج التعليم عن بعد إلى وجود دعم مادي وتوجيهي من الجامعة لكل الكليات.

وبما أن هذا النوع من التعليم جديد أعتمد في هذا العام الدراسي بشكل رسمي، نقترح أن تتقدم الجامعة بإجراء دراسات عينات في كل الأقسام والتخصصات لإحصاء وتقييم سير نظام التعليم عن بعد، ومدى كفاءته التعليمية والاضافات العلمية الجديدة على مستوى التعلم لدى فئة الطلبة.

الهوامش:

[1]- ينظر: بشير عباس محمود العلاق، المرجع السابق، ص 5.

[2]- ينظر: زياد هاشم السقا وخليل إبراهيم الحمداني، "**دور التعليم الالكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، 2012، العدد 2، ص 47.

[3]- ينظر: ينظر: بشير عباس محمود العلاق، "**استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الإلكترونية (تجربة التعلم الالكتروني) دراسة أولية وصفية**"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أفريل 2004، عمان، ص 4 – 5.

[4]- طوني بيتس، **التكنولوجيا والتعلم الالكتروني والتعليم عن بعد**، تر: وليد شحادة، مكتبة العبيكان، ط1، السعودية، 2007، ص30.

[5]- ينظر: طوني بيتس، ص 31 و45.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

[7]- ينظر: حمد بن سيف الهمامي وحجازي ابراهيم، "**التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني**"، التعليم هو السلام، اليونيسكو ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والتعليم 2030، لبنان، دليل نشر في2020، ص15.

[8]- ينظر حسين حمدي، ص 34.

[9]- ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

[10]- ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

[11]- ينظر: فوزي الشربيني وعفت الطناوي، **الموديولات التعليمية مدخل للتعلم الذاتي في عصر المعلوماتية**، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، 2006، ص 7 و9.

[12]- ينظر: طوني بيتس، المرجع السابق، ص 32.

[13]- ينظر: المرجع نفسه، ص 32 و48.

[14]- ينظر: بشير عباس محمود العلاق، المرجع السابق، ص 7.

[15]- ينظر: طوني بيتس، المرجع السابق، ص 48.

[16]- ينظر: محمد بن إبراهيم الشويعي، "**أثر اختلاف مدخل تحكم المتعلم (نقص المفصلFull Minus - زيادة الموجز Learn Plus) على التحصيل المعرفي ومهارات تصميم واجهة تفاعل برمجيات التعلم الالكتروني لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم**"، مجلة جامعة جازان- فرع العلوم الإنسانية، السعودية، يناير 2014، المجلد3، العدد1، ص 132.

[17]- شارلي دي ماكين، **التخطيط الاستراتيجي في التعليم (دليل التربويين)**، تر: فهد بن إبراهيم الحبيب، العبيكان ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط1، السعودية، 2008، ص 95.

[18]- ينظر: شارلي دي ماكين، المرجع السابق، ص 90- 91.

[19]- ينظر: المرجع نفسه، ص 91.

[20]- ينظر: المرجع نفسه، ص 129.

[21]- ينظر: حسين حمدي الطوبجي، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم**، دار القلم، ط8، الكويت، 1987 ، ص52.

[22]- ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

[23]- ينظر: المرجع نفسه، ص24.

[24]- ينظر: المرجع نفسه، ص 43 إلى 46.

[25]- ينظر: إيريك جينسن، **التعلّم المبني على العقل العلم الجديد للتعليم والتدريب**، مكتبة جرير، ط1، السعودية، 2007، ص 37.

[26]- ينظر: حسين حمدي الطوبجي، المرجع السابق، ص62-63.

[27]- Wittrock,M, (1986), (ed).students thought processes, In handbook of research on teaching, (ed) Merlin Wittrock, New York, Macmillan, p315 نقلا عن: يوسف قطامي، **النظرية المعرفية في التعلم**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2013، ص77.

[28]- ينظر: حسين حمدي الطوبجي، المرجع السابق، ص 63-64.

[29]- ينظر: يوسف قطامي، **النظرية المعرفية في التعلم**، المرجع السابق، ص 32.

[30]- ينظر: حسين حمدي الطوبجي،المرجع السابق، ص 62 إلى 65.

[31]- ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

[32]- ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

[33]- ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

[34] - ينظر: إيريك جينسن، **التعلم المبني على العقل**، المرجع السابق، ص 39.

[35] - ينظر: يوسف قطامي، **النظرية المعرفية**، المرجع السابق، ص 32.

[36] - ينظر: سامي التواتي، **"تعرف إلى Moodle منصة التعلم الالكتروني المجانية والأفضل"**، 11 ماي 2016، https://www.zoomtaqnia.com/2016/05/تعرف-إلى-moodle-منصة-التعلم-الالكتروني-المج/، 2021/01/26.

[37] - ينظر: حسين حمدي الطوبجي، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم**، المرجع السابق، المرجع نفسه، ص 26.

[38] - ينظر: منجي غانم، **"كل ما تريد معرفته عن استخدام PDF"**، دت، https://www.qodoraat.com/?app=article.show.47، 2021/01/24.

[39] - ينظر: أوفى حسن دخيل الطائي، **"تعريف برنامج Microsoft Word وكيفية تشغيل البرنامج"**، 2017/03/11 على الساعة 21:07:58، http://basiceducation.uobabylon.edu.iq/lecture_view.aspx?fid=11&depid=5&lcid=61579، 2021/01/24.

[40] - ينظر: أروى وضاح درعان الوحيدي، **أثر برنامج مقترح في ضوء الكفايات الالكترونية لاكتساب مهاراتها لدى طالبات تكنولوجيا التعليم في الجامعة الإسلامية** (بحث ماجستير)، قسم المناهج وتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، الجامعة الإسلامية –غزة، 2009، ص 23.

[41] - ينظر: حمد بن يوسف الهمامي وحجازي ابراهيم**"التعليم عن بعد مفهومه أدواته واستراتيجياته دليل لصانعي السياسات في التعليف الأكاديمي والمهني والتقني"**، المرجع السابق،ص 19.

التجربة الجزائرية في رقمنة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا

The Algerian experience in digitizing higher education in light of the Corona pandemic

الدكتورة صباح مريوة

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة البليدة 2

sabahmerioua@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تجربة الجزائر حول رقمنة التعليم العالي في الجزائر من خلال التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، ومعرفة كيف تعاملت الجزائر مع هذا القطاع لضمان استمراريته في هذه الأزمة، بحيث تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى بعض الدراسات حول الموضوع وتحليلها والخروج بنتائج منها: ضعف قدرات الأسرة الجامعية في المجال التقني والتكاليف المادية التي يمكن أن تخلق تحديا أمام الطلبة لمتابعة تعليمهم عن بعد؛ أما التوصيات التي يمكن أن تقترحها هذه الدراسة فهي ضمان تكوين للأسرة الجامعية للتعامل مع الأسس المنهجية والتقنية للتعليم عن بعد عن طريق ادراك نوع المحتوى المقدم وتكييفه مع الوسائل المناسبة لتقديمه؛ وأيضا مراعاة التكاليف المادية التي قد تفوق قدرة بعض الطلبة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، جائحة كورونا، التعليم العالي، التعليم عن بعد.

The study aims to know the reality of digitizing higher education in Algeria through distance education in light of the outbreak of the Coronavirus, and to know how Algeria has dealt with this sector to ensure its continuity in this crisis, so that this study adopted the descriptive and analytical approach by referring to some studies on the topic and analyzing them. And coming up with results from it: the weak capabilities of the university family in the technical field and the material costs that could create a challenge for students to pursue their education at a distance. As for the recommendations that this study may suggest, they are to ensure the formation of the university family to deal with the methodological and technical foundations of distance education by being aware of the type of content provided and adapting it to the appropriate means for presenting it. And also taking into account the material costs that may exceed the capacity of some students

Keywords: Digitalization, Covid-19, Higher Education, Distance learning

مقدمة:

في ظل الأزمة العالمية التي لم يكن لها سابق إنذار بظهور جائحة كورونا التي أدت إلى توقف مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وأثرت على المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها وخاصة التعليم العالي من جامعات ومدارس عليا والتي أبعدت الطلبة عن مقاعد الدراسة للدخول في فترات الحجر الصحي، لكن بعد فترات تمديده والتي تعلقت بإحصاءات منظمة الصحة العالمية والقرارات الوزارية من الدولة أصبح من الضروري استمرار النشاطات المختلفة رغم تفشي الوباء خاصة منها النشاطات التعليمية بالأخص التعليم العالي والتي تطلبت التعامل عن بعد والحضور فقط للإجراء الامتحانات لتقييم الطلبة حسب التعليمات الوزارية التي تعتمد على الحالة الصحية للمواطنين، فأصبح لزاما على المؤسسات استخدام الرقمنة والتعامل عن بعد وتبني وسائل التعليم عن بعد لضمان بقاء الطالب على اتصال مستمر بالجامعة بالدروس عن بعد في غياب التقييم الحضوري.

أصبح من الضروري على العالم عامة والجزائر خاصة التعامل عن بعد وعن طريق الإنترنيت وبالتالي رقمنة التعليم العالي تتطلب تحكم في الوسائل التكنولوجية واجراءاتها وخطواتها وتسهيلها حتى يتم نجاح التعليم عن بعد، ومنه نطرح اشكاليتنا:

هل استطاعت الجزائر النجاح كتجربة حديثة لها في التعليم عن بعد والتحكم في وسائله وتخطي عقباته؟ ومنه يمكن أن نقسم الإشكالية إلى الأسئلة التالية: ما هو التعليم عن بعد؟ كيف كانت تجربة الجزائر فيه؟ ما هي التحديات التي عرقلت التعامل به في الجزائر؟

توجهت العديد من الهيئات التربوية في العالم، إلى تبني نمط التعليم عن بعد، كنمط جديد من التعليم غير الحضوري، لضمان سيرورة النمط التعليمي التعلمي، بسبب استمرار تفشي فيروس كوفيد 19، وهو ما توجه إليه قطاع التعليم بالجزائر عبر مختلف أطواره، من خلال اعتماد هذا النوع الجديد من التعليم الافتراضي على ضوء التجربة الجزائرية، بتوظيف مجموعة من الآليات والوسائط التّكنولوجية..

إن تبني قطاع التعليم بالجزائر، لنمط التعليم عن بعد، نظرا لاستمرار الجائحة الكورونا، يعكس نظرة قطاع التعليم الاستشرافية، لضمان سيرورة الفعل التعليمي عن بعد، كما أبان هذا النمط الجديد عن مجموعة من المعوقات، التي باتت ترهن نجاعة التّعليم عن بعد بالجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع رقمنة التعليم العالي في الجزائر من خلال التعليم عن بعد في ظل تفشي فايروس كورونا، ومعرفة كيف تعاملت الجزائر مع هذا القطاع لضمان استمراريته في هذه الأزمة.

كما يعتبر موضوع التعليم عن بعد في التعليم العالي من أهم المواضيع الحديثة والتي تتطلب تعمقا من الباحثين لمعرفة المشاكل التي أعاقت تحقيق هذا النوع من التعليم في الجزائر حتى يتم تصحيحها مستقبلا.

للاجابة عن هذه الاشكالية اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للخروج بنتائج تفيد المجتمع العلمي.

.1مفاهيم عامة عن التعليم عن بعد:

يعتبر التعليم عن بعد من بين الطرق الحديثة التي تستخدم لتلقين الطالب أو الفرد الذي يود التعلم، وهدف لعديد من الدول نظرا لأنه المساعد في التعامل بمرونة وقت الأزمات وغاية تود الوصول إليها، لكن انتشار فيروس كورونا كان الدافع وراء تبني الدول للتعليم الافتراضي كضرورة حتمية كالجزائر التي وجدت أنه حل فعال للانقطاعات في ظل الحجر الصحي لمحاولة انجاح العام الدراسي خاصة في التعليم العالي، لذلك سوف نتعرف على مفهوم التعليم عن بعده وما هي الوسائل التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة لضمان نجاحها.

ويعتبر التعليم عن بعد عبارة عن نشاط تعليمي مؤسسي يحدث بين الطلاب، الأساتذة والمواد التعليمية في أماكن مختلفة من خلال تقنيات الاتصال المعلوماتي[1] وهذا يكون عن طريق تعاون عدة أطراف لإيصال المعلومات بأفضل الطرق وأيسرها، أما البعض الذين صرحوا بأن التعليم عن بعد فرض ستة استراتيجيات على الدول كالصين[2] وهي :

-أن تكون المعلومات التي يتلقاها الطالب فعالة ولها علاقة بما يحتاجه من المقررات الدراسية

-الدعم المناسب الذي يقدمه أعضاء هيئة التدريس لتسهيل التعامل مع المنصات

-جودة المشاركة داخل الصف بين الطالب والأستاذ

-تحضير خطة الطوارئ للتعامل مع حوادث انقطاع الانترنيت.

معناه أن التعليم عن بعد يتطلب خطة استراتيجية قبل الخوض فيه من خلال التعلم لتقنياته وتطبيقاته المختلفة ومنصاته التعليمية المتعددة والتي تتطلب حرصا من الطلاب وحتى الأساتذة لتكون علاقتهم مبنية على تفاهم وتعاون حتى ولو كان عن بعد وعن طريق الانترنيت بحيث يتطلب أيضا التعامل مع خطط الحالات الطارئة التي تحدث أثناء عمليات التعلم عبر الانترنيت ففي حالة التعامل عن طريق منصات ZOOMيجب أن تكون الانترنيت مناسبة ولا تتعرض للانقطاعات المتواصلة نظرا للعدد المحدود للمقاعد في هذه الغرف.

أما حسب دراسة سابقة و التي تشير ان التعليم عن بعد إلى مجموعة متنوعة من الموضوعات، التخصصات والبرامج المصممة لتقديم المعرفة عبر الإنترنت وهذا المفهوم يركز على أهمية تقديم المعرفة النافعة للطلاب في برامج محددة وتخصصات معينة بطريقة تساعده على العمل عبر الانترنيت[3] وبسهولة أكبر من منزله.

كوفيد 19(Covid 19) :

يعد كوفيد 19 من فئة الفيروسات التاجية التي اجتاحت العالم سنة 2019، وحصدت الكثير من الأرواح، وهو "اسم أطلقته منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير 2020 على المرض الذي سببه فيروس كورونا المستجد" ، الذي خلف الكثير من الضحايا، وقد أصيب بيه الكثير من الجزائريين، كما تسبب في شل العديد من القطاعات بما فيها قطاع التربية و التعليم العالي، والذي اتخذت على إثره الحكومة الجزائرية جملة من التدابير الوقائية، للحد من عدد الإصابات، والذي تم على إثره أيضا اعتماد نمط التعليم عن بعد لاستكمال الموسم الدراسي.

1.1رقمنة التعليم العالي – التجربة الجزائرية:-

الرقمنة لم تكن بالأمر الحديث في التعليم العالي بالجزائر بل القرارات الوزارية والقوانين الخاصة بهذا القطاع كانت تدعو إلى دعم مجال الرقمنة فيه حتى يتم دعم هذا القطاع وتنميته، وهذا ما تضمنته الجريدة الرسمية العدد24 والمتضمنة المواد التي تنضم التعليم العالي في الجزائر الصادرة خاصة المادة03 يساهم المرفق العمومي للتعليم العالي بصفته أحد مكونات المنظومة التربوية في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشر، أما المادة05...نشر الاعلام العلمي والتقني وتثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والتقني[4] وهذا دليل على أن الرقمنة في الجزائر ليست حديثة بالأزمات ولكنها موجودة في القوانين المنظمة لسير هذا التعليم لكن تجربة الجزائر في التعامل عن بعد حديثة ولا تملك فيها خبرة كبيرة في هذا المجال.

2.التعليم العالي عن بعد في الجزائر أثناء فترات الحجر الصحي:

خاض قطاع التّعليم بالجزائر عبر مختلف أطواره، تجربة جديدة من نوعها، تعلقت بتبني نمط جديد من التعليم غير الحضوري، أكسب القطاع تحد جديد، وأبان على قدرة القائمين على القطاع في تسيير الفِعل التعليمي خلال الأزمات وفترات الطوارئ، على الرغم من وجود الكثير من المعوقات التي لاتزال ترهن مستقبل التعليم عن بعد بالجزائر، في ظل نقص البنى التحتية الرقمية بالمؤسسات التعليمية، وعدم تحكم المعلمين في بناء البرامج التعليمية الرقمية.

حاولت الجامعة الجزائرية التأقلم مع المستجدات التي طرأت على الساحة التعليمية، عقب جائحة كورونا، من خلال تبني النمط الجديد من التعليم، وهو التعليم الإلكتروني، من خلال اعتماد مجموعة من الآليات، لتفعيل النمط التعليمي عن بعد، لضمان سيرورته وبالتالي استكمال الموسم الجامعي.

2.1القرارات الوزارية وكيفية التعامل مع أسلوب التعليم عن بعد:

حسب المراسلة رقم المراسلة الوزارية رقم 416 المؤرخة في 17 مارس2020 والمتضمنة وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط والتي تدعو الأسرة الجامعية من أساتذة، طلبة وإدارة إلى استغلال الجوانب الايجابية للرقمنة واستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال من خلال تعويض دروس المحاضرات والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية الحضورية بمثيلتها عبر الخط[5]؛ وهي المبادرة الأولى في استخدام التعليم الغير حضوري على مستوى المقرارات الرسمية في التعليم العالي بالجزائر وهي فرصة لتوسيع دائرة التعليم التقليدي إلى تعليم حديث قادر على احداث تنمية لقطاع التعليم العالي واللحاق بركب الدول المتطورة؛ وهناك أيضا تعليمة وزير التعليم العالي المكملة لما سبقها رقم 440المؤرخة في 23 مارس 2020 والمتضمنة وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط[6] والتي تفرض التطبيق الفعلي للمراسلات رقم 288 و416 وتولي أهمية بالغة إلى مواصلة التعليم عبر الخط وأهمية تكاثف جهود الأسرة الجامعية لإنجاح العام الدراسي.

أما المراسلة رقم 288 المؤرخة في 29 فيفري 2020 والمتضمنة بخصوص الاجراءات الوقائية[7] وهي الأصل في تطبيق التعليم عن بعد في ظل اجراءات وقائية للحفاظ على الحالة الصحية الجيدة للأسرة الجيدة لتفعيل العمل عن بعد وذلك من خلال:

-وضع موقع على المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد محتوى لدروس يغطي شهرا من التعليم على الأقل.

-وضع موقع على المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد ما يعادل شهرا واحدا من الأعمال الموجهة مرفوقة بتصحيحات وجيزة.

-وضع موقع على المؤسسة (والأفضل على أرضية المؤسسة) أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد الأعمال التطبيقية التي تتماشى مع هذا النمط من التعليم.

-الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير التقنية الضرورية بغية إبقاء الاتصال والعلاقة عن بعد بين الأستاذ والطالب.

لطالما حاولت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أن تحسن من قدراتها في التعليم العالي وتحقق قفزة نوعية في مراحلها التاريخية لتحقيق التطور ومواكبة التغير الرقمي الحاصل.

2.2الوسائل المستعملة في التعليم عن بعد بالجزائر أثناء فترات الحجر الصحي:

مؤسسات التعليم العالي بالجزائر حاولت دائما أن تحافظ على استمرارية عمليات التدريس حتى في فترات الحجر الصحي لتضمن عدم انقطاع الطلبة عن التعلم رغم ابتعادهم الجسدي أو الحضوري عن مؤسساتهم إلا أنهم على دراية بكل الدروس والمحاضرات التي يتلقونها بشكل طبيعي باستخدام الرقمنة والتعامل عن بعد؛ استخدم العديد من الأساتذة تطبيقات ووسائل مختلفة منها: المنصات الافتراضية التي أوصت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ تطبيقات كZoom- Google meeting : Teams- Fcc–وغيرها من التطبيقات المهمة في عملية الاتصال المباشر مع الطالب والقاء المحاضرة علية أو الأعمال الموجهة والتي تسمح بالتفاعل مع الأستاذ وطرح الأسئلة والاجابة عليها في نفس الوقت، مع أن هذه العملية تستخدم بكثرة في الملتقيات والتي اعتباره وسيلة مهمة لتعلم الطالب حتى ولو كان من طور ليسانس أو ماستر، لكن هناك بعض الأساتذة يفضلون استعمال المنصات الافتراضية والرقمية في شكل ملفات يقدمونها للطلبة حتى تساعدهم على استيعاب المحاضرة أو معرفة على الأقل الخطوط العريضة التي تهدف إليها، وهناك فئات أخرى تفضل التعامل مع الطالب عن طريق مواقع الفيسبوك نظرا لاتصال الطالب به بشكل دائم حتى يكون هناك استفادة من وقته عن طريق هذا التطبيق أو تسجيل الأستاذ لفيديوهات حول المحاضرة حتى يستطيع الطالب الاحتفاظ بهذا الفيديو والمراجعة منه، كل هذه التطبيقات والوسائل مهمة جدا ويمكن أن تحقق أكبر استفادة للطلبة حتى لا يكون هناك انقطاع عن العمل مع الأستاذ، بحيث قدم مجموعة من الباحثين دراسة عن طريق اجراء استطلاع وطني عبر الإنترنت من خلال توزيع 2000 استبيان على الأساتذة والطلاب الأكاديميين عبر الجامعات، المراكز الجامعية والمعاهد في الجزائر لمعرفة أهمية التعليم عن بعد وكان ضمن هذا الاستطلاع أهمية الوسائل الأكثر استخداما في عملية التعلم عبر الخط .

وما توصل إليه أن المؤسسات التعليمية تستعمل بكثرة المنصات الافتراضية التي أوصت علها الوزارة رغم عيوبها الكثيرة منها عدم استيعاب الطالب لكافة الملفات ولا يغني ملفPDF أوWord على شرح الأستاذ وتذليله للصعوبات المتعلقة بالمحاضرة.

2.3 افاق التعليم عن بعد في الدراسات العليا بالجزائر:

أكيد كما نعلم أن فكرة الرقمنة واللجوء إلى التعليم عن بعد ليست بحديثة في الجزائر لكن التطبيق لها كتجربة حديثة نظرا للظروف المفاجأة التي تعلقت بانتشار فيروس كورونا تأثيرها على العالم بأسره وعلى قطاعاته المختلفة ، وبالتالي هذه التجربة

حققت بعض المزايا كخبرة في هذا القطاع لكنها خلفت عوائق وتحديات وقفت أمامها مؤسسات التعليم بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة وهي عيوب يجب أن تقوم الجزائر بالقضاء عليها.

2.3.1 مزايا التعليم عن بعد في الدراسات العليا بالجزائر:

ان نجاح التعليم عن بعد و التعلم عبر الإنترنت أكثر استدامة من غيره[8] معناه أن التعليم عن بعد يمكن أن يكون طوق نجاة للعديد من أنظمة التدريس خاصة في حالة الطوارئ ووقت الأزمات الصعبة التي تشن مواصلة التعليم الحضوري.

و عليه فان التعليم عن بعد في ظل جائحة الكورونا له ميزتين مهمتين هما: سهولة إعداد وتنفيذ الامتحانات وتقييم الطلبة في بيئات الاتصال التفاعلية؛ وأن يتوافق التعليم عن بعد حسب نمط التخصص[9].

معناه أن التعليم عن بعد يوفر بيئة تفاعلية وتعاونية بين الأسرة الجامعية خاصة بين الأساتذة والطلبة في المحاضرات عن بعد وأيضا فيما يخص عمليات تقييمهم وتسهيل اجراءات الامتحانات قبل أن يلتحق الطالب حضوريا إلى القاعات أما الميزة الثانية فتتمثل في حرية اختيار أطراف التعلم من أساتذة وطلبة الطريقة الملائمة لتلقي المحاضرات والأعمال التوجيهية، وأيضا الوسيلة المثلى حسب التخصص، فمثلا التخصصات العلمية والتقنية تتطلب الاتصال المباشر أو المتزامن عبر الانترنيت أي في شكل تطبيقات كZoom- Google meeting –Teams على عكس تخصصات أخرى التي من الممكن أن تستخدم المنصات الوطنية للمؤسسات الجامعية التي لا تتطلب تزامنا مع الطلبة بل يستطيعون الولوج إليها وقت حاجتهم لذلك.

يعتبر الباحث أن التعليم في الجزائر بعد جائحة كورونا يمكن أن يساعد على الاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة بحيث سيشهد مستقبل التعليم في الجزائر العديد من الإصلاحات بعد الأزمة[10] وهذه خطوة جيدة لاكتساب الجزائر خبرة في التعامل مع تسيير قطاع التعليم العالي بمرونة مع الازمات والحالات الطارئة.

2.3.2تحديات التعليم العالي عن بعد بالجزائر:

ذكرنا تحديات لأنها لأول مرة تقف أمامها هذه المؤسسات حتى يمكن لبعض الطلبة لم يسمعوا من قبل عن فكرة التعليم عن بعد ويعتبرونها غير حقيقية فقط في الدول المتقدمة لذلك عندما تم تطبيق هذه الوسيلة أعاقت عمليات تعلمه ومن بين هذه تحديات التعليم عن بعد أمام طلبة الدراسات العليا فكانت كتالي :

سرعة الانترنيت وجودتها: كانت العقبة الرئيسية التي أبلغ عنها جميع الطلاب تقريبًا يرجع إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في العالم كله؛

مشاكل تقنية: كعدم توفر الأجهزة المتوافقة مع نوع التطبيقات حيث تتطلب أجهزة ذكية وحديثة والتي قد لا تكون متاحة لجميع الطلبة نظرا لمداخيلهم المحدودة أو المعدومة خاصة لغير الأجراء؛

الكسل وقلة الدافع: روتين الحياة أثناء الإغلاق قد يتسبب في كسل الطالب لحضور المحاضرات عن بعد وتشتت انتباههم في المنزل، كما أن طريقة عرض المحاضرة عن طريق الملفات التقليدية يتسبب في الملل بحيث يجب أن تكون سهلة الوصول ومصممة جيدا من حيث المعايير الفنية كاختيار الأصوات والرسومات ومقاطع الفيديو والمعايير التعليمية مثل عرض الأهداف التعليمية وطرق التشويق والتحفيز وغيرها.

إجراءات التقييم الغامضة: غالبية الطلاب يقلقون بشأن طرق التقييم الغير واضحة والمبهمة والتي قد يعتبرونها غير دقيقة وتقلل دافعهم للتعلم وتزيد من صعوبته.

هذه التحديات تقف أمام الطلبة وحتى الأساتذة الذين لهم قدرات محدودة في مجال التقنيات وبالتالي يتطلب التركيز على هذه العقبات وتخطيها عن طريق بناء خطط استراتيجية بعيدة المدى .

3. خاتمة:

التعليم عن بعد في الجزائر أصبح ضرورة على مؤسساتها خاصة الجامعات لتسيير المحاضرات والأعمال الموجهة بكل مرونة وخطوة دقيقة لضمان نجاح هذه الوسيلة لتحقيق أهداف علمية لبناء أمة ناجحة وقادرة على نشر العلم وفتك الجهل بدلا من اعتبارها غاية تتمنى الجزائر الوصول إليها، كما ان التجربة الجزائرية في التعليم عن بعد، منحت القطاع خبرة متواضعة في اعتماد نمط جديد من التعليم، يعزز فيه الفعل التعليمي ضمن صفوف تعليمية افتراضية، على الرغم من النقائص التي تحول دون نجاعة هكذا منوال تعليمي جديد، سواء تلك المتعلقة بضعف البنى التحتية الرقمية، أو عدم تمكن هيئة التدريس من صناعة البرامج التعليمية الإلكترونية، لكن يبقى نمطا تعليميا جديدا مكن من ضمان استمرارية الفعل التعليمي مع استمرار الأزمة االصحية المتعلقة بانتشار الواسع لفيروس كورونا،لذلك توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

تحاول الجزائر جاهدة الالتحاق بسفينة التعلم عن بعد والتحكم في المجال التكنولوجي من خلال رقمنه قطاع التعليم العالي ونجاحه؛ هناك تحديات أمام مؤسسات التعليم العالي خاصة من الناحية التقنية وشبكات الانترنيت؛ في بعض الحالات يكون هناك ضعف القدرات التقنية للطالب والأستاذ وعدم تمكنهم من التفاهم على الطريقة المثلى لتقديم المحتوى العلمي؛ أما التوصيات التي يمكن اقتراحها :

- ضرورة ضمان تكوين للأسرة الجامعية للتعامل مع الأسس المنهجية والتقنية للتعليم عن بعد عن طريق ادراك نوع المحتوى المقدم وتكييفه مع الوسائل المناسبة لتقديمه؛ وأيضا مراعاة التكاليف المادية التي قد تفوق قدرة الطالب خاصة من خلال توفير الأجهزة والاتصال بالإنترنيت.

- ضرورة تبني التعليم عن بعد كنمط تعليمي جديد على مستوى كل المؤسسات التربوية والتعليمية بالجزائر، ليس فقط كمنوال تعليمي جديد يستغل فقط في فترات الطوارئ.

- تدعيم المؤسسات التعليمية بمختلف الوسائط التكنولوجية والرقمية، لإنجاح النمط التعليمي عن بعد.

-تدعيم شبكة الأنترنت، وتحسين تدفقها، لاسيما أن أغلبية المنصات تتطلب سرعة تدفق للشبكة.

المراجع:

[1] . A. Umut , B. Mert, Examination of University Students' Attitudes towards E-learning during the COVID-19 Pandemic Process and the Relationship of Digital Citizenship, Contemporary Educational Technology, Vol 13, N° 1, 2021, p292.

[2] E. İNCE et al, Distance education in higher education in the COVID-19 pandemic process: A case of Isparta Applied Sciences University, Distance Education, Vol 04, N° 04, 2020, P344.

[3] A. CHELGHOUM, H.CHELGHOUM, The Covid-19 Pandemic and Education: Big Changes ahead for Teaching in Algeria, ALTRALANG Journal, Vol 02, N° 02, 2020, p124.

[4]المادة رقم03 والمادة رقم05 من القانون رقم99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419 ه الموافق لـ 04 أبريل 1999، القانون التوجيهي المنظم للتعليم العالي، الجريدة الرسمية العدد24، المؤرخة في07 أبريل 1999، ص05.

[5]المراسلة الوزارية رقم416/أ.خ.و/ المؤرخة في17مارس2020، والمتضمنة وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط، ص01.

[6] المراسلة الوزارية رقم440/أ.خ.و/ المؤرخة في23 مارس2020، والمتضمنة وضع الدعائم البيداغوجية عبر الخط.

[7] المراسلة الوزارية رقم288/أ.خ.و/ المؤرخة في29 فيفري2020، بخصوص الاجراءات الوقائية.

[8]A. Umut , B. Mert , Op. Cit., p199..

[9] E. İNCE et al, Distance education in higher education in the COVID-19 pandemic process: A case of Isparta Applied Sciences University. Distance Education, Vol 04, N° 04, 2020, P344.

[10] A. CHELGHOUM, H.CHELGHOUM, Op. Cit., p128

رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

د. سارة خريسي
ك.الحقوق،جامعة 20 أوث 1955سكيكدة
sarahdroit21@gmail.com

د. حنان مناصرية
ك. الحقوق.جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
Menasria2017@gmail.com

ملخص:
لقد عالجت هذه الدراسة موضوع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، وذلك باعتبار أن التحول الرقمي ضرورة من أجل تحقيق التميز في الأدا ورفع جودة الخدمات، وخاصة خدمة قطاع العدالة من خلال الاستمرار في التغيير نحو الأفضل باستخدام التطور المتنامي للتقنية الرقمية، كما تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على كل التطورات والتغييرات في الإجراءات الإدارية من حيث التفاعل بين الإدارة والمواطن، وإبراز دور فعالية الرقمنة في تحسين هذا القطاع من خلال تبسيط وسرعة الإجراءات الإدارية وتخفيف الأعباء على المواطن.

الكلمات المفتاحية: العدالة، الرقمنة، الجزائر، قطاع.

Abstract:
This study has dealt with the issue of digitizing the justice in Algeria, considering that digital transformation is a necessity in order to achieve excellence in performance and raise the quality of services, especially serving the justice sector by continuing to change for the better using the growing development of digital technonogy. Onall developments and changes in administrative procedures in terms of interaction between the administration and the citizen, highlighting the effective role of digitization in improving this sector by simplifying and speeding up administrative procedures and reducing the burden on the citizen.
Keywords: second keyword; justice, digitization, Algeria, sector.

مقدّمة:

باعتبار أن مرفق العدالة في الجزائر والعالم بأسره يعد مرفقا استراتيجيا ذو أهمية وطنية كبرى، فإن الدولة تتولى إدارته بنفسها من أجل تحقيق المساواة والعدالة في تقديم الخدمة للأفراد وإقرار دولة القانون؛ ومن أجل تقريب العدالة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية في قطاع العدالة، فقد أضحى التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع العدالة ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما أصبح يعد وسيلة للوصول إلى قطاع بأكبر فعالية وسرعة، وهذا في ظل قضاء يتسم بالشفافية ويراعي السير الحسن للمرافق العامة.

إذ تعتبر الرقمنة كآلية حديثة تساهم في تحسين وترشيد الخدمة العمومية حيث تشمل عدة جوانب متكاملة من أساليب عمل وتنوع في العنصر البشري، وكذا تكنولوجيا حديثة تتكيف ومتطلبات البيئة المحيطة، وقد أصبحت هذه التكنولوجيا إستراتيجية تهدف من ورائها الجزائر لدفع عجلة التنمية للوصول لتحقيق مستوى أفضل في عمل وأداء الإدارات العمومية في كثير من القطاعات المهمة والتي سارعت الجزائر بالتوسع في تطبيق الرقمنة من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا

المجال، حيث أن قطاع العدالة من بين القطاعات المهمة التي تسعى الدولة الجزائرية لتطويرها قصد مسايرتها للتغيرات السياسية والاقتصادية وتكيفها مع متطلبات العصر التكنولوجي الحديث.

وتظهر أهمية هذا الموضوع في كون هذا الأخير من بين أهم المرافق الأساسية للدولة والذي يضمن استراريتها بضمان تطبيق القانون ونشر العدل بين الناس، ولذلك كان من بين الأولويات الوطنية التي حرصت الدولة على تطويره وعصرنته لمواكبة التغيرات التي يعرفها العالم بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة. وعليه ومن خلال هذا الطرح تبرز الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية النصوص القانونية التي أقرها المشرع الجزائري بخصوص رقمنة قطاع العدالة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد تم الإعتماد على الخطة الآتية:

أولاً- مفهوم رقمنة قطاع العدالة.

ثانيا: أسس رقمنة قطاع العدالة في الجزائر.

ثالثا: تجسيد رقمنة قطاع العدالة في الجزائر:

أولاً- مفهوم رقمنة قطاع العدالة:

يشار إلى أن كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، وبالرغم من تكامل المصطلحين إلا أنهما مختلفان، فالرقمنة هي المجهودات المبذولة من أجل تحويل العمل الإداري التقليدي إلى عمل الكتروني، وهو ما سعت إليه الجزائر من أجل عصرنة مرفق العدالة[1]. فما معنى رقمنة قطاع العدالة لغة واصطلاحا؟ وفيم تتمثل مقوماته؟

وعليه سيتم التطرق في هذا الجزء إلى تعريف الرقمنة وبيان أهم خصائصها وذلك من خلال العناصر الآتية:

1- تعريف الرقمنة:

سيتم التعرض إلى التعريف اللغوي للرقمنة ثم التعريف الاصطلاحي وذلك من خلال العناصر الآتية:

1-1- التعريف اللغوي للرقمنة:

[1] _ محمد العيداني ويوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01، الجلفة، 2020، ص504.

يدل مصطلح الرقمنة في المعاجم اللغوية العربية على مجموعة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه[2]، والرقم ضرب مخطط من الوشي، ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

1-2- التعريف الاصطلاحي للرقمنة:

تعرف الرقمنة بأنها عملية نقل أي صنف من النمط الورقي إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت او الملف مشفرا إلى أرقام لان هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة بأن تصبح قابلة للإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية[3].

كما تعرف بأنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من " كتب، دوريات، تسجيلات صوتية، وصور متحركة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[4].

وبالتالي فالرقمنة منهج يسمح بتحويل البيانات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

كما تعرف الرقمية على أنها تقنية تسمح بنسخ المعلومات، فكل محتوى مهما كانت هيأته يمكن تصغيره وحفظه، أما أهميته فتكمن في قدرته على إعادة التشكل من جديد، فكل تصغير يمكن أن يخضع للعملية العكسية المتمثلة في إعادة إنشاء المحتوى مماثلا للأصل[5].

إن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي مرقمنا يمكن الإطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسب الآلي[6].

---

[2]- إن مصطلح الرقمية إذا أردنا تعريفها لغة فإننا نبتعد عن المدلول المراد الوصول إليه من الجانب القانوني، ذلك أن الرقمية لغة من لفظ رقم، ومن الفعل رقَّم، يُرَقِّم، ترقيما، ويقال رقَّم الكتاب بمعنى بينه وأعجمه بوضع النقاط والحركات وغير ذلك... للتفصيل أنظر/ عزب رانيا، العقود الرقمية في قانون الأنترنت " دراسة تحليلية مقارنة في الفقه والتشريعات العربية والأمريكية والأوروبية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص62.

[3]- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص16.

[4]- عزب رانيا، مرجع سابق، ص64.

[5] - « Le numérique est une technique permettant la transcription de l'information, tout contenu quelle que soit sa forme, peut être, réduit et conservé. Son intérêt réside dans sa capacité de restitution, toute réduction peut faire l'objet du processus inverse de reconstitution, à l'identique, du contenu original»..voir plus : Wekstein (I), droits voisins du droit d'auteur numérique, Litec, paris, 2002, p45.

[6]- عزب رانيا، مرجع سابق، ص65.

وعليه فالبيئة الرقمية حسب رأينا هي البيئة التي تعتمد بصورة أساسية على شبكات المعلومات والحواسيب وتخزين مجموعة كبيرة من المعلومات وحفظها وترتيبها إضافة إلى سهولة الوصول إليها دون تضييع للوقت وتشمل عددا هائلا من المصادر الإلكترونية والتسهيلات المرتبطة بإنتاج المعلومات واستخدامها كما أنها تمثل تطورا لنظم بحث واسترجاع المعلومات.

2- خصائص الرقمنة:

إن التقنية الرقمية توفر مميزات وفوائد عديدة مما جعل استخدامها في تسارع كبير والحصول على نوعية جيدة للتثبيت على الدعامة، بالإضافة إلى السهولة من حيث تقليص الوقت، الحفظ والإطلاع وكذا سهولة إعادة الإنتاج والمزج.

2-1- سهولة الحفظ:

تتيح التقنية الرقمية تخزين مجموعة كبيرة من المعلومات في مساحة متناهية الصغر، إذ يمكن لقرص رقمي أن يتضمن مئات المليارات من الموسوعات والمؤلفات أو الصور، أو حتى الصور المتحركة، وقد سمحت عمليات رقمنة النصوص والتي تعد من أهم ميزات الرقمية من حفظ وترتيب النصوص إضافة إلى سهولة الوصول إليها دون تضييع للوقت[7].

2-2- تقليص المكان:

تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

2-3- التفاعلية:

أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركون في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

2-4- الإنتشار:

أي قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الإنتشار المنهجي لنمط مرن[8].

2-5- العالمية والكونية:

وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم.

---

[7]- حجازي السيد، اقتصاديات المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص60.

[8]- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص70.

2-6- سهولة الإطلاع:

إن محركات البحث تتيح في وقت قصير البحث عن نصوص آلاف من الصفحات والوثائق المرقمنة على الفقرات أو الجمل التي تتضمن الألفاظ والعبارات محل البحث، وذلك بطريقة منظمة، كما تسمح الرقمية للعاملين في الإدارات ومسيري الوثائق والمستندات بتصنيف هذه الأخيرة كل حسب نوعها وجنسها بطريقة موضوعية تبتعد كل البعد عن طريقة التصنيف الكلاسيكية، وهو ما يدعم فكرة سهولة الإطلاع في البيئة الرقمية[9].

وفي هذا السياق يوضح الكاتب" Alberto Manguel " في مؤلفه "Une histoire de la lecture ما مدى التأثيرات الإيجابية التي أتاحتها الرقمية والمعلوماتية بقوله[10]:

« Je me repose avec confiance sur les possibilités que m'offre l'informatique de traquer dans des bibliothèques plus vastes que celles d'Alexandrie un renseignement inaccessibles, et mon ordinateur personnel peut accéder à toutes sortes de livres… grâce a sa mémoire (l'ordinateur). Je dispose de souvenirs plus précis et plus abondants que mes illustres ancêtres ».

2-7- سهولة إعادة الإنتاج:

إن سهولة إعادة الإنتاج أو نسخ كل أو جزء من النص بواسطة الأداة المتعارف عليها بين مستخدمي الإعلام الآلي باسم نسخ/ لصق أزالت العمل الشاق الذي كان يعيق الناسخين من قبل، فالمؤلفات الطويلة يمكن إعادة إنتاجها ونسخها في مدة قصيرة دون حدوث أخطاء في النسخة الجديدة، كما أن تقنيات الإنتاج الرقمية لا يتحدد مجال تطبيقها على النصوص المكتوبة فحسب بل تتعداه لتطبق على الصوت، الصورة، الصورة المتحركة، كما أنها ممكنة التطبيق على المقاطع الموسيقية أو مشاهد من فيلم، كل هذه المصنفات التي كانت عمليات إعادة إنتاجها تتطلب جهدا ووقتا كبيرا ، حيث أصبحت اليوم وبفضل التقنيات الرقمية تتم بسهولة[11].

2-8- سهولة المزج:

إن البيئة الرقمية تمنح إمكانية نسخ ولصق جزء من النص أو أي مصنف تم تضمينه في نص أو أي مصنف آخر، الشيء الذي يسمح للمستخدم باقتطاع جزء أو عدة أجزاء ومزجها للحصول على محتويات جديدة[12].

ثانياً- أسس رقمنة قطاع العدالة في الجزائر:

لقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بمرفق العدالة فانتهجت سياسة إصلاح عميقة ارتكز جزء منها على إدخال التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها رقمنة العمل القضائي من أجل عصرنة مرفق العدالة، وسعيا منها لضمان الشفافية

[9]- حجازي السيد، مرجع سابق، ص62.

[10] - Gendrau (Y), le droit de la reproduction et l'internet, Rida, 1998 , p52.

[11]- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص78.

[12]- نضال اسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص56.

وحسن التسيير للوصول إلى عدالة في متناول المواطن وتقديم خدمة عمومية بشكل إلكتروني وحديث[13]، وعليه سيتم التطرق وفق هذا الجزء إلى فوائد الرقمنة وكيفية تجسيدها على قطاع العدالة وذلك من خلال العناصر الآتية:

1- مزايا الرقمنة:

للرقمنة العديد من المزايا الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات ومن بين هذه الفوائد[14] ما يلي:

1-1- المزايا الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا

- مساندة برامج التطوير الإقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات مختلفة كإدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات.

- توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة بدلا من إزدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.

- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

2-2- المزايا الإدارية:

- القضاء على البيروقراطية والإجراءات الموجودة في الحكومة التقليدية.

- الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية.

- إختصار الهيكل الإداري الطويل الذي يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

- تنظيم قواعد جديدة وبيئة جديدة مختلفة عن البيئة التقليدية.

3-3- المزايا الاجتماعية:

- إيجاد مجتمع معلوماتي يستطيع التعامل مع المعطيات التقنية ويواكب عصر المعلومات.

- تسهيل وسرعة التواصل الإجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية كالبريد الإلكتروني.

- تفعيل الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية.

2- معوقات الرقمنة:

تتمثل أهم معوقات الرقمنة في[15]:

[13] _ محمد العيداني ويوسف زروق، مرجع سابق، ص508.

[14] - عزب رانيا، مرجع سابق، ص64.

[15] - نضال اسماعيل برهم، مرجع سابق، ص58.

- يتطلب أي مشروع إلى احتياجات مالية حسب نوع المشروع، إلا أن الإدارة التقنية الحديثة تستلزم إمكانيات ضخمة بما يضمن الإستمرارية والتطور للمنظمة، وهنا يكمن دور القطاع الخاص في تدعيم البنية التحتية من خلال الإستثمار في تمويل مثل هذه المشاريع، فالثورة المعلوماتية بكافة أشكالها فرضت أمام المنظمات على اختلافها تحديات لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم المتقدم والإستفادة من تجارب الدول الناجحة والمتميزة في مجال التقنية[16].

- الإعتماد الكبير على التقنيات الرقمية.

- إزدياد حجم المواقع المستهدفة بسبب كثرة الأجهزة المتصلة.

- إن التقنية الرقمية الحديثة قد أثرت بشكل كبير على هوية وقيمة المعلومات وأصبح من السهل إختراق الحواجز الأمنية التي تحمل المعلومة خاصة بشكلها الرقمي[17].

- ولهذا ظهرت الحاجة إلى إيجاد حلول فعالة لمواجهة التحديات المتصاعدة في ظل هذه البيئة الإلكترونية كجرائم الإبتزاز الإلكتروني، واختراق المواقع التجارية الأمر الذي يسبب خسائر مادية ضخمة، جرائم النصب والإحتيال التجاري الإلكتروني، جرائم الإحتيال والإعتداء على الأموال كإدخال بيانات غير صحيحة أو تعليمات من غير المصرح بها، أو استعمال بيانات غير مسموح الوصول إليها بهدف السرقة من قبل الموظفين الفاسدين في المؤسسات[18].

نظرا للمخاطر التي تنجم عن هذا التحول الرقمي فلا بد على الدول أن تعيد النظر في تدابير الأمن الإلكتروني خاصة أن الإبتكار الرقمي تجاوز هذه التدابير، كما يجب أن تكون المنظومة التشريعية متطابقة مع هذه التحولات لقمع مختلف الجرائم، لأن الدخول إلى عالم اقتصاد رقمي يجب أن يقابله بيئة تشريعية مناسبة لاحتواء هذا التحول[19].

ثالثا: تجسيد رقمنة قطاع العدالة في الجزائر:

تؤدي عملية التحول الرقمي دورا بالغ الأهمية في رسم السياسات الحكومية في مختلف دول العالم وتحديد طريقة تعاطيها مع الفرص الجديدة، الأمر الذي يشجع الحكومات على زيادة قدراتها في مجال تقنية المعلومات بهدف قيادة وتيرة المنافسة، خاصة مع ارتفاع التكاليف وازدياد الضغوط على الميزانية، حيث يعتبر قطاع العدالة من بين القطاعات التي شملها التحول الرقمي وذلك بصدور قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة[20]، حيث يهدف هذا القانون إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية والسرعة في إنجاز مهام وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، كالإستغناء عن الدعائم الورقية والإعتماد على التصديق

[16]- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص82.

[17]- حجازي السيد، مرجع سابق، ص64.

[18]- حجازي السيد، المرجع نفسه، ص65.

[19]- عثمان سعيد بن عبد العزيز، إقتصاديات الخدمة والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص70.

[20]- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

الإلكتروني، واستخراج شهادة الجنسية الجزائرية وصحيفة السوابق القضائية رقم 03 عن طريق الأنترنت، وإرسال الوثائق بطريقة إلكترونية، وكذا استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

وقد أصبح البحث عن بدائل العقوبة حاجة ضرورية لتفادي سلبيات وعيوب السجن قصير المدة، وكذا من أجل عصرنة العدالة الجنائية، حيث تناولت العديد من التشريعات العقابية بدائل مختلفة للعقوبة سواء من حيث الأسلوب أو التنفيذ على غرار المشرع الجزائري الذي اعتمد إجراء الوضع تحت المراقبة الإلكترونية باستخدام السوار الإلكتروني كبديل عن الحبس المؤقت، بموجب الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية[21]، وكذا بمقتضى القانون 18-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-04 والمتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين[22]، والهدف من ذلك تعزيز تنفيذ بعض إلتزامات الرقابة القضائية تدعيما للطابع الإستثنائي للحبس المؤقت، حيث تعتبر طريقة جديدة وهامة لعصرنة قطاع العدالة وتعزيز قرينة البراءة، كما أن إدخال تقنية السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة جاء كنتيجة تطور الأنظمة العقابية وتماشيا مع السياسة العقابية المعاصرة التي تتجه نحو إصلاح الجناة ووقاية المجتمع من الجريمة، وذلك بإبعاد الشخص عن الأماكن المشبوهة، كما أن الشخص يبقى على اتصال دائم مع أسرته مما يساعد على تأهيله، كما يخفف من النفقات التي تتحملها الدولة مقارنة بنفقات السجن، واختلاط النزلاء بعضهم ببعض وانتشار الأمراض[23]، إذ يعد هذا السوار الالكتروني وسيلة تحمل شريحة الكترونية تحدد موقع وتنقلات حاملها تأتي في شكل سوار يوضع في الرجل، يصعب نزعه أو العبث به، تم العمل به في الجزائر بغية التخفيف من نزلاء السجون خاصة في فترة التوقيف للنظر، أو في حالات معينة أين يتم بالحكم النهائي على المتهم بأقل من 03 سنوات أو عندما تكون الفترة المتبقية من المدة العقابية أقل أو تساوي 03 سنوات بشرط نظمها القانون أين يتم الافراج عن المسجون لمضية عقوبته بسوار إلكتروني يحد من تنقلاته عبر إقليم معين، كما يغني السوار الموضوعون تحت الرقابة القضائية من التنقل المستمر إلى المحاكم أو مراكز الشرطة للإمضاء واثبات بقائهم في إقليم مقر سكناهم، وهو إجراء يصب في اطار تعزيز الحقوق والحريات الفردية للأشخاص المتابعين قضائيا ويسمح بإعادة ادماجهم في المجتمع[24].

إن إستعمال السوار الإلكتروني يعد حلقة من برنامج عصرنة العدالة الذي دعت إليه لجنة إصلاح العدالة المشكلة في عام 1999، والتي قررت إدخال الرقمية بشكل ملموس في قطاع العدالة ابتداء من عام 2013 عبر المراقبة الإلكترونية للمحبوسين بواسطة السوار الإلكتروني، وهو ما تؤكده المكلفة بالإعلام في وزارة العدل قائلة بأن تطبيق السوار الإلكتروني أنجزه جزائريون ولم تتجاوز تكلفة مشروع السوار 100 مليون دينار على أن يتم استعمال أجهزة السوار المنتجة لمدة 10 أعوام.

[21]- الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

[22]- القانون 18-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-04 والمتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين.

[23]- عثمان سعيد بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص72.

[24]_ محمد العيداني ويوسف زروق، مرجع سابق، ص511.

كما أن إصلاح السجون كان من الأهداف الأساسية التي يشملها برنامج الإصلاح، وهو ما يتجسد فعلا في إدراج الوسائل الإلكترونية، فأدخل بموجب القانون رقم 18-01 السالف الذكر المتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين نظام تكييف العقوبة بتمكين المحكوم عليه بقضاء كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية[25].

خاتمة:

وإن كان لابد من ختام هذا الموضوع بشيء نفاضل به فلا نجد أصوب من ايراد أهم النتائج التي توصلنا إليها، باعتبارها الأساس المرتكز عليه في بناء اقتراحاتنا الآتية:

أولا: النتائج:

- إن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني.

- تعتبر الرقمنة كتقنية حديثة في مجال الخدمة العمومية يرتكز عليها القائمين لتبني أي مشروع قد يساهم في تحقيق الأهداف بالنظر إلى البيئة المحيطة وثقافة المجتمع والإمكانيات المادية والبشرية.

- لقد حققت الجزائر تقدم في مجال عصرنة قطاع العدالة وذلك لخدمة المواطن وكسب رضاه، ذلك أن نجاح وتطور أي مشروع في عصر التغيرات التكنولوجية العالمية مرهون بمدى تعامل السلطة بفعالية مع التحديات الداخلية والخارجية.

- إن التقنية الرقمية توفر مميزات وفوائد عديدة مما جعل استخدامها في تسارع كبير والحصول على نوعية جيدة للتثبيت على الدعامة، بالإضافة إلى السهولة من حيث تقليص الوقت، الحفظ والإطلاع وكذا سهولة إعادة الإنتاج والمزج.

- يعتبر قطاع العدالة من بين القطاعات التي شملها التحول الرقمي وذلك بصدور قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، حيث يهدف هذا القانون إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية والسرعة في إنجاز مهام وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها.

- يعتبر السوار الإلكتروني كإجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية هو إجراء يخفف العبء على المؤسسات العقابية ويساهم في ترشيد نفقات الدولة.

- إن السماح للمحكوم عليه بقضاء العقوبة خارج المؤسسة العقابية هو بمثابة فرصة تسمح له لتدارك الأخطاء وتحسين السلوك والشعور بالمسؤولية وعزل السجين عن الأهل والمجتمع أمر يجعله يفقد روح المبادرة ويولد فيه الشعور بالحق والكراهية.

ثانيا: الاقتراحات:

[25]- عثمان سعيد بن عبد العزيز، المرجع نفسه، ص74.

- تفعيل الرقمنة أكثر فيما يخص المحاكمات المرئية عن بعد.

- إعتماد التقاضي الإلكتروني بدلا من التقاضي الحضوري وذلك لربح الوقت وتخفيف أعباء التنقل على المواطن وكذا التخفيف من الإكتظاظ الذي تشهده أروقة المحاكم على القضاة.

- إعتماد الرقمنة فيما يخص الطرق البديلة للتقاضي كالصلح والوساطة الإلكترونية.

المراجع:

_ محمد العيداني ويوسف زروق، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01، الجلفة، 2020، ص504.

_ عزب رانيا، العقود الرقمية في قانون الانترنت " دراسة تحليلية مقارنة في الفقه والتشريعات العربية والأمريكية والأوروبية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص62.

_ نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص16.

_ Wekstein (I), droits voisins du droit d'auteur numérique, Litec, paris, 2002, p45.

_ حجازي السيد، اقتصاديات المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص60.

_ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص70.

- Gendrau (Y), le droit de la reproduction et l'internet, Rida, 1998 , p52.

_ نضال اسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص56

_ عثمان سعيد بن عبد العزيز، اقتصاديات الخدمة والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص70.

_ القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

_ الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

_ القانون 18-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-04 والمتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

الرقمنة في قطاع العدالة –الأهداف و الإنجازات-

دكتور محديد حميد

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة

ملخص: لقد عمدت الدولة الجزائرية في السنوات الاخيرة الى مباشرة عمليات الرقمنة في كل قطاعاتها الإدارية والاقتصادية و الخدماتية، و قد ساعدها في ذلك تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال عبر توسع شبكات الأنترنت عبر الوطن و إدخال تقنيات متطورة من الجيل الرابع فيشبكات الهاتف الثابت و المنقول، كما انتشرت الرقمنة بشكل كبير في المعاملات الإدارية والخدماتية للمواطنين، حيث تم تعميم استعمال هاته التقنية والتي اثبتت أهميتها ومفعولها خاصة مع انتشار جائحة كرونا 19 و في ظل الغلق الكلي والجزئي للبلاد ، وما تمخض عنه من توقف الخدمات والمصالح المرفقية المختلفة.

وقد سطرت الدولة منذ سنوات برنامجا بعيد المدى لتعميم استعمال الرقمنة في عدة قطاعات، و قد كانت بدايتها جد محتشمة في بعض الأحيان كما انها كانت تسير بوتيرة بطيئة في أحيانا اخرى لكنها شملت قطاعات متعددة ابرزها قطاع الداخلية والجماعات المحلية، و قطاعي البريد و الاتصال و السكن، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويعتبر قطاع العدالة من بين اوائل القطاعات التي شملتها عملية الرقمنة بدءا بأرشفة كل الوثائق المتعلقة بالجنسية و السوابق العدلية، بالإضافة الى تمكين المتقاضين والمتعاملين مع العدالة كالمحامين و المحضرين و غيرهم من استخراج نسخ للحكم و التبليغات عبر استعمال التقنية الرقمية..الخ

الكلمات المفتاحية: العدالة، الشبكة العنكبوتية، الإدارة الإلكترونية، القطاعات.

Summary :

In recent years, the Algerian state has embarked on digitization processes in all its administrative, economic and service sectors. The development of information and communication technology has helped it through the expansion of internet networks across the country and the introduction of advanced fourth-generation technologies in fixed and mobile phone networks. Digitization has also spread widely in administrative and service transactions for citizens, where the use of this technology has been widespread, which has proven its importance and effect, especially with the spread of the Corona 19 pandemic and in light of the total and partial closure of the country, and the resulting disruption of services and various utility interests.

For years, the state set out a long-term program to popularize the use of digitization in several sectors, and its beginning was very modest at times, and it was going at a slow pace at other times, but it included multiple sectors, most notably the interior sector, local groups, the postal, communication and housing sectors And the sector of higher education and scientific research, and the justice sector is among the first sectors covered by the digitization process, starting with archiving all documents related to nationality and criminal record, in addition to enabling litigants and those dealing with justice such as

lawyers, bailiffs and others to extract copies of judgment and notifications through the use of technology Digital..etc.
Key words:
Digitization, justice, the web, electronic management, sectors.

مقدمة:

تعتبر العدالة عماد دولة القانون و الحكم الراشد، فكلما كانت العدالة محصنة وقوية وتعمل وفق القانون وحامية للحقوق و الحريات و حامية للشرعية كانت الدولة رائدة و المجتمع مستقرا و مزدهرا، وكلما كانت العدالة فاسدة وغير مستقلة كانت الدولة مستبدة و انتشرت الفوضى و القلاقل السياسية و الاضطرابات الاجتماعية و أدى بذلك الى الثورات، وقد شهدت العدالة في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من حيث الهياكل المادية و البشرية، كما شهدت اغلب القوانين تحيين وفق النظرة الجديدة للجزائر الجديدة الذي طالب بها الحراك المبارك 22 فيفري 2019 بإقامة دولة القانون و تعزيز الديموقراطية و التداول على السلطة ومحاربة الفساد، مما أوجب ضرورة إصلاح المنظومة القضائية لتستجيب للعصرنة وللمتطلبات الشفافية و الصرامة في تطبيق القانون.

وفي هذا الشأن تم إنشاء في السابق عدة لجان إصلاحية مست أهم القطاعات الحساسة، قناعة من السلطة أن تحقيق نجاعة التسيير الشفاف و الحكم الراشد إنما يمر عبر تحقيق أطر وقواعد قانونية و مؤسساتية شفافة ومتينة، حيث مست هاته القواعد مؤسسات وهياكل التابعة للدولة، فيجب أن تكون الإدارة شفافة ونزيهة وأن تتحلى بالاحترافية وتتخلى عن البيروقراطية، ويجب أن تكون العدالة كفئة لمعالجة أهم القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، كما يجب إصدار نصوص قانونية تراعي المرحلة التي يمر بها البلاد، وتراعي المرحلة الجديدة التي نادى بها الحراك 22 فيفري 2019.[1]

حيث أنيطت مهمة ذلك سابقا للجنة الوطنية لإصلاح العدالة، و التي خول لها مهمة تشريح وضعية قطاع العدالة من جهة وتقديم مقترحات لإصلاحه من جهة أخرى، حيث قامت اللجنة أنداك بالاستعانة بخبراء و مستشارين لاستشارتهم في المسائل التي تندرج في إطار مهمتها، ولها في سبيل ذلك طلب من الإدارات والهيئات العمومية تمكينهم من كل الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية التي من شأنها تعميق عملها.

و لم يتوقف قطاع العدالة عند هذا الحد من الإصلاح في الجانب المادي و البشري، فقد باشرت وزارة العدل لإدخال الرقمنة في قطاع العدالة، حيث قطع في ذلك أشواطا معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد العديد من المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بمعايير دولية لاسيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، كما تم تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية و ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة.[2]

كما قامت وزارة العدل بإنجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع، واعتماد التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، و توفير خدمة سحب النسخ العادية لقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة،

[1] – يجب أن تشمل القوانين مختلف الميادين، كالميدان المدني التجاري، والعقاري، ....إلخ، وأن تراعي خصوصيات المرحلة الراهنة، وأقصد بذلك ضرورة مثلا تكيف القوانين مع بناء جزائر جديدة، و أن تستجيب للتفتح الذي عرفه المجتمع الجزائري في مجالات الثقافية والعلمية والسياسية في ظل الحراك المبارك.

[2] – أيضا يجب أن تكون العدالة قوية ومستقلة، فبناء دولة بمؤسسات قوية إنما يمر عبر تحقيق عدالة قوية خاصة في المجالات التي تهم الاقتصاد و المجتمع، أما إذا كانت العدالة منحازة تتخللها الرشوة والفساد، فهذا يخلق محيط غير مستقر سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو للمؤسسات الدولة و أركانها، أو للشعب برمته.

وتوفير خدمة التصحيح الإلكتروني، وتمكين المواطنين من استخراج القسيمة رقم 03 و شهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا، وتوفير إمكانية تتبع مآل القضايا والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.[3]

وتستمد هاته الورقة البحثية أهميتها في الوقت الذي شهدت الألفية الأخيرة ثورة كبيرة في تكنولوجيا المعلوماتية والولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة و استعمال هاته التكنولوجيا في كل مجالات الحياة و في كل الميادين كان على قطاع العدالة قاطرة نهضة الشعوب ان يلج لهاته التقنية ولو ببداية محتشمة لكنها يجب ان تكون مبنية على رؤى مستقبلية لهذا القطاع.

لهذا جاءت هاته الوثيقة البحثية لتبحث في سياسة الرقمنة في قطاع العدالة، و الإشكالية التي نطرحها هي مدى فعالية الرقمنة وما مدى نجاحها في قطاع حساس مثل قطاع العدالة باعتبارها ركيزة دولة القانون و الحق ؟.

للإجابة على هاته الإشكالية اقترحنا الخطة التالية:

الفقرة الأولى: مفهوم الرقمنة في قطاع العدالة.

الفقرة الثانية: أهداف و انجازات الرقمنة في قطاع العدالة.

الفقرة الأولى : مفهوم الرقمنة في قطاع العدالة

تعد الرقمنة تحديا مهما أمام القطاعات و الوزارات المختلفة خاصة ما تشكله من فوائد جمة خدماتية و اقتصادية وبالأخص في ظل الوباء المنتشر منذ بداية سنة 2019 على بلادنا و الذي فرض غلق شامل او جزئي لكل القطاعات في الدولة، ولهذا اتخذت السلطات الجزائرية استراتيجية شاملة لبدأ تعميم الرقمنة في قطاعاتها المختلفة الخدماتية والاقتصادية بغية الوصول الى الحد من استعمال الأوراق وما يوفره من اقتصاد في الميزانية و أيضا الحد من انتشار البيروقراطية الإدارية المتجذرة منذ سنوات في الإدارات الجزائرية، و على هذا الأساس سنتناول في هاته الفقرة مفهوم الرقمنة و أهميتها ومتطلباتها.

أولا:-تعريف الرقمنة:

لقد تم استعمال مصطلح الرقمنة في الألفية الحالية بكثرة خاصة مع تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و قد شاعت في الأدبيات المعاصرة مصطلحات " الكتابة الرقمية " و " الإبداع الرقمي " و "الكتاب الإلكتروني" و " الترقيم " وغيرها من المصطلحات التي تحيل الى نمط جديد من الكتابة الا وهي الكتابة الإلكترونية او الرقمية و التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال التكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

حيث تم تعريف الرقمنةNumérisation على أنها عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص و الصورة الثابتة أو المتحركة و الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بان تصير قابلة للاستقبال و الاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، وهنا يتضح ان ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية الى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب.[4]

وهناك من ربط مفهوم الرقمنة الإدارية بالإدارة الإلكترونية، حيث يشير الكثير من الباحثين الى نفس المعنى للمفهومين، فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الإلكترونية ، وتعرف على أنها استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين و المؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية و البشرية و

[3]–أنظر جريدة الإلكترونية أخبار اليوم www.akhbarelyoum.dz

[4]–أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسة المعلومات ام خارجها، المملكة المتحدة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد 04 سنة 2009، ص 11.

المعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال امثل للوقت و الجهد و تحقيقا للمطالب المستهدفة و بالجودة المطلوبة.[5]

كما أن الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية و إدارتها، و لكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاحة في شكل ورقي او على وسيط تخزين تقليدي الى شكل إلكتروني، و بالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية.

و تعرف أيضا على أنها استخدام تكنولوجيات المعلومات الرقمية في إنجاز الخدمات و المعاملات الإدارية، كما تعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقديم الخدمات و المعلومات المطلوبة للمواطنين و المستفيدين بالوسائل الإلكترونية الحديثة.[6]

ثانيا:-أهمية الرقمنة

للرقمنة فوائد وأهمية كبيرة في عصرنا الحالي خاصة مع التطور التكنولوجي الرهيب في مجال الإعلام و الاتصال، وأيضا التطور الحاصل في مجال الانترنت، فالتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وضمان جودة الخدمات للجمهور و العملاء و المستخدمين و المؤسسات العامة و الخاصة وحتى الشركات، كما ان للرقمنة أهمية إدارية و اجتماعية وحتى اقتصادية كما يلي:

1-أهمية الرقمنة الإدارية:

إن الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، كما ان الرقمنة الإدارية وتعميمها في كل القطاعات اصبحت ضرورة لا مفر منها، وسيكون لها اثر إيجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة و السريعة التي يشهدها العالم مضيفا ان هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية[7]، ويمكن حصر أهداف الرقمنة الإدارية بما يلي:

-زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و المؤسسات ، وتقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من معاملات.

-تحسين و استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ ان قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى انتظار في صفوف طويلة.[8]

-إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

-القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل و التخصص به، و التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.

-إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن و الاستفادة منها في أي وقت كان.

-إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق الموجودة بياناتها في قاعدة المعطيات، و تقليص الأخطاء، و السرعة في دراسة ومراقبة البيانات و معالجة الملفات، وتقليص الأخطاء.[9]

---

[5]–عبد السلام عبد اللاوي ، أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر ، مجلة صوت القانون العدد 07 ص 38

[6]–نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع طبعة 01 ، 2013، ص20.

[7]–سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقها العربية ، السعودية ، 2012، ص 36.

[8]–فاروق سيد حسن، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة، بيروت، دور الراتب الجامعة، ص 22.

[9]–سعد غالب ياسين، المرجع السابق، ص 23.

-اختصار الهرم التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، و الإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها، والشفافية في التعامل و إلغاء الوساطة والمحسوبية و المجاملة.

-تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية، وخلق مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.[10]

2-أهمية الرقمنة الاجتماعية:

للرقمنة أيضا أهمية اجتماعية مهمة و مؤكدة خاصة في ظل تطور المرافق العامة و الدور الذي أصبحت تلعبه حاليا لتلبية الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتتمثل أهمية الرقمنة الاجتماعية فيما يلي:

-تسهيل و سرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني، وتفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.[11]

-تعزيز الوصول للمعلومة او المصادر او الوثائق من طرف المستفيدين منها او المتعاملين بمختلف الأصناف الاجتماعية و تلبية احتياجات المستفيدين.

-تحسين الخدمات الاجتماعية و الارتقاء بها من خدمات ورقية تقليدية بيروقراطية الى مصادر معلومات رقمية

-إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية و مواكبة عصر المعلومات.

3-أهمية الرقمنة الاقتصادية :

إن الاهتمام بالرقمنة أيضا سيعطي للسلطات العامة في الدولة أهمية في ترشيد نفقات استهلاك الأوراق، حيث ان هاته النفقات التي كانت توظف في سبيل استهلاك الأوراق ستوظف في أمور أخرى و ستعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وتظهر الأهمية الاقتصادية للرقمنة فيما يلي:

-توفير المال و الوقت و الجهد على جميع الأطراف المتعاملة الكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بطرق تقليدية.

-توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة، بدلا من تشتيتي الجهود و ازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.

-إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات ، وتشغيل وصيانة البنية التحتية و امن المعلومات.

-الحد من تداول استخدام النسخ الأصلية المهددة بالتلف، و ذلك بسبب كثرة استخدامها او لهشاشتها أو قدمها، وبالتالي تعزيز حماية هاته الأوراق الأصلية برقمنتها و من تم المحافظة عليها من التلف.

ثالثا:-متطلبات تطبيق الرقمنة:

تتطلب الرقمنة لنجاحها مجموعة من الشروط و المتطلبات الإدارية و البشرية والتقنية لنجاحها وفعالية مهامها، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير مجموعة من الشروط التي تساعد على تحقيق ذلك، حيث أن تخلف أو ضعف هاته المتطلبات أو ضعفها وعدم مسايرتها يؤدي الى ضعف الرقمنة و عدم نجاعتها فماهي هاته الشروط و المتطلبات يا ترى؟

1-المتطلبات التقنية:

تتطلب الرقمنة و تفرض ضرورة إعادة النظر في البنى الأساسية للأجهزة و المعدات و البرامجيات، لغرض تحديثها كي تستجيب لتقديم خدمات الكترونية، و من المهم الإشارة في هذا الجانب إلى ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع الأنظمة الإلكترونية الحديثة و شبكات التواصل و المعلومات لأنها تعد من العناصر المهمة و الضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة

[10]–مريم خالص حسين ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية ، العراق، 2013، ص 446.

[11]–مريم خالص حسين، المرجع السابق، ص446.

الإلكترونية وارتباطها بجميع أنماط التكنولوجية الرقمية من وسائط و شبكات و أدوات، فالتكنولوجية الرقمية تتطور بسرعة عالية، كما تتنوع أنماطها مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة، ونضرب مثال على ذلك ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الهاتف الخلوي، خدمات الرسائل ، البريد الإلكتروني، ..الخ.[12]

و تعرف الجزائر تأخرا في مجال الرقمية و قد انعكس ذلك ضعف في التغطية الكاملة عبر الوطن لشبكات العنكبوتية، وأيضا ضعف في الخدمات المقدمة في مجال الإنترنت، لذلك فإن تعزيز ربط الشبكات العنكبوتية أكثر من ضرورة، كما أن تعزيز التكوين و كسب المهارات الرقمية أمر تفتضيه الضرورة القصوى خاصة في ظل جائحة كرونا، حتى وان كان هذا العمل على هذا الجانب يتم على المدى المتوسط لكن ذلك لا يمنع من اتخاذ إجراءات أنية أو الاعتماد على مراكز التواصل عبر الهاتف وغيرها.[13]

2-المتطلبات الإدارية و البشرية:

يتوجب على الإدارات التخلص من الإجراءات البيروقراطية و الروتينية المملة و المعيقة لكل تطور وتجديد في الأساليب المتبعة، مع ضرورة تطوير وتبسيط إجراءات وخطوات العمل مما يخفف الأعباء الإدارية بما يكفل سهولة و مرونة التعامل بين الجهات و الوزارات المختلفة ، وتتطلب في الإدارة وجودبنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية و معلوماتية متطورة، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار و المبادرة و الريادة في الأداء و الإنجاز الأعمال بكفاءة عالية، وتوفير القدر الكافي من المرونة و تحديد مدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

و يتطلب أيضا توفير الجانب البشري الذي يعد من أهم العناصر في تحقيق الرقمنة و أهدافها، بحيث يتطلب تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا على المستوى عالي من الكفاءة، مع ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية و نظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريب لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات لإدارة الالكترونية و التي تتمثل في تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات و البرمجيات و العمل على الإنترنت.

3-المتطلبات الأمنية

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة الرقمية وازدياد شبكات الاتصالات و المعلومات، إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات و البيانات من الاختراق و القرصنة ، حيث ان التطورات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانيات و التقنيات المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية سرقة او تدمير المعلومات، مما اوجب إيجاد أنظمة أمنية لحماية منظومات الحواسيب من أي خرق أو تخريب ، و يمكن القول ان توفير هاته المتطلبات جميعها ضرورية لا غنى عنها مما يتطلب وجود إدارة جيدة و مدركة لأهمية تبني مثل هاته التقنيات الحديثة و السعي لمحاولة توفير متطلبات تطبيقها داخل الإدارات و التصدي لكل العقبات التي تعترض تبنيها.

الفقرة الثانية: أهداف و إنجازات الرقمنة في قطاع العدالة

لقد قامت الدولة منذ مطلع سنة 2000 ببرنامج طموح لإصلاح وعصرنة العدالة من جانبيها المادي والبشري، حيث كلف رئيس الجمهورية آنذاك لجنة سميت باللجنة الوطنية لإصلاح العدالة[14]،والذي وضعت تحت السلطة السامية لرئاسة الجمهورية، تتكون هاته اللجنة من أعضاء يعينهم هذا الأخير أي رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم والاهتمام الذي يولونه

[12]–سلمي بشارة تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كرونا كوفيد 19 les cahiers du cread –volume n36 n 03 2020 ص 603

[13]––سلمي بشارة ، المرجع السابق، ص 603 وما يليها.

[14]–لقد تم إنشاء هاته اللجنة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 243/99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 و المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة. أنظر الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 20 أكتوبر 1999.

لسير المرفق العام لقطاع العدالة[15]، كما أنيط برئاسة اللجنة شخصية علمية قانونية معروفة، كانت لها عدة إسهامات في القانون وهو السيد محند إسعد، حيث خول لهاته اللجنة مهمة تشريح وضعية قطاع العدالة من جهة وتقديم مقترحات لإصلاحه من جهة أخرى[16]، حيث قامت هاته اللجنة أنداك بالاستعانة بخبراء و مستشارين لاستشارتهم في المسائل التي تندرج في إطار مهمتها[17]، ولها في سبيل ذلك طلب من الإدارات والهيئات العمومية تمكينهم من كل الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية التي من شأنها تعميق عملها.[18]

أولا:-الهدف و المبتغى من عصرنة قطاع العدالة ورقمنته:

لقد قامت لجنة إصلاح العدالة بإصدار تقريرها الهام الذي كلفت به و بإصدار وتشريح مفصل عن واقع العدالة وأفاق إصلاحه، كما قامت بإصدار توصيات لإصلاح العدالة وجب العمل بها في اقرب وقت ممكن سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط لإصلاح قطاع العدالة من الناحية المادية و التقنية و البشرية، و في هذا الإطار صدر المرسوم التنفيذي رقم 333/04 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل[19]، و الذي استحدث لأول مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة العدالة، و التي أوكلت لها المهام التالية:

-اقتراح الأعمال و الوسائل الضرورية من اجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.

-ضمان ضبط مقاييس الإجراءات و الوثائق و المستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.

-ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.[20]

حيث تمخض عن هاته المديرية مديريتين هي : مديرية الاستشراف و التنظيم و مديرية الإعلام الالي و تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، حيث تتولى هاته الأخيرة مهمة ترقية تنظيم قطاع العدالة وعصرنته بإدخال الإعلام الآلي وتعميمه بالرجوع الى المقاييس الدولية وكذا وضع شبكات عصرنة لتبادل المعلومات بين مختلف هياكل القطاع، حيث تم اقتراح في هذا الشأن إدخال المعايير العصرية في مجال الهاتف و الدخول للأنترنت ووضع شبكة انترنت خاصة بقطاع العدالة.[21]

حيث كان الهدف و المبتغى من الإصلاح المنشود ومن خلال هذا المرسوم التنفيذي 333/04 و المتعلق بعصرنة العدالة لا يعني تحسين الأداء القضائي أو المساس به أو تنظيمه فقط، بل يعني بالدرجة الأولى توفير سبل ووسائل الرقي بمرفق القضاء الى مستويات و المقتضيات الجديدة من حيث التكفل بحقوق الإنسان، وعصرنة التنظيم ومناهج العمل القضائي و التسيير العقلاني للمسار المهني للقضاة ومساعدي العدالة و الرفع من مستوى تكوينهم، مثلما يعني التسيير الناجع للوسائل المالية والمادية و المنشآت التابعة للقطاع، كما كان الهدف هذا المرسوم هو للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فاعلية

---

[15]–راجع المادة 01 و 02 من المرسوم الرئاسي 234/99 المشار أعلاه.

[16]– صدر مرسوم رئاسي رقم 235/99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، والتي تتكون من 92 عضوا يرأسهم الأستاذ أسعد محند، وينوبه الأستاذ محيو أحمد، أغلب أعضائها لهم تكوين قانوني أو قضائي.

راجع قائمة أعضاء اللجنة صفحة 05و06 من المرسوم 235/99 المشار إليه أعلاه،

الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 20 أكتوبر 1999

[17]–راجع المادة 08 من المرسوم الرئاسي 234/99 المشار أعلاه.

[18]–راجع المادة 06 من المرسوم الرئاسي 234/99 المشار أعلاه.

[19]–أنظر مرسوم تنفيذي 333/04 المؤرخ في 24 اكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل.

الجريدة الرسمية عدد 67 المؤرخة في 24 اكتوبر 2004.

[20]–راجع المادة 05 من المرسوم التنفيذي 333/04، المرجع السابق، ص14

[21]–انظر المادة 05 وما يليها، المرجع السابق، ص 15.

وسرعة و تمنح للقاضي و مختلف الشركاء الفاعلين (محامين، محضرين قضائيين، إدارات عمومية، ...الخ)كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه.[22]

و في المقابل فإن عملية العصرنة لا تتوقف فقط على توفير وسائل تقنية و لا على مناهج عمل وتنظيم جديدة مهما كانت متطورة وناجحة، بل تتوقف أيضا على العامل البشري الذي بإمكانه ان يلعب دورا هاما في قطاع العدالة، الذي شكل ويشكل فيه القاضي محورا هاما من الخبرة والكفاءة، ولما له من سلطة خصه بها القانون، مما يؤهله للفصل في الخصومات التي تعرض عليه.[23]

ومن هنا فإن التكفل بالانشغالات المادية و الاجتماعية التي عرفها قطاع العدالة خلال السنوات الأخيرة والتي طالما كانت عائقا أمام الأداء القضائي، قد كان له الأثر الإيجابي على القطاع بشكل واضح، وسيتواصل هذا الجهد مستقبلا أكثر فأكثر، لرفع التحديات التي يفرضها برنامج العصرنة الذي يرمي أساسا إلى تمكينهم من الوسائل التقنية والتنظيمية و المنهجية الضرورية للوصول الى عدالة تكون في متناول الجميع وتتميز بسرعة أكثر ونجاعة اكبر.

ويتمثل هذا البرنامج في إدخال وتعميم استعمال المفاهيم الجديدة و الأنماط التنظيمية العصرية التي تحملها التكنولوجيا الحديثة، تم تسجيل عدد من المشاريع الهامة التي يرتكز عليها إصلاح العدالة أهمها:

أ-إعداد تشريع وطني منسجم مع المعايير و الالتزامات الدولية للجزائر.

ب-تنمية الموارد البشرية لقطاع العدالة من القضاة و الموظفين ومساعدي العدالة.

ت-عصرنة قطاع العدالة بإدخال واستعمال التكنولوجيات الحديثة.

ث-إصلاح نظام السجون وفق المعايير التي تسمح بإعادة تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ح-ضمان استقلالية القضاء وتسهيل اللجوء إليه بجعل الإجراءات القضائية أكثر بساطة ومرونة.

ج-تفعيل دور القضاء وضمان مصداقيته في الفصل في النزاعات في الآجال المعقولة.

ن-تحسين نوعية الأحكام القضائية وفعالية تنفيذها علاوة على توثيق الصلة بين فعالية العدالة واحترام حقوق الإنسان وتوجيه العمل القضائي لما يحقق التوازن بين مصالح المجتمع وحقوق الأفراد.

كما أنه لن يتحقق هذا الهدف و المبتغى إلا من خلال عصرنة أساليب التسيير و تحديث الإجراءات القضائية باستعمال امثل للمعلوماتية و التكنولوجيات الرقمية الحديثة في استخراج كل الوثائق الخاصة بقطاع العدالة عن طريق الإنترنت إلى جانب إدراج خدمات أخرى تستعين بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال كالتبليغات و الإخطارات وتبادل العرائض و إرسال الوثائق و التسخيرات و الأوامر القضائية بطرق الكترونية و عديد الخدمات القضائية الأخرى، وبهذا دعم فيما بعد و بأكثر توضيح هذا البرنامج بقانون رقم 15 /03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة و هو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مجال القضاء، والذي سنعود اليه فيما بعد.[24]

ثانيا:-الإنجازات وزارة العدل في مجال الرقمنة:

إن إدخال التكنولوجيات الحديثة و استعمالها الرقمنة في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية و حساسية بعض المعطيات و المعلومات التي يتحكم فيها مرفق العدالة في صلاحية حفظها او تسليمها او إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال

[22]–بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة (1999–2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06 ، العدد 11، جانفي 2018، ص208.

[23]–وزارة العدل، السياسة الحكومية في مجال العدالة و الحقوق، وزارة العدل، 2015، ص05

[24]–أنظر قانون 03/15 المؤرخ في في 01 فبراير 2015 و المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخ في 10 فبراير 2015.

وسائل تقنية حديثة تكفل اكبر قدر من المعلومات و أعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن امن المعلومات .[25]

وقد أعدت من أجل تعميم استعمال الرقمنة وزارة العدل برنامج طويل يعتمد فيه على إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال منذ 2003 للوصول إلى المبتغى و الهدف المنشود من استعمال الرقمنة وهذا بالطبع وفق ما سطرته وزارة العدل منذ ان خرج تقرير اللجنة الوطنية لا صلاح العدالة و أيضا من اجل عصرنة هذا القطاع الحساس و الهام في الدولة، فما هي يا ترى أهم الإنجازات المحققة في مجال رقمنة هذا القطاع الحساس؟

1-إنجاز أرضية الأنترنت: الشبكة القطاعية لوزارة العدل

لقد قامت وزارة العدل في البداية منذ إصدار المرسوم التنفيذي 333/04 و المتعلق بعصرنة العدالة بإنشاء شبكة قطاعية مشكلة من شبكات محلية داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الإلكتروني و التبادل الفوري و المؤمن للمعطيات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الإنترنت، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض إضافة الى المحكمة العليا و مجلس الدولة، حيث تم تزويد قطاع العدالة بأنترنت من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية و كل المؤسسات المعنية وهو ما يسمح بالوصول للمعلومة لكل مواطني الدولة، كما تلبي الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي الدولة.[26]

كما تم تطوير شبكة الداخلية للأنترانت داخل قطاع العدالة و الموجه بالخصوص للاتصال الداخلي بين موظفي العدالة، حيث ساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح، وقد بدأ العمل به كمرحلة اولى في الإدارة المركزية قبل ان يتم تعميمها في كل الجهات القضائية، كما تم تهيئة مختلف المحاكم الموزعة على المجالس القضائية عبر الوطن، وتزويدها بمختلف التكنولوجيات الحديثة و تأثيثها و إعادة تصميمها الداخلي وتوسيعها، و في الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 تم انجاز موقع واب للمجالس القضائية 36، وتتضمن هذه المواقع معلومات حول نشاطات هاته المجالس القضائية كل على حدى، كما تم انجاز مواقع واب للمؤسسات و الهيئات القضائية التالية: المحكمة العليا ومجلس الدولة ، ومركز البحوث القانونية والقضائية ، و الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها.[27]

ودائما وبغرض تسهيل ومعرفة القواعد القانونية و الاطلاع على مستجداتها وتيسير اللجوء الى القضاء وكذا التعريف بالقوانين لدى المهتمين بها من المواطنين و الاجانب، تم تزويد قطاع العدالة بممون للدخول الى عالم الإنترنت بنوعية رفيعة، لتحقيق الاهداف الخاصة بالإدارة المركزية لوزارة العدل و الجهات القضائية وكل المؤسسات التابعة للقطاع، وهي الأرضية التي تسمح بالتسيير الذاتي للاتصالات الإلكترونية و تعميم الوصول الى المعلومة لكل موظفي العدالة،وهذا من خلال انشاء موقع الكتروني لوزارة العدل، بالإضافة الى الانطلاق في إنجاز مواقع خاصة بمختلف الجهات القضائية والمصالح التابعة لوزارة العدل.[28]

ويترتب على إدخال تقنية الرقمنة في قطاع العدالة ازالة بعض الظواهر المتعلقة بالبيروقراطية بتهيئة مختلف المحاكم الموزعة على المجالس القضائية عبر الوطن ، حيث زودت بمختلف التكنولوجيات الحديثة ، و إعادة تصميمها الداخلي وتوسيعها، وليحل محلها جو النظام و السرعة في الأداء من خلال الشبكة الوطنية للإعلام الالي التي تربط مختلف الجهات

[25]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص209.

[26]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع نفسه، ص210.

[27]–مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات ، العدد 04 ، 2019، ص19و 20

[28]–مزيتي فاتح، المرجع السابق، ص 20.

القضائية ، ويسهل للقاضي و هيئة الدفاع و المتقاضي بالإطلاع على القضايا و الوثائق القضائية من صحيفة السوابق العدلية وغيرها .

و على هذا الأساس دائما تشكل قاعدة تحتية مادية للتوسع في التطبيقات المعلوماتية و تبادلها بين مختلف مصالح الوزارة و المجالس القضائية عن طريق الانترنت، كما تم الربط بين مختلف الجهات القضائية و المؤسسات التابعة للقطاع، إضافة إلى انجاز أرضية مركزية لتعزيز شبكة قصد توفير أدوات لتسيير و التدقيق وانجاز شبكة اتصالات عبر الأقمار الصناعية وتثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية و المؤسسات العقابية، و لقد كان الهدف من إحداث الشبكة القطاعية لوزارة العدل ما يلي:

-التبادل الفوري و المؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي.

-الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.

-القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية و المؤسسات العقابية وتسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعاليات الملتقيات المحلية و الوطنية و الدولية و الاجتماعات و التكوين عن بعد، وعلى المستوى الموقع الرسمي لوزارة العدل، تم فتح موقع خاص للإجابة على أسئلة المواطنين، و تتكفل خلية خاصة باستقبال اقتراحات و الشكاوي والرد على انشغالات أو توجيهها للهيئات المختصة.[29]

وعلى هذا الأساس تم إصدار كما قلنا سابقا قانون رقم 15 /03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في مجال القضاء، حيث يهدف هذا القانون إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال:

-وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.

-إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة إلكترونية.

-استخدام تقنية المحادثة المرئية عن البعد في الإجراءات القضائية.[30]

حيث نص في القسم الاول على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل، حيث نص في المادة 02 على أنه تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الالية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي و النظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع[31]، حيث تضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة حسب هذا القانون و في المادة 02 منه أعلاه قراءة وكتابة بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية، كما خول هذ القانون في الفصل الثالث منه على ارسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، كما سمح ان يتم التبليغ و ارسال الوثائق و المحررات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفق شروط نص عليها هذا القانون.[32]

2-إنشاء بوابة للقانون و المجلات و الاجتهاد القضائي

عملت وزارة العدل في إطار عصرنة مرفق العدل ورقمنته أيضا على تنمية وتحسين وتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ سنة 1962 ، حيث زود الموقع بمحرك بحث تلقائي لكل النصوص التشريعية

[29]– الطيب بلعيز ، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز و التحدي)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008، ص 178 و 179.

و أيضا مزيتي فاتح، المرجع السابق، ص21.

[30]– انظر المادة 01 من قانون 03/15 المرجع السابق، ص 04.

[31]–انظر المادة02 من قانون 03/15 المرجع نفسه، ص 04.

[32]–انظر المادة03 و المادة 09 من قانون 03/15 المرجع نفسه، ص 04.

والتنظيمية منذ الاستقلال الى غاية اليوم، مع إمكانية النسخ على قرص مضغوط، حيث انطلق العمل به في شهر جوان 2005 واكتمل انجازه و دخل حيز الخدمة في شهر مارس 2007، حيث يتضمن هذا الموقع كما قلنا مختلف القوانين والتنظيمات الصادرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.[33]

كما تم تزويد المتخصصين في القانون بكل الوثائق المتعلقة بالتشريع و التنظيم و الاجتهاد القضائي و الاتفاقيات والمعاهدات الدولية و ذلك للتعريف بالقانون على المستوى الوطني و الدولي، ولتمكين كل من له علاقة بالعدالة وخاصة المتعاملين مع العدالة و اقصد بذلك (المحامين، المحضرين، الموثقين..) من اجل الاطلاع على التشريع والتنظيم المعمول به و على الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، وعلى أهم الاجتهادات القضائية الصادرة في عدة مجالات المرتبطة سواء بالمجال المالي والمصرفي، أو المجال المدني و العقاري، او المجال التجاري و العمالي، او مجال الأسري أو أحوال الشخصية .

3-إنشاء نظام صحيفة السوابق القضائية الإلكتروني

لقد تم وضع مشروع المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية حيز التنفيذ، مما سمح بتجسيد مرجعية حقيقية لعصرنة قطاع العدالة، إذ أمكن المواطنين من استخراج البطاقة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية من اي محكمة من المحاكم عبر التراب الوطني بغض النظر عن مكان بلدية ميلاده، كما مكن أيضا للجزائريين المولودين بالخارج من سحب صحيفة السوابق القضائية الخاصة بهم من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني .

ويشكل هذا المشروع مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين، حيث يكمن هدفه في تقديم خدمة عمومية هامة تتمثل في إعداد ومنح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية للمواطنين وصحيفة السوابق العدلية رقم 02 للإدارات في ظروف تتسم بالسرعة و الفعالية، وهو بذلك يرمي الى تحقيق عدة أهداف في ان واحد اتجاه المواطن، حيث يسهل عليه عملية الطلب ويمكنه من سحب صحيفة السوابق العدلية في بضع دقائق، و في أي نقطة من الوطن.[34]

4- إنشاء نظام استخراج شهادة الجنسية الإلكتروني

خولت وزارة العدل إمكانية لكل جزائري مقيم داخل الوطن أو خارجه من ان يطلب شهادة الجنسية الجزائرية الخاصة به، عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل وذلك بقيامه مرة واحدة فقط للقيام بالخطوات التالية:

-التقرب شخصيا من شباك أي محكمة عبر التراب الوطني أو أي ممثلية ديبلوماسية او قنصلية بالخارج مرفقا بالوثائق التالية: بطاقة رسمية للهوية الوطنية، شهادة ميلاد المعني بالأمر و ابيه و جده و رقم الهاتف الشخصي.

-الاستلام من أمين الضبط مستندا ورقيا يتضمن اللقب و الاسم الشخصيين و اسم المستخدم وكلمة المرور الشخصية.

-تلقي المعني عبر هاتفه المحمول خلال 48 ساعة الموالية رسالة نصية SMS بها اسم المستخدم وكلمة مرور اخران جديدان وسريان.

وفور تلقي المعني اسم المستخدم و كلمة المرور الجديدين يصبح بإمكان الولوج الى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الإنترنت عبر موقع واب للوزارة العدل.[35]

5- نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية ومال قضيتك

[33]–يضم الموقع الجرائد الرسمية الصادرة منذ 1964 الى يومنا هذا ، أنظر الموقع
الطيب بلعيز ، المرجع السبق، ص 174 و 175

[34]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص221 و 222.

[35]–مزيتي فاتح، المرجع السابق، ص21.

وهو النظام الذي يسمح بمتابعة مسار الملف القضائي منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه وتنفيذ العقوبة، كما يمكن للمواطنين الحصول على المعلومات الخاصة بقضاياهم عبر الشباك الإلكتروني دون عناء التنقل إلى مكاتب المحاكم والمجالس القضائية، ويمكن أيضا مساعدي القضاء من إنجاز مهامهم بطريقة عصرية ميسرة بكل شفافية.[36]

كما تم فتح نافذة تسمح لكل متقاضي من الاطلاع على مال قضيته، من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الصادرين من الجهة القضائية المجدولة لقضيته، عبر نافذة مال الملف القضائي، وهو ما يعرف بنظام التسيير و المتابعة الآلية للملف القضائي، و قد كان بداية العمل بهاته التقنية التجريبية في مرحلتها الأولى بمجلس قضاء وهران و مجلس قضاء الجزائر شهرين ماي وجوان 2005 ، وبعد نجاح التي عرفته التجربتين تم تعميم هاته العملية عبر كافة الجهات القضائية وبالمحكمة العليا و مجلس الدولة.[37]

6-نظام تسيير ومتابعة فئة المحبوسين:

يشكل نظام تسيير ومتابعة فئة المحبوسين أداة فعالة لرسم وتنفيذ سياسة و إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يمكن من تتبع ملفات نزلاء المؤسسات العقابية، وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية و التخطيط في نفس الوقت لإنجاز مؤسسات عقابية جديدة تتماشى و المعايير المعتمدة و يهدف إلى:

-الحصول على بطاقة خاصة لكل نزيل، يمكن الاعتماد عليها في حالة استفادة المحبوس بالإفراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء أخر من طرف قاضي تنفيذ العقوبات.

-التكفل بتسيير نشاط النزيل منذ أول يوم يدخل فيه المؤسسة العقابية الى غاية خروجه منها.

-معالجة سريعة وفعالة لإجراءات العفو أو الإفراج المشروط.

7-نظام تسيير ومتابعة مسار المهني للقضاء وأمناء الضبط

يشكل أداة في خدمة تطورية وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة و سائر موظفي العدالة يسمح ب:

-الانتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير الكلاسيكي يعتمد على التوثيق الى تسيير يساهم في التسيير الفعلي للقضاة على مستوى كافة الجهات.

-يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المهني للقضاة و باقي موظفي العدالة.

8-آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين و المقيمين بالخارج:

قامت وزارة العدل بوضع حيز الخدمة آلية جديدة بالتعاون و التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، حيث تمكن هاته التقنية من تصحيح الإلكتروني عن بعد للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية على مستوى الممثليات الديبلوماسية و القنصلية بالخارج، حيث تتيح هاته التقنية لتمكين للإدارات والمؤسسات العمومية للتحقق من مدى مطابقة وصحة البيانات الواردة بالأوامر القضائية الفاصلة في طلبات التصحيح، بواسطة آلية المصادقة الآنية على صحة الوثائق القضائية الممضاة الكترونيا عبر الانترنت، و بالتالي تفادي خطر تزوير الوثائق الرسمية او استعمال غير المشروع لها.[38]

9-البطاقة المهنية البيومترية

لقد تم–في إطار عصرنة العدالة- استحداث بطاقة مهنية بيومترية، ترمي الى منع كل محاولة تزوير لهاته الوثيقة من جهة ولمواكبة وتيرة العصرنة التي يعرفها القطاع من جهة أخرى ، ولقد اعتمدت الوزارة على مشروع البطاقة المهنية البيومترية

[36]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص218

[37]– الطيب بلعيز، المرجع السابق، ص 182.

بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص219.

[38]–عبد الحكيم عكا، الية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين و المقيمين بالخارج، موقع وزارة العدل

القائمة على إنشاء وشخصنة بطاقة مهنية مؤمنة معتمدة على التكنولوجيا، و تعد البطاقة الذكية بطاقة ذات شريحة، ومن بين خصائصها تخزين المعلومات المتعلقة بالمسار المهني للقاضي و مستخدمي قطاع العدالة بطريقة مؤمنة تتيح التوقيع الإلكتروني للمعطيات المخزنة، من خلال الشهادة الإلكترونية الرقمية و محاولة لمنع كل أشكال التزوير للبطاقة التي تحتوي على سرية المعلومات ، وتهدف الوزارة من خلال استحداث هذا النموذج إلى تمكين القضاة و المستخدمين من الحصول على كافة المعلومات و الشهادات و الوثائق المتعلقة بمسارهم المهني دون تنقل إلى مقر وزارة العدل، كما ترمي إلى تسهيل تسيير الموارد البشرية عن طريق التحيين الآلي للمعلومات المهنية باستعمال التكنولوجيا المؤمنة و التي تساهم بشكل كبير في ترشيد النفقات و التخلص من الدعائم الورقية.

10-إدخال تقنية التوقيع و التصديق الإلكترونيين

بادرت وزارة العدل إلى تجسيد مشروع إدماج تقنية التصديق و التوقيع الإلكترونيين كآلية جديدة في المجال القضائي ، حيث يهدف المشروع إلى:

-تعزيز وتعميق مسار عصرنة العدالة لتحسين وترقية أداء الخدمة العمومية لمرفق العدالة.

-تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في النشاط القضائي.

-تعميم اللجوء إلى الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين و المتقاضيين ومساعدي العدالة.[39]

أ-التوقيع الإلكتروني[40]:يندرج التوقيع الإلكتروني في إطار عصرنة العدالة الرامي إلى تخفيف الإجراءات القضائية عن المواطن وتخفيف عبء وعناء تنقله للحصول على مختلف الوثائق الإدارية و القضائية و تقديمها عن بعد عبر شبكة مؤمنة في وقت وجيز وضمان السرية و حماية المعطيات من القرصنة من جهة و من جهة أخرى تبسيط وتسهيل المعاملات، و تتم هاته العملية بمنح وزارة العدل كل قاض و نائب عام وأمين ضبط شريحة الكترونية يخزن بها توقيعهم الخاص بطريقة مشفرة وهي مضمونة بواسطة لوحة التوقيع البيومتري للشريحة الإلكترونية، كما لا يتم حفظ التوقيع إلا بداخلها، فلا يمكن حفظه خارجها مما يمكن حماية اضافية للتوقيع، كما ان المالك هو الوحيد الذي يحوز على البطاقة الكاملة التي تحتوي على المفاتيح و الشهادة الإلكترونية و توقيعه الخاص.

ب-التصديق الإلكتروني: بغرض استخدام التوقيع الإلكتروني بطريقة أمنة وموثوق بها تطلب ذلك إدخال تقنية أخرى تسمى التصديق الإلكتروني، أي سلطة المصادقة لإعطاء التوقيع الإلكتروني فعاليته الكاملة، فالتوقيع الإلكتروني الذي لا يستند إلى شهادة من سلطة معتمدة للمصادقة على صحته، تنعدم قوته الثبوتية و حجيته القانونية، كما تساعد هذه الأخيرة على تحديد أصحاب المفاتيح عن طريق إصدار شهادات الكترونية للمصادقة على صحة التوقيع الإلكتروني، وتعرف صاحب التوقيع الإلكتروني وتمنع التلاعب به[41].

---

[39]– وزارة العدل،العصرنة في خدمة العدالة النوعية، سنة 2016 ، ص9.

بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص226.

[40]–حول التوقيع الإلكتروني أنظر كل :

منيرة عبيزة ، التوقيع الإلكتروني كضمانة قانونية لحماية المستهلك الإلكتروني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، جامعة الأغواط ، المجلد 02 العدد 01، ص 181 وما يلها.

رشيد بوبكر، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، جامعة المسيلة ، العدد 04 السنة 2016، ص 66 وما يليها.

[41]–فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الإلكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الإلكتروني، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 05 العدد 01 ، جامعة مسيلة سنة 2020، ص 38 .

11-البصمة الوراثية

تعد البصمة الوراثية من أهم الوسائل الحديثة للإثبات بالنظر إلى أهميتها في الإجراءات القضائية، وإجراءات التعرف على الأشخاص المفقودين او مجهولي الهوية، و قد نص القانون 03/16 المؤرخ في 19/جوان/2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية لإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص و الأشخاص المؤهلين لأخذ العينات البيولوجية، وتتم التحاليل الوراثية على العينات البيولوجية من قبل المخابر، و الخبراء المعتمدين طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.[42]

12-السوار الإلكتروني

شكل التوقيف تحت النظر اكتظاظا فضيعا داخل السجون، كما اعتبر وصمة عار للعدالة الجزائرية نظرا لطول مدة توقيف المتهمين دون محاكمتهم أو مسائلتهم مع طول إجراءات التحقيق، و لطالما كان التوقيف تحت النظر نقطة سوداء في منظومة العدالة الجزائرية بسبب ارتفاع عدد المحبوسين في الحبس المؤقت مما ظهرت الحاجة لتخفيف الضغط على السجون، وتخفيف من وطأة اكتظاظها، و في هذا الإطار و لمواصلة المساعي الرامية إلى عصرنة قطاع العدالة و تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المجال القضائي تم إدراج تقنية حديثة تكنولوجية وغير مكلفة سميت بتقنية السوار الإلكتروني الذي يسمح بالمراقبة الإلكترونية كتدبير من تدابير الرقابة القضائية.[43]

حيث اعتبر هذا السوار كبديل عن الحبس المؤقت، حيث يتم تزويد الأشخاص المتابعين قضائيا به و يوضع على مستوى أسفل الكعب كبديل عن الحبس المؤقت، ومن مميزاته انه خفيف وغير مضر ولا ينزع بسهولة ، كما انه يحمل شريحة اتصال تسهل عملية متابعة حركة الأشخاص ، وتسمح بإرسال معلومات عن موقع حامل السوار إلى مركز التحكم.[44]

ولقد شرعت المحكمة الابتدائية رسميا في استعمال السوار الإلكتروني في تجربة تعد الأولى عربيا و الثانية إفريقيا تجسيدا لبرنامج إصلاح العدالة وعصرنتها من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و يأتي العمل بنظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كجزء من الرقابة القضائية لتدعيم الطابع الاستثنائي للحبس المؤقت، الذي لطالما شكل موضوع انتقاد في جميع دول العالم ، حيث يتعارض و يتناقض مع قاعدة قرينة البراءة، كما ان من شانه ذلك تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال الحد من اللجوء إلى إجراء الحبس الاحتياطي مبرزا سلسلة الإنجازات التي تحققت لعصرنة القطاع.

---

[42]–انظر قانون 16 /03 المؤرخ 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص ، الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 22 يونيو 2016.

أنظر كل من : طوماش ابراهيم، الشروط القانونية لاستخدام البصمة الوراثية في التشريع الجزائي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07 العدد 03 السنة 2020، جامعة باتنة 01، ص 47 وما يليها.

أنظر أيضا بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص217.

[43]–أنظر في هذا المجال كل تابري مختار ، نظام السوار الإلكتروني في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 11 ، جامعة سعيدة، ديسمبر 2018، ص 311 وما يليها.

عبد القادر لهزيل ، نظام السوار الإلكتروني وفق السياسة القضائية الجزائرية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 02 ، العدد 03 ، جامعة الأغواط، ص 304 وما يليها.

فريد روابح، السوار الإلكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، المجلد 04 العدد 02 جامعة الجلفة سنة 2019 ، ص226.

[44]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص224.

كما يهدف السوار الإلكتروني إلى تدعيم الرقابة القضائية وتوسيع نطاقها وضمان احترام المتهم لالتزاماته و المساهمة في حسن سير إجراءات التحقيق وتخفيف الضغط على المؤسسات العقابية ، إلى جانب السماح للمتهم بممارسة حياته العائلية بصفة عادية ومزاولة نشاطه المهني او الدراسي وحمايته من الانحرافالاجتماعي و النفسي إلى غاية مثوله أمام المحكمة.[45]

الخاتمة

أصبحت الرقمنة كتقنية حديثة في مجال العدالة، ضرورة ملحة يرتكز عليها القائمين لتبني اي مشروع قد يساهم في تحقيق الأهداف، و تحسين الخدمة العمومية ، بالنظر الى البيئة المحيطة وثقافة المجتمع، و الإمكانيات البشرية والمادية، و الجزائر على غرار الدول الأخرى من خلال تجربتها لعصرنة العدالة، حققت تقدما كبيرا في مجال الرقمنة منذ سنوات 2003 الى وقتنا الحالي، وهذا من اجل تحسين خدمة المواطن و المتقاضي و المتعاملين ومساعدي العدالة و أيضا تقريب الإدارة من المواطن و تقريب العدالة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية و القضاء على البيروقراطية و محاربة الرشوة و الفساد، ولقد مس هذا المجال جوانب عدة وغير من شكل وأداء هذا القطاع الحساس لخدمة المواطن و التقليل من معاناته وكسب رضاه، إلا أنه يبقى تعميم هاته الإنجازات على المؤسسات العقابية مرتبط بتكوين الموظفين و الكوادر المؤهلة لهذا الغرض وثقافة المجتمع الجزائري لتبني هاته التكنولوجيا والرقمنة.

و لهذا في ظل سنة 2021 أصبحت الرقمنة الإدارية ضرورة إلزامية على قطاع العدالة من أجل مواكبة التقدم العلمي و التكنولوجيا الرقمي الحديث، وتعتبر هاته الأخيرة ضمن الإستراتيجية التي تساهم في عصرنة مصالح قطاع العدالة و تقديم خدمات للمتقاضين و المتعاملين ذات جودة ونوعية و الرفع في الأداء للعدالة، لبناء مختلف الهياكل الإدارية و تطويرها وتحديث فيها، و هذا ما يؤدي الى ارتقاء قطاع العدالة في كل المجالات و ذلك بالمساهمة في تحسين الخدمة العمومية و انجاز المعاملات الإدارية و القضائية و كذا الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين و المتقاضين و هذا في إطار تقريب الإدارة من المواطن و إضفاء الشفافية و الحد من الفساد الإداري في قطاع العدالة.

وقد لجأت الجزائر كغيرها من الدول الى تعميم الرقمنة في كل القطاعات ولكن يجب ان نقول ان الرقمنة في قطاع العدالة كان رهان الدولة الجزائرية، وكان من بين توصيات لجنة إصلاح العدالة للرقي بقطاع العدالة، لكن هو مرتبط نجاحه بمتطلبات المنظومة الرقمية في بلادنا و التكوين المتخصص لإطارات العدالة، ومن نتائج الدراسة نجد ما يلي:

-ان رقمنة العدالة مظهر من مظاهر مجتمع المعلومات و الناتج عن دمج التكنولوجيا الحديثة المعلومات و الاتصالات.

-يتطلب رقمنة قطاع حساس مثل العدالة توفير البنية التحتية اللازمة ممثلة في اعداد الكوادر البشرية المدربة و توفير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي هي أساس هذا التطور.

أما بالنسبة للاقتراحات نقترح في هاته الورقة البحثية ما يلي:

--يجب تامين متطلبات الرقمنة مسبقا سواء التجهيزات او البرمجيات او التأهيل او التدريب وكذا الخدمات و الصيانة.

-انشاء ادارة مستقلة متخصصة في رقمنة تابعة للإدارة المركزية للعدالة سواء على المستوى المحلي (مديريات) و على المستوى المركزي (وزارة العدل) لمتابعة تطبيقه.

[45]– بواشري أمينة ، سالم بركاهم، المرجع نفسه، ص212

المراجع:

الكتب:

-الطيب بلعيز ، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز و التحدي)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

-سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقها العربية ، السعودية ، 2012.

-فاروق سيد حسن، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة، بيروت، دور الراتب الجامعة.

-نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع طبعة 01 ، 2013.

المجلات العلمية

-أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسة المعلومات ام خارجها، المملكة المتحدة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 04 سنة 2009.

-بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06 ، العدد 11، جانفي 2018.

-تابري مختار، نظام السوار الإلكتروني في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 11، جامعة سعيدة، ديسمبر 2018.

-عبد السلام عبد اللاوي ، أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر ، مجلة صوت القانون، الجزء 01، العدد 07، جامعة خمي مليانة، سنة 2017.

عبد القادر لهزيل ، نظام السوار الإلكتروني وفق السياسية القضائية الجزائرية، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، جامعة الأغواط ، المجلد 02 ، العدد 03 ،2019.

-عبد الحكيم عكا، الية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين و المقيمين بالخارج، موقع وزارة العدل، العصرنة في خدمة العدالة النوعية، سنة 2016.

-رشيد بوبكر، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة المسيلة ، العدد 04 السنة 2016.

- سلمي بشارة تطوير الرقمنة في الجزائر كألية لمرحلة ما بعد جائحة كرونا كوفيد19 les cahiersdu cread –volume n36 n 03 2020

-طوماش ابراهيم، الشروط القانونية لاستخدام البصمة الوراثية في التشريع الجزائي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 01، المجلد 07 العدد 03 السنة 2020.

-فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الإلكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الإلكتروني، مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 05 العدد 01 ، جامعة مسيلة، سنة 2020.

-فريد روابح ، السوار الإلكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، المجلد 04 العدد 02 جامعة الجلفة، سنة 2019.

-مريم خالص حسين ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، وزارة المالية، العراق، 2013.

-مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، العدد 04 ، 2019.

-منيرة عبيزة، التوقيع الإلكتروني كضمانة قانونية لحماية المستهلك الإلكتروني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، جامعة الأغواط ، المجلد 02 العدد 01.

-وزارة العدل، السياسة الحكومية في مجال العدالة و الحقوق، وزارة العدل، 2015.

-النصوص التشريعية و التنظيمية:

-قانون 03/15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 و المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخ في 10 فبراير 2015.

-قانون 16 /03 المؤرخ 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 22 يونيو 2016.

-المرسوم الرئاسي رقم 243/99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 و المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 20 أكتوبر 1999.

-المرسوم الرئاسي رقم 235/99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 20 أكتوبر 1999.

-المرسوم التنفيذي 333/04 المؤرخ في 24 اكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية عدد 67 المؤرخة في 24 اكتوبر 2004.

الإدارة الإلكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث

"تحديات مواجهة فيروس كورونا"

E-Administration in the strategy of managing and confronting Crises and Disasters

«Challenges of facing the Corona Virus »

د. بهلول سميّة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

s.bahloul@univ-setif2.dz

ملخص:

يعتبر فيروس كورونا تهديدا خطيرا وضع منذ ظهوره الدول ومؤسساتها في تحد حقيقي في سبيل مواجهته والحد من انتشاره، وهو الأمر الذي تجسد في تجند جميع هيئات ومؤسسات الدولة على اختلاف تخصصاتها ومستوياتها للعمل على الوقاية منه والحد من انتشاره، ونظرا لما فرضته ضرورة الوقاية من إجراءات للتباعد الاجتماعي والحجر الصحي، فإن إدارة موجهة الأزمات والكوارث وضمن استراتيجيتها للوقاية من هذا الوباء والحد من انتشاره عملت على ادراج نظام الإدارة الإلكترونية ضمن استراتيجيتها، لما توفره الإدارة الإلكترونية من خصائص في مجال تقديم الخدمات عن بعد بكفاءة وفعالية ودون الضرورة للتعامل المباشر، وهو ما سنقوم بتوضيحه من خلال هذه الدراسة التي يستم من خلالها تحديد منهجية ادراج الإدارة الالكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث في سبيل مواجهة التحديات التي فرضها فيروس كورونا (كوفيد-19).

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، إدارة الأزمات والكوارث، فيروس كورونا، الخدمات الإلكترونية.

Abstract:

Coronavirus considered as a serious threat.placing countries and their institutions in a real challenge, in order to confront it and limit its spread.which was embodied in the recruitment of all state bodies and institutions to work to prevent it and limit its spread. and given what the necessity of prevention imposed from measures of social distancing and quarantine, the management guided by crises and disasters, and within its strategy to prevent this epidemic and limit its spread, it has worked to include the electronic management system within its strategy.Due the characteristics it provides in field of providing remote services efficiently and effectively without the necessity for direct interaction, which we will clarify through this study, through which the methodology for incorporating electronic management within the strategy of managing and confronting crises and disasters will be determined in order to face the challenges posed by the Coronavirus (Covid) -19).

Keywords:E-Administration,Crisis and Disaster Administration, Corona Virus, Electronic Services.

مقدّمة:

لا خلاف أن العالم الذي نعيشه اليوم يسير ضمن حلقة أزمات وكوراث عديدة ومتنوعة كان ولازال الإنسان يعمل على معالجتها والحد من انتشارها، هذا الأمر الذي خلق لدى الدول وحكوماتها علما قائما بحد ذاته يتمحور حول إدارة الأزمات والكوارث، وجعل المؤسسات العامة والخاصة تسعى بصورة دائمة إلى العمل على الحد من انتشار هذه الأزمات والكوارث وتضييق آثارها السلبية على الأفراد والمؤسسات بغض النظر عن صيغتها وطبيعة التهديد الذي تشكله.

إن إدارة الأزمات والكوارث وللأهمية الكبرى التي تحتلها في جميع المجالات، جعلت العمل الدائم على تطويرها يتماشى دائما مع المستجدات الدولية التي يشهدها العالم من جهة، ومع طبيعة الأزمة وخطورتها من جهة أخرى، فظهرت بذلك العديد من النظريات الإدارية المتعلقة بالأزمات والكوارث والحد منها، ومع حقيقة الثورة الرقمية التي شهدها العالم منذ القرن الماضي والتي جعلت التحول الالكتروني وانتهاج نظم تكنولوجيات الإعلام والاتصال محط اهتمام الدول ومؤسساتها، أصبح العمل على تطوير نظام إدارة للأزمات والكوارث بما يتوافق والتحول التكنولوجي الذي يشهده العالم ويعمل على مواكبته جميع الدول دون استثناء.

لقد ساهم التحول الرقمي والتطور التكنولوجي في ظهور العديد من الأنظمة الجديدة أهمها نظام الإدارة الإلكترونية التي أصبحت تشكل اليوم أهم مداخل التطوير الإداري وعصرنة الإدارة العمومية، الأمر الذي جعل العمل على ادراجها ضمن مجال إدارة الأزمات والكوارث يشكل أهم سمات التطوير والعصرنة الإدارية في هذا المجال.

إن نظام إدارة الأزمات والكوارث وإن كان مهما سابقا إلا أن أهميته ازدادت في الفترة الأخيرة مع ظهور الأزمة الصحية التي خلقها فيروس كورونا (كوفيد-19) والذي شكل تهديدا عالميا حشدت منذ بدايته جميع الدول والحكومات كافة امكانياتها المادية والعلمية في سبيل مكافحته والحد من انتشاره، لتظهر أهمية تطوير نظام إدارة الأزمات والكوارث بما يتوافق ومستجدات العصر ويتماشى وطبيعة التهديد الذي تطرحه هذه الجائحة، ليتضح بذلك أن نظام الإدارة الإلكترونية وإن كان في السابق توجها حتميا انتهجته أغلب دول العالم في سبيل مواكبة الثورة الرقمية ومختلف التغيرات والتطورات التكنولوجية، إلا أنها أصبحت منذ بداية الجائحة ثورة فرض على الدول خوضها في سبيل مجابهة الآثار السلبية لفيروس كورونا والحد من انتشاره، حيث يجمع الباحثون كل يوم أكثر من اليوم الذي قبله أن العالم لن يبق على حاله بعد كورونا، حيث تشير جميع المؤشرات والتوجهات إلى أن التحول الإلكتروني وانتهاج النظم الإلكترونية في جميع مجالات الحياة ستكون هي أكثر خاصية تميز العالم بعد انتهاء الجائحة، وذلك لما أثبته النظام الإلكتروني وتبني تكنولوجيات الإعلام والاتصال من دور مهم في مكافحة الجائحة والحد من انتشارها.

من هذا المنطلق، وتأسيسا على ما سبق سنقوم من خلال هذه الدراسة بتحديد منهجية إدراج نظام الإدارة الإلكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث في إطار التحديات التي يشهدها العالم في سبيل مواجهة أزمة كورونا والعمل على الحد من انتشارها، وذلك انطلاقا من إشكالية رئيسية مفادها: **كيف ساهم إدراج نظام الإدارة الإلكترونية في مواجهة تحديات مكافحة فيروس كورونا والحد من انتشارها ضمن استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث؟**

هذا ما سنقوم بالإجابة عنه من خلال هذا الدراسة وذلك ببيان:

أولا-الإطار القانوني لإدارة الأزمات والكوارث.

ثانيا-موقع الإدارة الإلكترونية ضمن استراتيجية مكافحة فيروس كورونا.

أولا: الإطار القانوني لإدارة الأزمات والكوارث.

تعتبر إدارة الأزمات والكوارث علما وفنا يقوم بالدرجة الأولى على السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها [1] وجاء تعريفها في قاموس كمبريدج «Cambridge Dictionary» بأنها:

« Asituation that is extremlydifficult or Dangerous ». [2]

يقصد بإدارة الأزمات **"تحديد منهج واضح للتعامل مع الأزمة عند حدوثها بالاعتماد على الوعي الكامل لمقدرات المنظمة من حيث أسلوب الإدارة السائد وطبيعة العمل والقدرات البشرية والمادية المتاحة ومدى تعاون الشركاء، فهي درجة تمكن المنظمة من إدراك وتشخيص الأزمة مع معالجتها بالاستفادة من مواردها المختلفة".** [3]

وسنقوم من خلال هذه الجزئية ببيان الإطار القانوني لإدارة الأزمات والكوارث وذلك من خلال تحديد أهداف ومبادئ مواجهة الأزمات والكوارث ثم القواعد والأحكام المفروضة للوقاية من هذه الأزمات والكوارث.

1-أهداف ومبادئ مواجهة الأزمات والكوارث.

تقوم مواجهة الأزمات والكوارث على مجموعة من الأهداف والمبادئ التي يستوجب توافرها حتى تكون إدارة الأزمات والكوارث ناجحة وفعالة، وسنقوم من خلال هذا العنصر ببيان أهداف مواجهة الأزمات والكوارثثم تحديد مبادئها.

1-1-أهداف مواجهة الأزمات والكوارث.

يهدف التأطير القانوني لقواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى الوقاية من الأخطار الكبرى والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك.

في حين تهدف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى:

- **تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقبها، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار.**

[1]-إيثار عبد الهادي محمد، **"استراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، جوان 2011، ص49.

[2]-Article on Line : https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/crisisvisitedin: 12 janvier 2021.

[3]-رشا دريد حنا، **"دور نظم المعلومات الإدارية في إدارة الأزمات-دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الموصل"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2018، ص124.

- ❖ **مراعاة الأخطار في استعمال الأراضي وفي البناء، وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات.**
- ❖ **وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج والمتكيف مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.**

1-2-مبادئ مواجهة الأزمات والكوارث.

يقصد بمبادئ مواجهة الأزمات والكوارث جملة القواعد التي اتفقت عليها أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر في سبيل مواجهة الأزمات والكوارث والمخاطر الكبرى بمختلف صورها وأشكالها، والتي تم تبنيها قانونيا ووضع أساس تشريعي لها ضمن أحكام قانون الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة رقم 04-20 ويتعلق الأمر بالمبادئ التالية:

- ✓ **مبدأ الحيطة والحذر:** والذي يستوجب عدم التأخر في اعتماد تدابير فعلية ومتناسبة ترمي إلى الوقاية من أي خطر يهدد الممتلكات والأشخاص والبيئة على العموم، بسبب عدم التأكد العائد إلى عدم توافر معارف علمية وتقنية مناسبة وفعالة.
- ✓ **مبدأ التلازم:** والذي يفرض الأخذ بعين الاعتبار تداخل واستفحال الأخطار بسبب وقوعها بكيفية متلازم، وذلك عند تحديد وتقييم آثار كل خطر أو كل قابلية للإصابة.
- ✓ **مبدأ المشاركة:** والذي يمنح بموجبه لكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار المحدقة به، والمعلومات المتعلقة بعوامل القابلية للإصابة المتصلة به، إلى جانب مجموع الترتيبات المتخذة للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.
- ✓ **مبدأ إدماج التقنيات الجديدة:** ومفاده حرص منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى على متابعة التطورات التقنية في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى ودمجها في حال الضرورة.

2-القواعد والأحكام المفروضة للوقاية من الأزمات والكوارث.

وضع المشرع الجزائري جملة من القواعد والإجراءات والأحكام العامة للوقاية من الأزمات والكوارث والتي قسمها بموجب القانون ما بين قواعد وأحكام عامة تطبق على جميع الأخطار الكبرى وقواعد وأحكام أخرى يتم تطبيقها على كل نوع من المخاطر الكبرى على حدى، حيث أنه نص على ضرورة استحداث مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير، وفق ما هو منصوص عليه قانونا، ويتم المصادقة على هذا المخطط بموجب مرسوم، ويتم من خلال هذا المخطط تحديد مجموع القواعد والإجراءات التي تهدف إلى التقليل من حدة القابلية للإصابة، في مواجهة الخطر المعني والوقاية من الآثار المترتبة عليه.[4]

[4]- المادة 16 من القانون 04-20، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج.ر العدد 84 الصادرة في 29 ديسمبر 2004.

يستوجب في المخطط العام للوقاية من الأخطار تحديد مجموعة من المعلومات:[5]

- ✓ **المنظومة الوطنية للمواكبة، والتي يتم بموجبها تنظيم وحساب المقاييس الملائمة و/أو الهامة، ومراقبة دائمة لتطور المخاطر و/أو الأخطار المعنية وتثمين المعلومات المسجلة وتحليلها وتقييمها للسماح بـ:**
  - *المعرفة الجيدة للخطر أو الغرر المعني.*
  - *تحسين عملية تقدير وقوع الخطر.*
  - *تشغيل منظومات الإنذار.*
- ✓ **المنظومة الوطنية التي تسمح بإعلام المواطنين باحتمال و/ أو وشوك وقوع الغرر أو الخطر الكبير المعني، ويجب أن تهيكل في هذا الإطار المنظومة الوطنيةلادارة الأزمات والكوارث للإنذار بحسب طبيعة الغرر و/أو الخطر الكبير المعني وذلك من خلال:**
  - *منظومة وطنية.*
  - *منظومة محلية.*
  - *منظومة بحسب الموقع.*
- ✓ **برامج التصنع الوطنية أو الجهوية أو المحلية، والتي تسمح بما يلي:**
  - *فحص ترتيبات الوقاية من الخطر الكبير المعني وتحسينها.*
  - *التأكد من جودة تدابير الوقاية وملاءمتها وفعاليتها.*
  - *إعلام السكان المعنيين وتهيئتهم.*

وإلى جانب هذه الجزئيات التي يحددها المخطط العام للوقاية من المخاطر الكبرى، فإنه يجب أيضا أن يشمل المخطط العام للوقاية من الأخطار الكبرى مجموعة من القواعد الأساسية والمتمثلة في:[6]

- ✓ **المنظومة المعتمدة لتقييم الخطر المعني.**
- ✓ **تحديد النواحي والولايات والبلديات والمناطق التي تنطوي على درجات قابلية خاصة للإصابة بحسب أهمية الخطر المعني بالوقاية منه عند وقوعه.**
- ✓ **تحديد التدابير المطبقة في مجال الوقاية والتخفيف من درجة القابلية للإصابة من الخطر الكبير المعني، مع ضرورة توضيح تدرج التدابير في مجال المستقرات البشرية وشغل المساحات، بحسب أهمية الخطر عند وقوعه، ودرجة قابلية الناحية أو الولاية أو البلدية أو المنطقة المعنية بالإصابة.**

وحفاظا على إجراءات السلامة المحددة قانونا وتفاديا لأي تجاوزات تحدث ضررا بسلامة الأفراد وفي إطار احترام القواعد المضبوطة بموجب قوانين البناء والتهيئة والتعمير فإن المشرع الجزائري منع منعا باتا البناء بسبب المخاطر الكبرى خاصة في المناطق التي تصنف قانونا بأنها مناطق ذات خطورة ويتعلق الأمر بـ:[7]

[5]- المادة 19، المرجع نفسه.

[6]- المادة 20، المرجع نفسه.

[7]- المادة 21، المرجع نفسه.

- ✓ **المناطق ذات الصدع الزلزالي الذي يعتبر نشيطا.**
- ✓ **الأراضي ذات الخطر الجيولوجي.**
- ✓ **الأراضي المعرضة للفيضان، ومجاري الأودية والمناطق الواقعة أسفل السدود دون مستوى قابلية الإغراق بالفيضان.**
- ✓ **مساحات حماية المناطق الصناعية، والوحدات الصناعية ذات الخطورة، أو كل منشأة صناعية أو طاقوية تنطوي على خطر كبير.**
- ✓ **أراضي امتداد قنوات المحروقات أو الماء أو جلب الطاقة التي قد ينجر عن إتلافها أو قطعها خطر كبير.**

ولهذا منح المشرع الجزائري لبعض الجهات والمؤسسات الرسمية في الدولية صلاحية العمل على الوقاية من الأزمات والكوارث، بحيث تتولى هذه الجهات مباشرة مهامها سواء على مستوى وطني أو محلي، حيث يتعين على كل سلطة أو هيئة مؤهلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة، واستخدام المعايير التنظيمية والتقنية التي من شأنها أن تستبعد الأخطار التي يمكن أن تعرض أم الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر، أو العمل على الأقل على التخفيف من آثارها ويتعين في هذا الإطار:[8]

- ❖ **على كل وزير السهر على تنفيذ الأحكام القانونية، مع العمل على تحديد نصوص مخطط الوقاية من الأخطار الطبيعية الأصل أو التكنولوجية المنشأ المتصلة بنشاط قطاعه أو عمله بالاشتراك مع وزير الداخلية والجماعات المحلية.**
- ❖ **على كل وال السهر على تنفيذ التدابير والمعايير المحددة في مجال الوقاية من الأخطار والعمل على تطبيقها المحتمل في حال وجود خطر على مستوى البلديات التابعة لولايته.**

وعملا على التطبيق السليم والفعال لهذه الأسس القانونية يستوجب على كل وزير القيام بضبط برنامج دوري مطابق أو برامج دورية مطابقة لجهاز الوقاية المتعلق بقطاعه، ويسهر في هذا الإطار إذا اقتضى الأمر على تنفيذ البرنامج المسطر لقطاعه كل ذلك بالتعاون مع وزير الداخلية والجماعات الإقليمية.

هذا ويدخل في إطار برنامج الوقاية من الأزمات والكوارث ضرورة قيام كل مؤسسة أو وحدة أو هيئة عملا بالبرنامج المنصوص عليه قانونا بوضع مخطط للوقاية من الأخطار والذي يفترض أن يكون مطابقا لأعمالها وللمعايير المقررة ضمن الخطة، وينحصر دور السلطة الوصية في هذه الحالة في السهر على التدخل الفعلي وعلى الضبط المستمر للخطة المأمور بها، ويقوم كل وزير بضبط تدابير تكوين المستخدمين الذين يناط بهم مهمة تنفيذ برامج الوقاية من الأزمات والكوارث، علاوة على ضبط وتنفيذ برامج الإعلام والتوعية بالأخطار المرتبطة بقطاع عمله بالاشتراك مع وزير الداخلية والجماعات المحلية والوزير أو الوزراء المعنيين.[9]

كما تنشأ لدى المؤسسات والوحدات والهيئات العمومية والخصوصية خلية للوقاية من الأخطار، ويتم تكليفها في إطار التنظيم المعمول به وتحت سلطة مسؤول المؤسسة أو الوحدة أو الهيئة العمومية أو الخصوصية بالاتصال مع مصلحة الحماية المدنية المعنية من أجل:

[8] - وهو ما نصت عليه أحكام المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985، ج.ر العدد 36 الصادرة في 28 أوت 1985.

[9] - راجع المواد 07/06/04، المرجع نفسه.

- **تنفيذ خطة الوقاية.**
- **القيام بتسيير مخطط تنظيم التدخلات والاسعافات المقرر قانونا.**

وتتولى بهذا الحماية المدنية المختصة إقليميا مراقبة خطة الوقاية من الأخطار مراقبة دائمة خاصة من حيث مظاهر هذه الخطة والآثار المرتبطة بتنفيذ القوانين والتنظيمات السارية المفعول في هذا الإطار.[10]

ثانيا-الإدارة الالكترونية ضمن استراتيجية مكافحة فيروس كورونا.

تندرج أزمة كورونا ضمن خانة الأزمات الصحية التي تعرف بأنها **"تهديد للحالة الصحية للسكان"** كما أنها **"من الخوف والتوتر والقلق التي تصيب المواطنين نتيجة انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة في ظل استجابة ضعيفة ورعاية صحية غير كافية من أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية"** والتي تعود أسباب نشأتها غالبا إما لأسباب بشرية أو اجتماعية أو اقتصادية وأحيانا أخرى سياسية، خاصة في الدول التي تعاني صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية، وتتميز الأزمة الصحية عن باقي الأزمات والكوارث بجملة من الخصائص أهمها:

- ✓ **المفاجأة.**
- ✓ **قلة الوقت اللازم لمعالجتها.**
- ✓ **عدم وفرة المعلومات عنها خاصة عندما تكون حديثة ومستجدة.**
- ✓ **عدم توافر الإمكانيات اللازمة لاحتوائها ومواجهتها.**

الأمر الذي جعل العمل على مكافحتها والوقاية منها يصطدم بالكثير من العراقيل منها ما يتعلق بإشكالية واقع إدارة الأزمة الصحية في الجزائر من جهة وحداثة وصعوبة احتواء ومعالجة مختلف المستجدات الصحية المتعلقة بانتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) من جهة أخرى، الأمر الذي دفع جميع دول العالم لتجنيد جميع الوسائل الممكنة لمكافحة هذا الفيروس والوقاية منه، بحيث ظهرت الإدارة الالكترونية كوسيلة ناجعة وفعالة في هذا المجال وساهمت مساهمة فعالة في احتواء الكثير من الآثار السلبية لهذه الأزمة الصحية.

وسنحاول من خلال هذه الجزئية توضيح استراتيجية إدارة الازمة الصحية في الجزائر عامة وأزمة كورونا خاصة ثم بيان مستقبل الإدارة الالكترونية في مجال إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

1-استراتيجية إدارة الأزمة الصحية في الجزائر.

تعرف الأزمة الصحية عموما بأنها **"كل ما يصيب المرضى من أمراض نتيجة وجود جراثيم أو ميكروبات تفرزها البيئة المحيطة بهم بسبب عدم توافر مرافق صحية مناسبة كمّا وكيفا"** [11]وتعتبر الأزمات الصحية من أكثر الأزمات شدة وفتكا لكونها غير متوقعة وغير ممكن التحكم فيها، وأفضل مثال عليها هو أزمة فيروس كورونا التي عرفت باسم جائحة

[10]- المادتين 09/08 المرجع نفسه.

[11]-حورية بالأطرش، مسروق فاطمة، **"إدارة الأزمات في مستشفى بوضياف في ظل جائحة كورونا –دراسة ميدانية لعينة من الإداريين، الأطباء والممرضين-"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2020، ص60.

كوفيد 19، وبالتالي تخضع الأزمة الصحية نظرا لخصوصيتها إلى إجراءات وقاية ومكافحة خاصة تتناسب مع خصوصيتها ودرجة خطورتها.

وسنقوم من خلال هذه الجزئية ببيان استراتيجية إدارة الأزمة الصحية في الجزائر من خلال بيان واقع إدارة الأزمة الصحية ثم بيان إطار إدارة الأزمات الحديثة بطرق إدارة الأزمات التقليدية.

1-1-واقع إدارة الأزمة الصحية.

أثبتت أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) أن الجزائر تعاني نقص التكاليف والتنبؤ والوقاية من الأزمات الصحية، الأمر الذي خلق العديد من التحديات التي تهدد إدارة الوقاية من الأزمات الصحية ومكافحتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[12]

1-افتقار الجزائر لمركز عمليات طوارئ خاص بإدارة الأزمات والكوارث ومزود بأجهزة اتصال الكترونية وتكنولوجيات حديثة مناسبة، ما جعل الاستجابة السريعة والمدروسة والفورية شبه معدومة لدى المدراء والمسؤولين، وخلق إشكالية فيما يتعلق بمدى إدراك الإدارة لحجم المشكلة وبالتالي تأخر معالجتها، والتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها واحتوائها قبل الانتشار.

2-نقص مراكز مكافحة الأوبئة والأزمات الصحية خلق تحديات إدارية ومؤسساتية خاصة فيما يتعلق بنقص جمع المعلومات وضعف التكامل بين القطاعات المعنية إلى جانب غياب التوعية الجيدة التي تمارسها وسائل الإعلام والاتصال في مجال الإشهار الصحي الهادف وغياب التنسيق والمشاركة مع كافة القطاعات الوطنية والدولية.

وقد تطور واقع إدارة الأزمات الصحية في الجزائر بعد ظهور وانتشار فيروس كورونا كثيرا، حيث أنه وفي سبيل تحقيق الأهداف العامة لحماية الصحة وترقيتها بما يتناسب والظروف الخاصة لانتشار جائحة كورونا، تم استحداث وكالة وطنية للأمن الصحي، وهي عبارة عن **"وكالة مؤسسة للرصد والتشاور واليقظة والاستراتيجية والتوجيه والإنذار في مجال الأمن الصحي، وتكلف بما يلي:**

1-التشاور مع الهياكل المعنية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها.

2-ضمان تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات وأخطار الأزمات الصحية ومكافحتها.

3-القيام بمهمة المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي وإصلاح المنظومة الوطنية للصحة العمومية". [13]

حيث يتولى إدارة الوكالة الوطنية للأمن الصحي رئيس برتبة مستشار برئاسة الجمهورية، والذي يتم تعيينه بموجب مرسوم رئاسي، كما نص القانون على أن تتوافر الوكالة على أجهزة للاستشارة والتوجيه العلمي واليقظة الاستراتيجية، وتتشكل من شخصيات علمية وخبراء متخصصين يشهد لهم بالكفاءة في مجالات اختصاصهم.[14]

---

[12]-فاطمة صالحي، **"إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة-إدارة أزمة كوليرا نموذجا-"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة"، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يوم 16 ديسمبر 2019.

[13]-المادة الثالثة (03) من المرسوم الرئاسي 20-158 المؤرخ في 13 جوان 2020 المتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي، ج.ر العدد 35 الصادرة في 14 جوان 2020.

1-2-إطار إدارة الأزمات الحديثة بأساليب إدارة الأزمات التقليدية.

نتج عن ظهور أزمات دولية حديثة تتميز بخصائص نوعية مقارنة بالأزمات التقليدية وضوح عجز طرق إدارة الازمات والكوارث التقليدية في الوقاية من هذه الأزمات ومكافحتها، الأمر الذي أصبح يستوجب إعادة تقييم استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث التقليدية، حيث وضّح العديد من الخبراء بعد انتشار وتفشي أزمة كورونا مؤخرا أن العديد من المنظمات قامت بتحديث خطط إدارة الأزمات والكوارث وذلك بهدف التكيف مع الوضع الجديد، خاصة مع ثبوت تطور الأزمات والكوارث في كل مرة بطريقة لا يمكن التنبؤ بها ولا احتواؤها، والتي يعود السبب الأساسي فيها إلى كون المناهج التقليدية لإدارة الأزمات لم تعد كافية للوقاية من الأزمات الحديثة ومكافحتها، وهو الأمر الذي أثبته ظهور فيروس كورونا الذي كشف مدى عجز برامج إدارة الازمات والكوارث التقليدية عن مجابهتها واحتوائها، وهو الأمر الذي جعل من استحداث برامج جديدة لإدارة الأزمات الكوارث حتمية لا غنى عنها في العصر الحالي.

2-مستقبل الإدارة الالكترونية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

ارتبط مصطلح إدارة الأزمات والكوارث ارتباطا وثيقا بالإدارة العامة، لتصبح إدارة الأزمات **"نشاطا هادفا يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها"** [(15)] وقد تزايد دور الإدارة عامة والالكترونية خاصة في مجال الأزمات والكوارث بعد ظهور وتفشي أزمة كورونا التي دفعت العديد من الدول في سعي منها لاحتواء الأزمة إلى تبني إتجاه جديد في إدارة الأزمات يقوم بين الابتكار الإداري والتقني، من خلال تطوير إجراءات تتناسب مع طبيعة الأزمة وتطوراتها ومتطلبات التعامل معها.

وسنقوم من خلال هذه الجزئية ببيان مستقبل الإدارة الالكترونية في إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من خلال تأصيل مفهوم الإدارة الالكترونية،ثم بيان موقع الإدارة الالكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث.

1-2-ضبط مفهوم الإدارة الالكترونية.

إن ضبط مفهوم الإدارة الإلكترونية يستوجب تحديد تعريف واضح لها وبيان مختلف الخصائص التي تتميز بها والتي كانت سببا من توظيفها ضمن استراتيجية مكافحة فيروس كورونا والوقاية منه، وعليه سنقوم من خلال هذا الجزء بضبط تعريف الإدارة الإلكترونيةثم تحديد خصائصها.

أ-تعريف الإدارة الإلكترونية.

يعتبر البنك الدولي من السباقين في وضع تعريف للإدارة الإلكترونية حيث يذهب إلى القول بأنها: "**مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على**

---

[14]-تبينة حكيم، بن ورزق هشام، **"دور هيئات الضبط الإداري في المحافظة على النظام العام الصحي في ظل انتشار جائحة كورونا –كوفيد 19-"**، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، المجلد السادس (06)، العدد الثاني (02)، 2020.

[15]-Jonathan Bundy, « **Crises and Crisis Management Integration** », Journal of Management, Arizona States University, 2017, P02.

الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"[16]

وذهب البعض إلى تعريفها بأنها: **"استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارة الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة"** [17] وهناك من عرفها بأنها: **"العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الاتصال من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة"** [18] وفي تعريف آخر: **"يقصد بالإدارة الإلكترونية تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة تلبي متطلبات جامدة وتعتمد أساسا على عمال المعرفة"**[19]

في حين ذهب البعض إلى تعريفها انطلاقا من طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية تقديمها، فكان تعريفهم بأنها: **"إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، دون أن يضطر العملاء إلى الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترتب عن ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقة"** [20]

كما أنها "**القدرة على توفير الخدمات للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر الانترنت بسرعة ودقة وبتكاليف ومجهود أقل ومن خلال موقع واحد على الشبكة بغرض تعزيز الوصول للحصول على المعلومات وتوصيل الخدمات للمواطنين والهيئات من خلال جعل التفاعل أكثر وسهولة وكفاءة"** [21]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن الإدارة الالكترونية هي **"النسخة المحدثة والمتطورة من الإدارة العمومية التقليدية وتقوم الإدارة الالكترونية على مجموع الوظائف الإدارية التقليدية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة واتصال ورقابة يتم انجاز كافة هذه الوظائف بصورة رقمية الكترونية تقوم بالدرجة الأولى على تقديم الخدمات للمرتفقين عن طريق الانترنت بشكل يساهم في تطوير وتسريع وتيرة الخدمات المقدمة وزيادة كفاءتها وجودتها بعيدا عن المعاملات الورقية التقليدية التي تضطر المواطن الى الانتقال الى مقر الإدارة ومواجهة مشاكل البيروقراطية ورداءة تقديم الخدمات"**[22]

---

[16]- بهلول سمية، **دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص: إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2018/2017.

[17]- هيثم الفلكاوي، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد التاسع عشر (19)، السنة الخامسة، نوفمبر 2002، ص50.

[18]- محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43.

[19]- محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، د.س.ن، ص13.

[20]- علي حسن باكير، **المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث والعشرون (23)، 2006، ص14.

[21]- أحمد إبراهيم حسن، **أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على الخدمات العامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، أكاديمية السادات، 2012، ص80.

[22]- بهلول سمية، **"تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية"**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر 2017، ص738.

ب-خصائص الإدارة الإلكترونية.

انطلاقا من مختلف التعاريف المدرجة أعلاه، تتميز الإدارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص التي جعلتها تدخل ضمن السياسة الدولية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا والوقاية منه والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:[23]

1-تركيز نقطة اتخاذ القرار في مراكز العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

2-التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا وتسهيل متابعة كافة الموارد.

3-تسهيل التواصل الدائم سواء بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية أو بين مختلف الإدارات والمواطنين على اعتبارها إدارة بلا زمان وتفتح مجال التواصل 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي يخفف من البيروقراطية ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

4-المرونة والتنظيم المحكم وهو الأمر الذي يعكسه طابع المؤسسات الإدارية الشبكية والمؤسسات أو ما يصطلح عليه بالمؤسسات الإدارية الذكية باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

5-إضفاء المرونة على التنظيم الإداري وتوفير الخدمات بشكل مباشر والسماح بالتخلص من التبعية الملصقة بالمؤسسات العمومية الإدارية، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق الإدارية وتحقيق نوعية رفيعة في معالجة البيانات وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة.

وبناء عليه فإن الإدارة الإلكترونية تحقق مزيدا من الترابط في إنجاز المعاملات والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية دون الحاجة إلى الانتقال الدائم لمقر الإدارة طلبا للخدمات ما يسمح بتطبيق قاعدة التباعد ويساهم في تقديم الخدمات الإدارية في ظل الحجر المنزلي الصحي الذي فرضته أغلب دول العالم في سعي لاحتواء فيروس كورونا والتقليل من خطر انتقال العدوى وانتشارها، مع الحفاظ في المقابل على مبدأ استمرارية المرفق العام في تقديم الخدمات وتجنب تعطل مصالح الأفراد والمؤسسات على مستوى الإدارة العمومية.

2-2-موقع الإدارة الالكترونية ضمن الاستراتيجية الحديثة لإدارة الأزمات والكوارث.

دفع العمل على مكافحة أزمة كورونا العديد من الدول للسعي لمحاولة إيجاد سبل حديثة لإدارة الأزمات والكوارث تتوافق ومبادئ التباعد الاجتماعي التي فرضها انتشار فيروس كورونا وانتشار سياسة الحجر الصحي التي فرضت من جهة ضرورة تعليق عمل الإدارات والمؤسسات العمومية من جهة وتصادمها مع مبدأ ديمومة واستمرار المرفق العام من جهة أخرى، وهو ما فرض العمل على الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ليتجسد ذلك بتوظيف الإدارة الالكترونية ضمن برامج مكافحة فيروس كورونا والوقاية منه، لتنتقل أغلب الإدارات العمومية إلى استعمال هذا النظام في تقديم

[23]-عشور عبد الكريم، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010، ص17. وراجع في هذا الإطار أيضا:
بهلول سمية، **"البلدية الالكترونية قفزة نوعية لتطوير وعصرنة خدمات الجماعات المحلية"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "الإدارة الالكترونية والجماعات المحلية في الجزائر"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة، يومي 08-09 ماي 2017.

خدماتها لتضمن بذلك بقاء المواطنين في مساكنهم احتراما لإجراءات الحجر الصحي من جهة، وضمان استمرار الإدارة في تقديم الخدمات المكلفة بها من جهة أخرى.

حيث أوضحت إدارة أزمة كورونا الدور المهم الذي تحتله النماذج الحديثة للإدارة والتطبيقات الذكية في إدارة الأزمات والكوارث الدولية المعاصرة، وهو الأمر الذي أوضحته الأوضاع التي شهدتها نظم إدارة الأزمات والكوارث منذ بداية الجائحة، والتي أثبتت الحاجة الملحّة للإدارة لكم كبير ومعقد من البيانات المتداخلة التي تحتاج إلى التحليل والمعالجة السريعة للمعطيات والمعلومات المرتبطة بالأزمة [24] كما أظهرت أزمة فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى تطوير نماذج جديدة لإدارة ومواجهة مختلف صور الأزمات والكوارث المستجدة على اختلاف أشكالها وصورها.

هذا وثبت منذ بداية انتشار فيروس كورونا أنه وبسبب تفعيل إجراءات التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة، وجد العالم نفسه امام ضرورة الاعتماد على نظام الرقمنة من أجل ضمان استمرار العديد من القطاعات خاصة منها القطاعات العمومية التي تقدم خدمات ضرورية للمواطن، ويترتب على توقفها تعطيل مصالحه، حيث أظهر انتشار فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى انتهاج جميع المؤسسات في الدولة العامة منها والخاصة للنظام الالكتروني في تقديم الخدمات للمواطنين الملزمين باحترام شروط الحجر الصحي، وعلى الرغم من أن الكثير من دول العالم قد سارت خوات هامة في مجال التحول الالكتروني، إلا أن انتشار جائحة كورونا أثبتت أن انتهاج نظام الإدارة الالكترونية لم يستعمل بالطريقة المطلوبة التي يفرضها التطور وتحتمها العصرنة في ظل التحدي التكنولوجي الذي يشهده العالم، وهذا ما تجلى من خلال البوابات الرقمية الكثيرة التي اعتمدتها الدولة ضمن برامج تعميم استعمال نظام الإدارة الالكترونية والتي لم تجد التجاوب المطلوب من طرف المواطنين الذين فضلوا الالتزام بالأساليب التقليدية في الحصول على الخدمات في بداية ظهور الجائحة.[25]

ولعل أهم ما تم تسجيله في هذه الفترة أن الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا دفعت جميع دول العالم إلى إعادة النظر في أنماط العمل وتقديم الخدمات العادية والتوجه نحو نظام العمل عن بعد وانتهاج منهج الإدارة الالكترونية الرقمية للحد من وتيرة انتقال الأفراد وما يشكله ذلك من خطر، حيث أن الانتشار الواسع والخطير للفيروس أثبت أن:

- ✓ **جائحة كورونا لم تفرض على الحكومات فقط التكيف مع إجراءات الحجر الصحي للمواطنين، بل دفعت حتى الشركات والمؤسسات الخاصة إلى ضرورة اعتماد نظام العمل وتقديم الخدمات عن بعد، حتى التي لم تكن لديها أي استراتيجية لهذا الخصوص ولم تنتهج نظام الإدارة الالكترونية مسبقا، ما**

[24]-محمد سعد أبو عامود، **"الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 36، العدد 02، (عدد خاص بكوفيد 19)، ص319.

[25]- **"الرقمنة في زمن جائحة كورونا"**، مقال الكتروني متوفر على الموقع: https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/ تاريخ الزيارة: 22 أفريل 2021.

يثبت أن التحول الالكتروني أصبح يشكل ضرورة لضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات التي تحكم المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.[26]

- ✓ **ساهم اعتماد نظام الإدارة الالكترونية مساهمة فعالة في الحد من الاختلاط وتفعيل نظام التباعد الاجتماعي الذي تفرضه الجائحة بصورة تسمح بالوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19) والحد من انتشاره من جهة، مع تمكين أغلب الإدارات والمؤسسات من الاستمرار في تقديم خدماتها عن بعد دون الحاجة إلى التواجد الفعلي للموظفين والمواطنين مع ما تتيحه هذه المنهجية من مساهمة في اختزال الوقت واقتصاد في الجهد والمال، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تحسين الأداء وترشيد الإنفاق.**[27]

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها بيان منهجية إدراج الإدارة الالكترونية ضمن استراتيجية إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث من خلال تحديد دور هذا التطبيق في مواجهة التحديات التي فرضها انتشار فيروس كورونا، وذلك انطلاقا من إشكالية رئيسية حول **كيفية مساهمة نظام الإدارة الإلكترونية في مواجهة تحديات مكافحة فيروس كورونا والحد من انتشارها ضمن استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث** خلصنا في سبيل الإجابة عن هذه الإشكالية إلى أن الإدارة الالكترونية وعلى اعتبارها أحد أهم مداخل الإصلاح الإداري وأحدث صور عصرنة وتطوير الإدارة العمومية قد ساهمت بدور كبير في تطوير وعصرنة نظام إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث، وهو الأمر الذي أثبته التوجه نحو الطريق الرقمي في تقديم الخدمات والحصول عليها الذي فرضه ظهور فيروس كورونا (كوفيد-19) وما ترتب عنه من ضرورة الانتقال إلى التعامل الرقمي نزولا عند مقتضيات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، حيث سجلنا انتقال العديد من الإدارات العمومية في سبيل مواجهة أزمة كورونا إلى التعامل عن بعد من خلال توفير خدمات رقمية ترتب معها تسجيل استعمال واسع لنظام الإدارة الالكترونية مقارنة بما كان عليه قبل ظهور الجائحة، وقد سجلنا في هذا الإطار جملة من النتائج أهمها:

1-تعتبر إدارة الأزمات والكوارث من أهم النظم الواجب على المسؤولين التركيز عليها والعمل على تطويرها بصورة دورية بما يتوافق والتطورات التي يشهدها العالم.

2-نزولا عند مقتضيات كون الإدارة الإلكترونية أهم مداخل الإصلاح الإداري، واعتمادا على التعامل عن بعد الذي بفضله يتم تجنب التعامل المباشر، ومع حقيقة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي الذي فرضه انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وما فرضه من ضرورة التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، وجد المسؤولون أنفسهم أمام حتمية تعميم استعمال

---

[26]- **"الرقمنة في زمن جائحة كورونا"، مرجع سابق.**

[27]- **المرجع نفسه.** وراجع أيضا لتفاصيل أكثر حول أثر جائحة كورونا على النظام القانوني والإداري لدول العالم:

* البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **"حماية الإنسان والاقتصاد: استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)**،تقرير 2020، متوفر على الموقع الرسمي للبنك: www.worldbank.org تاريخ الزيارة: 22 أفريل 2020.

* التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (Covid-19) : إدارة الأزمة"، ITU News magazine، العدد الثالث، 2020، متوفر على الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات: https://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة: 19 أفريل 2021.

* « **The Impact of the Covid 19 Crisis on Constitutionalism and the Rule of Law in Anglophone countries of central and westAfrica »,** Analytical Report, Webinar 28 May 2020, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2020.

نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارات العمومية بما يوفر شروط التباعد الاجتماعي في سبيل الوقاية من فيروس كورونا ومواجهته.

3-الإدارة الالكترونية وإن كانت طيلة السنوات الماضية حتمية فرضت الثورة التكنولوجية تبنيها والعمل بها، إلا أن ظهور وانتشار فيروس كورونا ساهم بصورة كبيرة في تأكيد ضرورة التحول الإلكتروني في نظم تسيير الإدارات العمومية.

4-جائحة كورونا وإن كانت أزمة صحية، إلا أنها كشفت الكثير من الأزمات التي تعاني منها إدارة الأزمات والكوارث في مجال التعامل مع الأزمات الحديثة، وهو ما أثبته الفراغ الكبير الذي سجله المواطن في التعامل مع الإدارات العمومية بداية ظهور الجائحة وانتشارها.

5-على الرغم من المساهمة الفعالة التي سجلناها للإدارة الالكترونية في مجال تطوير وعصرنة نظم إدارة الأزمات والكوارث وما لعبته في الحد من خطورة التعامل المباشر وبالتالي الوقاية من فيروس كورونا ومواجهته، إلا أن تطبيقها بالشكل السليم والفعال لا يزال يسجل نقصا كبيرا سواء بالنسبة للمواطنين أو الموظفين.

ومن هذا المنطلق فإننا حاولنا تسجيل بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في معالجة بعض مواطن النقص والقصور التي سجلناها في مجال استراتيجية ادراج الإدارة الإلكترونية في مجال إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث والتي فرضتها توجهات محاولة مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أهمها:

1-ضرورة عمل الدولة بمختلف هيئاتها ومؤسساتها العمومية على التوجه الجاد والفعال في تبني نظام الإدارة الإلكترونية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات لما أثبتته من كونها حتمية أصبح لا غنى عنها في مجال إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث خاصة منها الأزمات الصحية التي تستوجب ضرورة التباعد الاجتماعي أو الحجر الصحي.

2-الحرص على استحداث نظام وطني لإدارة الأزمات والكوارث يراعى من خلاله تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الوسائل الحديثة لإدارة ومواجهة الأزمات خاصة الصحية منها، لما تشهده الإدارة العمومية من تباين وسائل في مجال توفير الخدمات الالكترونية بين إدارة وأخرى.

3-ضرورة تعاون جميع دول العالم لإعادة النظر في أنماط العمل وتقديم الخدمات العادية والتوجه نحو نظام العمل عن بعد وانتهاج منهج الإدارة الالكترونية الرقمية للحد من وتيرة انتقال الأفراد وما يشكله ذلك من خطر.

قائمة المصادر والمراجع:

1-القوانين:

القانون 04-20، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج.ر العدد 84 الصادرة في 29 ديسمبر 2004.

المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985، ج.ر العدد 36 الصادرة في 28 أوت 1985.

المرسوم الرئاسي 20-158 المؤرخ في 13 جوان 2020 المتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي، ج.ر العدد 35 الصادرة في 14 جوان 2020.

2-الكتب:

1-محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2-محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، د.س.ن.

3-الرسائل الأكاديمية:

1-أحمد إبراهيم حسن، **أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على الخدمات العامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، أكاديمية السادات، 2012.

2-بهلول سمية، **دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص: إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

3-عشور عبد الكريم، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2010.

4-المقالات العلمية:

1-إيثار عبد الهادي محمد، **"استراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، جوان 2011.

2-بهلول سمية، **"تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية"**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر 2017.

3-تبينة حكيم، بن ورزق هشام، **"دور هيئات الضبط الإداري في المحافظة على النظام العام الصحي في ظل انتشار جائحة كورونا –كوفيد 19-"**، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، المجلد السادس (06)، العدد الثاني (02)، 2020.

4-حورية بالأطرش، مسروق فاطمة، **"إدارة الأزمات في مستشفى بوضياف في ظل جائحة كورونا –دراسة ميدانية لعينة من الإداريين، الأطباء والممرضين-"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2020.

5-رشا دريد حنا، **"دور نظم المعلومات الإدارية في إدارة الأزمات-دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الموصل"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2018.

6-علي حسن باكير، **المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث والعشرون (23)، 2006.

7-محمد سعد أبو عامود، **"الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020"**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 36، العدد 02، (عدد خاص بكوفيد 19).

8-هيثم الفلكاوي، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد التاسع عشر (19)، السنة الخامسة، نوفمبر 2002.

5-المداخلات في الملتقيات العلمية:

1-بهلول سمية، **"البلدية الالكترونية قفزة نوعية لتطوير وعصرنة خدمات الجماعات المحلية"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "الإدارة الالكترونية والجماعات المحلية في الجزائر"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة، يومي 08-09 ماي 2017.

2-فاطمة صالحي، **"إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة-إدارة أزمة كوليرا نموذجا-"**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة"، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، يوم 16 ديسمبر 2019.

6-التقارير الدولية:

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **"حماية الإنسان والاقتصاد: استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)**، تقرير 2020، متوفر على الموقع الرسمي للبنك: www.worldbank.org تاريخ الزيارة: 22 أفريل 2020.

2-التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (Covid-19): إدارة الأزمة"، ITU News magazine، العدد الثالث، 2020، متوفر على الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات: https://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة: 19 أفريل 2021.

7-المقالات الإلكترونية:

1-"الرقمنة في زمن جائحة كورونا"، مقال الكتروني متوفر على الموقع: https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7 تاريخ الزيارة: 22 أفريل 2021.

2-Article on Line : https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/crisisvisitedin: 12 janvier 2021.

8-باللغة الأجنبية:

1-Jonathan Bundy, « **Crises and Crisis Management Integration** », Journal of Management, Arizona States University, 2017.

2-« **The Impact of the Covid 19 Crisis on Constitutionalism and the Rule of Law in Anglophone countries of central and westAfrica** », Analytical Report, Webinar 28 May 2020, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2020

وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر بين الواقع والمأمول في ظل جائحة كورونا

Means of electronic payment in Algeria between reality and expectations in light of the Corona pandemic

ط.د. فرحات فاطمة زهرة

جامعة يحي فارس بالمدية

ferhat.fatimazahra@gmail.com

د. هواري صباح

جامعة زيان عاشور بالجلفة

hoda50351@gmail.com

د.بورزق أحمد

جامعة زيان عاشور بالجلفة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وسائل الدفع الالكتروني في ظل التحول الرقمي الذي أصبح أمر ضروري ولابد منه في ظل الأزمة الصحية التي أصابت العالم من خلال انتشار جائحة كورونا، وتوضيح مدى مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في الوقاية والحد من انتشار هذا الوباء، وواقع عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر في هذه الفترة وأثر هذه الجائحة في تطور وسائل الدفع وزيادة إقبال العملاء على استخدامها وتعميمها.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الدفع الالكتروني، كورونا.

Summary :

This study aims to highlight the importance of electronic payment methods in light if the digital transformation that has become a necessary and imperative in light of the health crisis that hit the world through the spread of the Corona pandemic, and to clarify the extent of the contribution of electronic payment methods in preventing and limiting the spread of this epidemic, and the reality of electronic payment processes In Algeria during this period and the impact of this pandemic on development of payment methods and the increase in customers demand for their use and their popularization.

Keywords: Digital transformation, Online payment, Corona

مقدمة:

يعتبر التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية من أهم المتغيرات التي ساهمت في التحول الرقمي وإحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد العالمي بمختلف قطاعاته ونشاطاته، وقد برزت هذه التغيرات بشكل واضح وجلي في القطاع المصرفي حيث اهتمت البنوك إهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية من أجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك، وذلك بخلق وسائل جديدة للدفع والأداء فاقت في أهميتها التقليدية المعروفة والتي أُطلق عليها وسائل الدفع الالكتروني والتي تتميز عن وسائل الدفع التقليدية في كونها تسير إلكترونيا ولا وجود فيها للقطع النقدية ولا الورقية أو الحوالات، وقد عملت الجزائر على النهوض والارتقاء بنظامها المصرفي وتطويره إلى مستوى التطورات الحاصلة في العالم وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الالكتروني بل وأيضا من رفض المتعاملين بها الذين لم يعتادو عليها ولم تكسب ثقتهم بصفة مطلقة كما هو حاصل في ظل التعامل بوسائل الدفع التقليدية التي كان بإمكانهم من خلالها إتمام تعاملاتهم بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي أدى إلى تبني الجزائر عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق إنطلاقا من سنة 2005 في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها متضمنة بذلك الخطوات الاولى نحو تطبيق وسائل الدفع الالكتروني.

إلا أن الأزمة الصحية التي شهدها العالم من إنتشار وباء فيروس كورونا المستجد بسرعة مذهلة الذي أحدث تأثرا كبير على الأنظمة الصحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول سواء المتقدمة منها أو غيرها وقد صنفته منظمة الصحة العالمية كوباء عالمي بعد انتشاره في العديد من دول العالم إن لم يكن أغلبها، الأمر الذي أدى بالدول إلى تضافر الجهود من أجل حماية الأفراد وكذا الحد من انتشاره من خلال فرض إجراءات وتدابير وقائية وما رافقه من وقف لمختلف النشاطات، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية وقصد مواجهة هذه الجائحة لجأت مختلف الدول إلى سياسات دعم مالي خصوصا قطاع الصحة بعد أن أصبح التعايش مع الفيروس أمراً حتمياً، لكن إحدى أهم التوجهات العالمية في هذا الإطار كانت تعزيز وتشجيع الرقمنة وتسريع استخدام الادوات الرقمية في جميع القطاعات التي أشرنا لها سابقا، وفي القطاع المصرفي لجأت معظم البنوك في الدول المتضررة من هذه الجائحة بتوصية عملائها بضرورة استخدام وسائل الدفع الالكتروني بدلاً من الدفع التقليدي وتحفيزهم من خلال تبيين مزايا هذه الوسائل ولاسيما في ظل هذه الأزمة العالمية.

وتعتبر الجزائر من الدول المتضررة بهذا الوباء، وأمام هذا الوضع المتأزم ومع تزايد عدد الاصابات المؤكدة وارتفاع الوفيات، إضطرت الجزائر إلى وضع العديد من التدابير الوقائية والتعليمات الصحية من أجل حماية الأفراد والحد من انتشار فيروس كورونا وتقليل أضراره واحتواءه كفرض الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف لجأت من خلال مؤسسة بريد الجزائر إلى تشجيع الأفراد على استخدام وسائل الدفع الالكتروني من خلال توعية الأفراد بضرورة استخدامها لحماية صحتهم باعتبار أنها تساهم في الحد من انتشار الفيروس وفي الوقت ذاته من أجل تعميم وتطوير خدمات الدفع الالكتروني وترقيتها.

وعلى ضوء ما سبق تتضح ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما مدى تأثير أزمة كورونا العالمية على تطور وزيادة استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؟

أولاً- مفهوم وأنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، لتتخذ أشكالا عديدة على مر الزمن، بدءا بالنقود التقليدية مرورا بالشيكات إلى أن وصلت في الوقت الحالي بفضل التطور التكنولوجي إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم وسائل الدفع الالكتروني وأهم أنواعها.

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

أ- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني: هناك عدة تعريفات لوسائل الدفع الإلكتروني، حيث عرفها بعض الفقه بأنها: « النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية، أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة كآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن»[1]، كما عُرفت بأنها : « وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة »[2].

كما عرفت بأنها: « منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة »[3]، وهناك من عرّفها بأنها: « عبارة عن الأدوات التي تقوم المؤسسات المالية والبنوك بإصدارها للعملاء بحيث تضمن انتقال الأموال التي هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة من طرف إلى طرف آخر بشكل إلكتروني باستخدام التقنيات الحديثة المعدة من طرف مصدر هذه الأدوات »[4].

وعرّف المجلس الاقتصادي الفرنسي الدفع الالكتروني بأنه: « مجموعة التقنيات الإعلامية ، المغناطيسية أو الالكترونية... الخ تسمح تحويل الأموال دون دعامة ورقية و التي ينتج عنها علاقة ثلاثية مابين البنك ، البائع والمستهلك»[5].

أما تشريعيا فقد عرّفها المشرع التونسي بأنها « الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات »[6].

---

[1] - محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 178.

[2] - سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص347.

[3] - سالية فاروق هباني، وسائل الدفع الإلكتروني الأشهر والأوسع نطاقا، مجلة المصرفي، المجلد 2018، العدد 88، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ، 2018، ص34.

[4] - عبد العزيز صحراوي. فائزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid-19 بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد3، 2020، ص111.

[5] - TOERING Jean Pierre et BRION François , les moyens de paiement ,Edition que sais –je ? 1ère édition ,Paris , 1999,p32.

[6] - الفصل الثاني من القانون التونسي للمبادلات و التجارة الالكترونية رقم 83 لسنة 2000 المؤرخ في 09 أوت 2000، المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 64 لسنة 2000.

أما عن المشرع الجزائري فقبل صدور القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية [7] عرّفها في المادة 69 من القانون رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض حيث جاء فيها بأنها: « تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[8]، وهو نفس التعريف الذي أورد المشرع قبل التعديل [9] لكن مع تعديل طفيف من خلال ادراج مصطلح" سند "عوض مصطلح" شكل ».

وبصدور القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية نص المشرع صراحة بإمكانية أن يكون الدفع الكترونيا كما أعطى هذا القانون مفهوما لوسيلة الدفع الالكتروني ، في الفقرة الخامسة من المادة السادسة منه ، حيث جاء فيها أن وسيلة الدفع الالكتروني هي « كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به ، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة الكترونية»، و يلاحظ على هذا التعريف اتسامه بأنه واسع بحيث اعتبر وسيلة الدفع الالكتروني كل وسيلة تسمح بإجراء الدفع شريطة أن يكون مرخصا بها قانونا ، كما يستوي في ذلك أن يكون الدفع عن قرب أو عن بعد.

كما اعترف القانون رقم 04/18 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية[10]، بتقنية التحويل الالكتروني للأموال ، حيث نصت المادة 4/46 منه على أنه: « يتم كل تحويل للأموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية أو الالكترونية .. »، كما سمح ذات القانون بإمكانية تحويل الأموال عن طريق الاتصالات الالكترونية ، وهو ما أفادت به المادة 60 منه. حيث جاء في نصها أنه : « يمكن أن ترسل الأموال ضمن النظام الداخلي بواسطة الحوالات الصادرة عن بريد الجزائر و المحولة بالبريد أو عن طريق الاتصالات الالكترونية ».

وعليه يمكننا تعريف وسائل الدفع الإلكتروني بأنها: كل الوسائل والأدوات التي تُمكن الأشخاص من تحويل الأموال عبر تقنية إلكترونية »..

ب- أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

إذا كان لظهور النقود الأثر الكبير في تحويل اهتمامات المستهلكين الشرائية، وتعديل طرق التعامل مع قدراتهم المادية، فان وسائل الدفع الالكتروني من شأنها أن تثير المزيد من الاهتمام لدى الأطراف المنضوية في العلاقة التي تنشأ نتيجة التعامل بها.

وما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ينشأ الدفع الالكتروني في ظل النظام الرقمي و المعالجة الالكترونية للبيانات ، و هذا بعد أن كانت الدعامة الورقية هي الوسيلة المستعملة في كافة العلاقات و المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين.

نظرا لدولية شبكة الانترنت ، فيفترض أن وسائل الدفع الالكتروني المستعملة من خلالها تتميز بالطبيعة الدولية أيضا ، فتحظى بقبول جميع الدول . أي أن صفة دولية العقد الالكتروني ، و لا ماديته تمتد إلى تقنية الدفع الالكتروني .

[7] - القانون رقم 05/18 الصادر في 10 ماي سنة 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر عدد 28 المؤرخة في 16 ماي 2018.

[8] - القانون رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج،ر عدد26 .

[9] - الأمر رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج،ر عدد16 .

[10] - القانون 04/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ، ج ر95 ، .مؤرخة في 13 مايو 2018.

فوسيلة الدفع الالكتروني تستجيب لهذه السمة ، حيث أنها تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد ، فيتم الدفع من خلال إعطاء أمر الدفع الذي يتم وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد[11].

يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد[12].

كما تتسم وسائل الدفع الالكتروني بالسهولة واليسر في الاستخدام، وتمنح الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة[13].

بالإضافة الى ذلك، فان وسائل الدفع الالكترونية تساعد المستهلكين على توفير الوقت من خلال اجرائهم عمليات الدفع .فالمتسوقون الذين يستخدمون وسائل الدفع الالكترونية يكملون مشترياتهم في وقت أسرع مقارنة بمستخدمي وسائل الدفع التقليدية .ويعتبر كسب الوقت أهم عندما يشتري المستهلكون أكثر من سلعة واحدة.

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

2- أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، غيّرت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل الكترونية، تعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر الإنترنت من أهمها نذكر ما يلي:

أ- البطاقة البنكية:

تتمثل البطاقات البنكية في بطاقات صغيرة يمكن حملها في الجيب تحتوي بداخلها على شريحة الكترونية تخزن فيها مجموعة من البيانات المتعلقة برقم الحساب، الرصيد، الرقم السري... إلخ يمكن لصاحبها استخدامها لسحب الأوراق النقدية من إحدى الصرافات المعتمدة أو استخدامها كوسيلة دفع في المحلات التي تعتمدها من خلال سحب الأموال من رصيد صاحبها، وعلى العموم تنقسم البطاقات البنكية إلى نوعين: البطاقات الائتمانية والبطاقات غير الائتمانية.

أ-1- البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان قرض، وتنقسم بدورها إلى:

[11] - هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الالكتروني –دراسة مقارنة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكربلقايد تلمسان، 2019، ص36.

[12] - صلاح الياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص10.

[13] - منصوري الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني – عوامل الانتشار وشروط النجاح-، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص4.

- البطاقة المدنية: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدنيا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم عملية التسوية، فعملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة[14].

- بطاقة الخصم الفوري: يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط، إذ يشترط لإصدار هذه البطاقات أن يكون للعميل له حساب في المصرف فيه رصيد إذ يستطيع المصرف المصدر لهذه البطاقة أن يخصم منه ما يحصل عليه حامل البطاقة عند استعمالها ويجب أن لا ينقص رصيد حسابه من المبلغ الذي يمكن أن تؤمنه بطاقة الائتمان أي الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في المصرف، وبذلك يكون رصيد الحساب المصرفي أشبه ما يكون بضمان نقدي فالمصرف لا يقدم لحامل البطاقة قرضا ولا يسمح له باستعمالها إلا في حدود رصيده وكلما قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم المصدر لها بالمصرف بالسحب مباشرة من حسابه لتسديد قيمة فاتورة مشترياته التي تصل إلى المصرف من طرف التاجر ومن الواضح أن هذه البطاقة تشبه كثيرا الشيك الذي يستحق الدفع لمجرد الإطلاع عليه والتاجر يقبل قيمة البضائع أو الخدمات بمجرد الإطلاع على البطاقة[15].

- بطاقة الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية، يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، و لإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها و هكذا[16].

- بطاقة السحب الآلي: تخول هذه البطاقة لصاحبها إمكانية سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال أجهزة خاصة حيث يقوم العميل بإدخال بطاقته إلى جهاز الحاسب الآلي الذي يطلب منه إدخال رقمه السري وتحديد المبلغ الذي يريد سحبه لتتم عملية صرف المبلغ المالي ويسجل هذا المبلغ في الجانب المدين من حساب العميل مباشرة[17].

- بطاقة الحسم: هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو ، في عمليات شراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا[18].

---

[14] - حميد فشيت.حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص4.

[15] - علي محمد أحمد، أبو العز، التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر .والتوزيع، الأردن،2008 ، ص233.

[16] - حميد فشيت.حكيم بناولة، المرجع السابق، ص4.

[17] - فريد النجار " الإقتصاد الرقمي ، الإدارة الإلكترونية وإعادة هيكلة الإستثمار، البورصة والبنوك الإلكترونية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص185.

[18] - سمية عبابسة، المرجع السابق، ص348.

أ-2- البطاقات الائتمانية: لا تختلف فكرة البطاقة الائتمانية كثيرا عن البطاقة غير الائتمانية في طريقة الاستخدام والاعتماد من قبل المشتري إلا أنها تمنح مرونة أكثر لصاحبها في تسوية تعاملاته التجارية، ويمكن تعريفها على أنها بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص لهم حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة على ائتمانا مجانيا متفق عليها مع المصرف على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة ائتمانا مجانيا يقومون سداده بعد مدة، ويطلق لفظ بطاقة الائتمان والتي تعبر عن لفظ ائتمان واعتماد وهناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية أهمها[19]:

- بطاقة فيزا Visa Card : هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزءا من الالتزامات خلال هذه المدة وتسديد البقية بعد ذلك، تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات إنتشارا على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآلي.

- ماستر كارد Master Card: تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها، تتعامل أيضا مع عدة منشآت ومحلات تجارية، لها عدة أشكال أهمها :ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد رجال الأعمال..

- بطاقة أمريكان إكسبريس American Express: هي بطاقة ائتمان لكنها غير متجددة، فهي ليست لها حد صرف، ويكون المبلغ الكلي المحمل على البطاقة مستحقا عند نهاية فترة السداد، أي ينبغي تسديد الالتزامات المادية لهذه البطاقة خلال مدة السماح، وبخلاف ذلك فإنه لن يجري تجديد هذه البطاقة لمدة جديدة، وهي أنواع :الخضراء، الذهبية، والماسية حيث يمنح كل نوع لقطاع معين من الزبائن المستفيدين.

ب- البطاقة الذكية: تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الإسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية، وهي بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس[20].

ج- النقود الإلكترونية: يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد الأشخاص ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وقد تنوعت وتطورت بشكل متلاحق ، وعرّفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي سنة 1982 بأنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا، والتي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتحرير أوراق، والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد والحائز[21].

[19] - سمية عبابسة، المرجع نفسه، ص ص 347 348.

[20] - منصوري الزين، المرجع السابق، ص4.

[21] - لعلاوي نوري. حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد12، 2020، ص45.

د- الشيكات الإلكترونية: يعرف الشيك الالكتروني بأنه: « النسخة الالكترونية للشيك التقليدي الذي تم تطويره عبر شبكة الانترنت، وله استخدام مشابه للشيك الورقي »[22]، ويعتبر الشيك الالكتروني المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإ عادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك، ليكون دليلا على أنه قد تم صرفه فعلا ويمكن لمستلمه أن يتأكد أنه قد تم فعلا تحويل المبلغ لحسابه[23].

وتستخدم هذه الشيكات في اتمام عمليات السداد بين طرفي التعامل من خلال وسيط الكتروني حيث تقوم شركات الخدمات المالية التكنولوجية بإصدار هذا النوع من الشيكات، كما تقوم بتحويل أمر الدفع من موقع رقمي إلى البنك الذي يملك فيه العميل حسابه الجاري، كما يقوم بتظهير الشيك وإرساله الكترونيا لتسوية المعاملات وإجراء المقاصة[24].

هـ- التحويل المالي الالكتروني: هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر؛ أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين[25].

و- السفتجة الالكترونية: ظهرت نتيجة رغبة البنك المركزي الفرنسي الاستفادة من تقنيات المعلوماتية الحديثة والتجهيز الالكتروني، خاصة في ظل استخدام الحاسب الآلي للمقاصة على مستوى هذا البنك، ويرجع تاريخ بدء العمل بهذه الورقة الالكترونية إلى الثاني من جويلية لسنة ألف وتسعمائة واثنان وثمانون من طرف لجنة GILLET، من هنا انطلق استخدام الأوراق التجارية الالكترونية[26]، وتعرف السفتجة الإلكترونية على أنها : « محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث المستفيد لدى الإطلاع أو في تاريخ معين ».

ز- المحافظ الالكترونية: والمعروفة أيضا بالمحفظة الرقمية (e.portfolio)وهي عبارة عن مجموعة من ادلة الكترونية يجمعها ويقوم بإدارتها من قبل المستخدم على شبكة الانترنت، وقد تتضمن هذه الادلة الالكترونية نص تم إدخاله، وملفات الكترونية، وصور ووسائط متعددة ، ومقالات ومدونات[27].

---

[22] - شريف هنية، الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد19، ص304.

[23] - سمية عبابسة، المرجع السابق، ص349.

[24] - زحوفي نور الدين. زمالة عمر، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد01، العدد01، 2018، ص ص 253 254.

[25] - سمية عبابسة، المرجع السابق، ص349.

[26] - زحوفي نور الدين. زمالة عمر، المرجع السابق، ص254.

[27] - بحماوي الشريف. سليماني مصطفى، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد السابع، سبتمبر 2017، ص144.

وتحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية ومعلومات اتصال المالك، تتمثل مهمتها في العناصر الموالية[28]:

- توفير مكان آمن لتخزين بيانات بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني؛
- حل مشكلة الدخول المتكرر على معلومات السحب والسداد وملء النماذج في كل مرة عند الشراء.

وتضم نوعين من المحافظ[29]:

المحفظة الالكترونية Server-side : وهذا النوع من المحافظ يخزن معلومات العميل أو المستهلك على سيرفر يسمى Romote serverلدى تاجر معين او ناشر محفظة، وتخزن معلومات المستهلك على كومبيوتر المستهلك نفسه ،مما ينقل مسؤلية المحافظة على سرية البيانات إلى المستخدم، إلا أن هذه المحفظة قد تحوي مخاطر كشف المعلومات الشخصية للمستخدمين إذا ما اخل سرفر SERVER العميل بأمانه، بما فيها أرقام وبيانات بطاقات الائتمان ، رغم أنها تستخدم أنظمة امن قوية.

المحفظة الالكترونية Client-side: وهذا النوع من المحافظ ، ظهرت قبل النوع الأول Server- side ، ويتم تركيبها على الكمبيوتر الخاص ويتم تخزين المعلومات بها لمرة واحدة فقط ، ومن عيوبها انها غير محمولة ،إذ لا يمكن استعمالها عند الشراء من مكان بعيد عن مكان وجود الكومبيوتر المحتوي على المحفظة ، إذن فلا تعطي الحرية لمستهلكي الانترنت للتسوق والشراء من أي مكان.

ثانيا: أثر جائحة كورونا على وسائل الدفع الالكتروني

واجه العالم أزمة صحية خطيرة بفعل التفشي الخطير لما يسمى كوفيد 19 أو كورونا التاجي أو فيروس كورونا المستجد والتي أطلق عليها جائحة كورونا[30]، خلف الخوف في حياة الأفراد حيث تتخطى آثارها السلبية الخسائر البشرية المتمثلة في الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفيات لتمتد وتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة ، وجاءت وسائل الدفع الالكتروني التي انتشرت بشكل ملفت خلال السنوات الأخيرة في وقتها لتقدم حلا سريعا في ظل الانتشار الكبير لفيروس كورونا واللجوء إلى سياسات الغلق وفرض الاجراءات والتدابير الوقائية كالحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وحظر التنقل.

1- تأثير فيروس كورونا على النقود الورقية والعملات المعدنية:

كان ومازال يشكل التعامل بالنقود جزءاً أساسيا من حياة الناس حيث يعتبر المال من أسرع الأشياء تداولاً خلال اليوم الواحد، فتنتقل بين الأفراد ملايين العملات النقدية يومياً مما يجعلها أماكن مناسبة لتواجد الفيروسات التي تعلق على سطحها بسهولة، سواء كانت هذه النقود ورقية أو معدنية؛ حيث حذرت منظمة الصحة

[28] - زحوفي نور الدين. زمالة عمر، المرجع السابق، ص253.

[29] - بحماوي الشريف. سليماني مصطفى، المرجع السابق، ص145.

[30] - يشير مصطلح كوفيد-19 إلى المرض الذي يسببه الفيروس التاجي المستجد لعام 2019. وقد صيغ الاسم بالشكل التالي: "كو" من كلمة كورونا (تاجي)، و "في" من فيروس، و "د" من كلمة مرض disease بالإنجليزية. وهذا المرض تسببه سلالة جديدة من الفيروسات التاجية تم التعرف عليها لأول مرة في ووهان في الصين.وقد وصفت منظمة الصحة العالمية داء كوفيد-19 على أنه جائحة وهذا اعتراف باتساع مدى الانتشار الجغرافي للمرض. مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): ما الذي ينبغي أن يعرفه الآباء والأمهات، تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 23:00، على الموقع الالكتروني: https://www.unicef.org/ar/

العالمية من أن الأوراق النقدية يمكن أن تنقل الفيروس، ونصح متحدث باسم المنظمة باستخدام اختيارات الدفع الخالية من التلامس متى كان هذا ممكناً للحد من الخطر[31].

كما أشار خبراء روس إلى أن الأوراق النقدية والعملات المعدنية يمكن أن تكون ناقلا بارزا لفيروس كورونا المستجد وعاملا مهما في انتشاره، حيث أشارت هيئة حماية المستهلك في روسيا إلى أن هذا الفيروس يمكن أن يبقى نشيطاً على الأوراق النقدية لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أيام كما أوصت هذه الهيئة بأخذ التدابير المناسبة بعد استخدام النقود بتعقيم اليدين وعدم لمس الوجه قبل التطهير، وكشفت أيضا أن الفيروس يعيش على الأسطح البلاستيكية حتى تسعة أيام لذا حذرت من أن استخدام الصرف الآلي وكتابة الرقم السري يمكن أن ينقل العدوى ونصحت باستخدام الدفع الالكتروني وشددت على تعقيم الهواتف الذكية باستمرار.

وقد اختلفت الآراء والدراسات البحثية حول مدى انتقال الفيروس عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية إلا أنها الإجماع العام بين الخبراء العالم هو أن انتقال هذا الفيروس يتم بلمس الأشياء التي يتم التعامل معها بشكل متكرر بما فيها النقود الورقية والعملات المعدنية، ورغم أن خطر انتقال فيروس كورونا عبرها يعتبر ضئيل مقارنة بطرق انتقال أخرى ولم إثباته بعد، الأمر الذي فرض العمل على اتخاذ إجراءات إحترازية أثناء التعامل مع النقود من أجل الحد من المخاطر التي قد يسببها التلامس المباشر معها وخاصة فيما يتعلق بصحة الأفراد.

2- دور جائحة كورونا على تطور عمليات الدفع الالكتروني

رغم الوضع الصحي والاقتصادي الاستثنائي بسبب الوضع الوبائي الناجم عن كوفيد 19 والخطر المحدق بالبشرية من انتشار هذا الفيروس الفتاك الذي دفع إلى فرض الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي وتقييد التنقل كإجراء احترازي ضد انتشاره، إلا أن هذا الفرض أدى إلى انتعاش التجارة الالكترونية والمعاملات والدفع، حيث من بداية الأزمة إزداد إقبال العملاء واستخدامهم الدفع الالكتروني كبديل عن الدفع التقليدي إذ دفعت جائحة كورونا الأفراد إلى استخدام البدائل المصرفية عبر شبكة الانترنت أو عبر الهاتف المحمول عوض مواجهة طوابير طويلة عند الموزعات الآلية للنقود أو الوكالات البنكية[32]، وكذلك رغبة في تجنب استخدام النقود التقليدية التي يسود الاعتقاد بأنها أحد وسائل انتقال العدوى وانتشار الفيروس، فيما تلجأ العديد من الأسواق والمحلات التجارية إل عدم قبول النقود وإلزام زبائنها بالدفع الالكتروني أو من خلال البطاقة البنكية لضمان تقليل الملامسة عبر تداول الأوراق النقدية أو العملات المعدنية، رغم صدور دراسة حديثة عن بنك إنجلترا تشير إلى أن خطر الإصابة بفيروس كورونا من الأوراق النقدية منخفض[33].

حيث توفر منصات الدفع الإلكتروني العديد من المزايا بالنسبة للعملاء و كذا البنوك، وأشار تقرير World Retail Banking أن جائحة كورونا ساهمت في تسريع التحول إلى منصات الدفع الإلكتروني و توجيه العملاء نحو الدفع

---

[31] - كورونا ينتقل عبر الأوراق المالية..هل يعني هذا أنه فيروس خارق لا يموت بسهولة؟ 2020/03/06، ، تم التصفح بتاريخ 2021/04/19 على الساعة 17:00، على الموقع : https://www.almanar.com.lb/

[32] - كرغلي أسماء. بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد25، 2021، ص374.

[33] - كورونا يُنعش الدفع بالبطاقة والغالبية لن تعود ل "الكاش"، 2020/12/28، تم التصفح بتاريخ 2021/04/20 على الساعة 12:00، على الموقع الالكتروني: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2020/

الإلكتروني، حيث أظهر هذا التقرير أن 57 % من العملاءأصبحوا يفضلون الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت مقابل 49% قبل هذه الجائحة، كما أن 55% من العملاء أصبحوا يفضلون تطبيقات الهاتف المحمول المصرفية مقارنة ب 47 % سابقا ، كما أن 21 % من العملاء أصبحوا يفضلون روبوتات المحادثة والمساعدة الصوتية عند التفاعل مع البنوك مقارنة ب 15% قبل هذه الجائحة، وتثير التغيرات في الاستجابة لعمليات الدفع الالكتروني خلال جائحة كورونا السؤال فيما إذا كانت المجتمعات الحديثة تتجه نحو مجتمعات غير نقدية، ففي دراسة حديثة عالمية قامت بها شركة ماستركارد Mastercard شملت مستهلكين في العديد من الدول، توصلت إلى أن 79% أن المستهلكين أصبحوا يستخدمون المدفوعات الالكترونية غير التلامسية[34].

وقد أظهرت جائحة كورونا الأهمية البالغة لخدمات الدفع الالكتروني إضافة لأهميته التي تم ذكرها سابقا، وذلك من خلال الظروف الاستثنائية الراهنة، حيث ازدادت أهميته حفاظا على الصحة العمومية، إذ يقلل من تواجد الأفراد في مقرات البنوك ومراكز البريد ومختلف الفضاءات التجارية وتفادي الاحتكاك، كما يساعد على تفادي استخدام النقد وتداوله باعتباره ناقلا للعدوى ، كما يقلل من الخروج لدفع الفواتير وغيرها من الالتزامات باعتبار ذلك يتم من المنازل[35].

وأشارت الدراسات إلى أن الزيادة في اعتماد الدفع الالكتروني – لاسيما الدفع عبر الانترنت- في ظل هذه الجائحة والقيود الصحية المفروضة في ظلها قد يؤدي إما إلى إحداث تغيير إيجابي على المدى المتوسط والطويل مما يشكل نقطة تحول في مجال الدفع الالكتروني، لأن التجربة تؤدي إلى إدراك المزايا ومن ثم الاستخدام المستمر؛ أو قد يكون لجوء الأفراد إلى الدفع الالكتروني في ظل هذه الجائحة اتجاها عابرا بسبب إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي فقط[36].

كما ساهمت هذه الجائحة بشكل كبير في تطوير خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر حيث ساعد على تسريع خطط الرقمنة، فقد عرفت عمليات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة وإقبالا لافتا لزبائن بريد الجزائر ففي سنة 2020 خصوصا في ظل جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي الذي فرضت شروطها على الجميع وجد المواطن نفسه مضطرا للعمل بهذه الخدمات الذي اكتشف أيضا جديتها ونجاعتها، إذ انتقل العديد من المواطنين إلى وسائل الدفع الالكتروني وغيره من المعاملات الرقمية لتلبية العديد من الخدمات كما كان لهذه الجائحة تأثير إيجابي في توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة لاسيما الدفع الالكتروني لتسهيل الحياة اليومية[37].

[34] - كرغلي أسماء. بلوناس عبد الله، المرجع السابق، ص374.

[35] - لعلاوي نوري. حماني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص49.

[36] - كرغلي أسماء. بلوناس عبد الله، المرجع السابق، ص ص 374 375.

[37] - كورونا يطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر،2021/01/14، تم التصفح 2021/04/20 على الساعة 22:00، على الموقع الالكتروني: https://alarab.co.uk/.

كما كان لمؤسسة بريد الجزائر[38] دور كبير في استخدام الدفع الالكتروني وبذل الجهود في تحسين خدماتها كما اتخذت جملة من التدابير على مستوى مكاتبها من أجل ضمان استمرارية الخدمة، وحماية مستخدميها وزبائنها من تفشي فيروس كورونا حيث قامت بتزويد الموزعات الآلية للأوراق النقدية بالسيولة اللازمة واستغلالها 24 ساعة/24 و7 أيام /7 والتطهير الدائم والمستمر لمكاتب البريد والشبابيك الآلية (GAB) وكذا السيولة النقدية والتشجيع على الدفع باستعمال أجهزة الدفع الالكتروني (TPE) لبريد الجزائر، وعدم تداول السيولة ويمكن أيضا استغلال أجهزة الدفع الخاصة بالبنوك وكذا التشجيع على استعمال واستغلال الخدمات المتوفرة عن بعد عبر تطبيق بريدي موب وعبر المواقع الالكترونية: E-CCP، بريدي ويب، وبوابات الدفع الالكتروني[39].

وفي إطار المجهودات المبذولة لمكافحة جائحة كورونا والتدابير الوقائية وكذا تشجيع عملية الدفع الالكتروني وتعميمها في كل المجالات قامت مؤسسة بريد الجزائر بتنصيب أجهزة نهائيات الدفع الالكتروني بصفة مجانية على مستوى الصيدليات والمحلات التجارية حيث طرحت هذه الخدمة لفائدة كل التجار ابتداء من التاجر البسيط إلى المؤسسات ذات الطابع التجاري العمومية والخاصة، كما دعت التجار إلى التقرب من مصالحها الإدارية للحصول على أجهزة نهائيات الدفع الالكتروني مجانا، وذلك لتمكين المواطنين من الاستفادة من هذه الخدمة على كل المستويات[40].

كما سهلت المؤسسة إجراءات الحصول على البطاقة الذهبية[41] في آجال قليلة جدا من خلال طلبها على شبكة الانترنت والذهاب لسحبها عند تلقي رسالة نصية قصيرة على الهاتف المحمول للمعني بالأمر، كما أطلقت مؤخرا خدمة إيصال البطاقة لأصحابها، تسمى بالخدمة الممتازة، تتمثل في صناعة البطاقة وإصدار الرمز السري في نفس اليوم الذي طلبت فيه وتوصيلها للمعني في حدود 05 أيام فقط كما يمكن حاليا استخدامها في الموزعات الآلية الخاصة بالبنوك، لأنه تم ربط شبكة البريد بالشبكة البنكية، أما بالنسبة لتجديدها فيكون ببصفة آلية ويمكن

---

[38] - تُعد مؤسسة بريد الجزائر من كبرى المؤسسات الناشطة في السوق الجزائرية بمختلف أصناف خدماتها ومنتجاتها، وتطويرها يُعد بمثابة أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تأسست بموجب القرار رقم 2/43 في 14 جانفي 2002 وأعلن رسميا عن إنشائها كمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي حسب المادة 12 من القانون رقم 03/2000 في 15 أكتوبر 2002، وما يميز مؤسسة بريد الجزائر أنها أحد مؤسسات الخدمة العمومية والتي لها حماية شبه كلية من الدولة توفر هذه المؤسسة صنفين من الخدمات: الخدمات البريدية والتي لا تزال تحتكرها في السوق الجزائرية والخدمات المالية والذي هو محور دراستنا هذه، وفي إطار رقمنة وعصرنة خدماتها المالية لمواكبة التطورات العالمية خاصة في مجال المدفوعات الالكترونية قامت مؤسسة بريد الجزائر في يناير من سنة 2017 بالإطلاق بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية، وتهدف هذه الخطورة إلى تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني متعدد القنوات من خلال الاستعمال المتلازم لمختلف الآلات الأوتوماتيكية (الشباك الآلي البنكي GAB وأجهزة الدفع الالكتروني TPE)، والدفع عبر الانترنت وكذا الدفع باستعمال تطبيقات الهاتف النقال (بريد، تقديم المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والاقتصادي. عبد العزيز صحراوي. فائزة لعراف، المرجع السابق، ص ص 314 315.

[39] - بريد الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات للحد من انتشار الوباء، 2020/03/22، تم التصفح بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 15:00، على الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com/ .

[40] - محمد دهيليس، من خلال منح أجهزة نهائيات الدفع الالكتروني مجانا للتجار... مؤسسة بريد الجزائر تعمل على تشجيع عملية الدفع الالكتروني، 2020/07/22، تم التصفح بتاريخ 2021/04/22 على الساعة 22:00.على الموقع الالكتروني : https://bladi-info.dz/،

[41] - تعرف البطاقة الذهبية أنها بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (يورباد-ماستركارد-فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الالكتروني، أي أنها بطاقة سحب ودفع تمكن حاملها من سحب الأموال عبر الموزعات الآلية وكذلك إجراء مختلف أنواع المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت، دون عناء التنقل إلى مكاتب البريد كتسديد الفواتير الاستهلاكية الخاصة بالكهرباء والغاز والمياه..إلخ وتسديد قيمة المشتريات في المحلات التي يملك أصحابها جهاز نهائي الدفع الالكتروني. عبد العزيز صحراوي. فائزة لعراف، المرجع السابق، ص115.

للزبائن الحاملين لبطاقة ذهبية منتهية الصلاحية والراغبين في الاطلاع على تقدم إصدار بطاقاتهم الجديدة استخدام إحدى الوسائل التالية[42]:

- الحصول على إشعار عبر الرسائل النصية القصيرة بالنسبة للزبائن الذين أضافوا إلى بطاقاتهم أرقام هواتفهم النقالة، وبالنسبة للذين لم يفعلوا بعد بإمكانهم ذلك على الرابط ECCP على الموقع الالكتروني: www.poste.dz؛
- استخدام الرابط الالكتروني edcarte.poste.dz المتواجد على مستوى الموقع الالكتروني لبريد الجزائر؛
- الاتصال بالرقم 1530 الذي يمكنهم من التعرف على المراحل المختلفة الخاصة بعملية التجديد.

وتتيح البطاقة الذهبية صنفين من التعاملات فأما الصنف الأول من الدفع والذي يتم عن طريق الإنترنت، من خلال المواقع الالكترونية التابعة للمؤسسات التجارية، وقد لاقت هذه الطريقة من الدفع رواجا في الآونة الأخيرة بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا على تنقل الأفراد، كما بإمكان زبائن المؤسسة القيام بعدة عمليات من البيت في أي وقت، كدفع فواتير الكهرباء والماء، وشحن أرصدة الهاتف، واقتناء تذاكر السفر، وتجديد عقود التأمين، وخدمات عديدة أخرى،أما الصنف الثاني من الدفع فهو الدفع الجواري الذي يمنح للزبون عدة خيارات باستخدام البطاقة الذهبية، فيمكنه الدفع عن طريق نهائيات الدفع الإلكتروني الموصولة بمنصة رقمية لبريد الجزائر، وهي التي تتمتع بتأمين جيد، وتستجيب للمعايير الدولية، كما أنها تمكن المستهلك من دفع ثمن مقتنياته، إضافة إلى استرداد نقوده في حال ألغى عملية الشراء، ومن بين خدمات الدفع الجواري أيضا الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة "Qual Code" عبر تطبيق تم إعداده لهذا الغرض، وهي خدمة جوارية جديدة بدون تلامس، إذ يتم مسح رمز الاستجابة السريعة من هاتف المستهلك لإتمام عمليات الشراء وتتبع آليا بإرسال رسالة نصية قصيرة تؤكد عملية الدفع[43].

إضافة إلى خدمة الشبابيك الآلية للمؤسسة "Gab" التي تعتبر من بين الخدمات الجوارية، التي يستطيع الزبون من خلالها شحن أرصدة الهواتف النقالة للمتعاملين الثلاث، إضافة إلى عملية السحب والتحويل من حساب إلى حساب وميزة السحب بدون بطاقة، وهي خدمة جديدة مازالت غير معروفة لدى الجزائريين، وتتيح تحويل وسحب النقود من الصراف الآلي أو من شبابيك البريد، عبر تفعيل الخدمة بواسطة تطبيق " BaridiMob".

فخلال سنة 2019 بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الالكتروني لبريد الجزائر 51 ألف عملية شهريا، أما في 2020 ومنذ شهر مارس تحديدا إلى غاية أيامنا هذه، بلغ المعدل الشهري 317 ألف عملية وبالتالي تضاعف العدد 6 مرات وهو مؤشر ايجابي شجع الزبون الجزائري على الإقبال المتزايد، أما المبالغ التي تم تحويلها من خلال عمليات الدفع الالكتروني فقد بلغت 2 مليار دينار في 2019، بينما بلغت مبالغ العمليات المحولة 6.6 مليار دينار خلال الـ8 أشهر الأولى لسنة 2020، وهو تطور مشهود لخدمات الدفع الالكتروني، وبخصوص مجموع العمليات المسجلة خلال

[42] - لعلاوي نوري. حماني عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص50.

[43] - كمال علوي، الدفع الالكتروني ..مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر 2020/10/14، تم التصفح بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 22:00 على الموقع الالكتروني: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020.

الدفع الالكتروني في ظرف ثمانية أشهر الأولى لسنة 2020 فقد بلغت 2.4 مليون عملية، منها 2 مليون عملية في المنصة النقدية لبريد الجزائر أي بمعدل 86 بالمائة من مجموع المعاملات المسجلة[44].

وأمام التحديات التي يفرضها الظرف الصحي، تمت ترقية الدفع الإلكتروني، وتم تسجيل زيادة كبيرة في عدد العمليات المرتبطة بخدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقة الذهبية، بأكثر من 6ر6 مليون بطاقة، حيث تم إصدار 8ر3 مليون بطاقة مجددة في سنة 2020، في حين سجل الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة الذهبية ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487 % في سنة واحدة، وسجل الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة الذهبية ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487 % في سنة واحدة، وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى)، ارتفاعا بنسبة 557 بالمائة من التحويلات في سنة واحدة(991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019)[45].

كما باشرت مؤسسة بريد الجزائر إجراءات سريعة لتعميم الدفع الإلكتروني بالاعتماد على شبكة المؤسسات الصغيرة والناشئة وتفعيل دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، عبر دمجهم بصفتهم أعوانا تقنيين معتمدين، حيث تقوم هذه الشراكة على شبكة قبول وطنية مكونة من عدة مؤسسات ناشئة ومصغرة يتم انتقاؤها وتأهيلها ثم اعتمادها من طرف مؤسسة بريد الجزائر، وتتلخص مهام هؤلاء الأعوان التقنيين المعتمدين في التسويق ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين في مسار التعاقد مع بريد الجزائر للاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني للمؤسسة وتثبيت وصيانة وسائل الدفع الإلكتروني للمؤسسة وربط مواقع البيع للتجارة الإلكترونية بالمنصة النقدية لبريد الجزائر وضمان خدمة ما بعد البيع للمؤسسات المتعاقدة مع بريد الجزائر المستفيدين من وسائل الدفع الإلكتروني، كما دعت مؤسسة بريد الجزائر كل المؤسسات المهتمة بتحميل دفتر الشروط الخاص بالعملية مجانا عبر الموقع الرسمي للمؤسسة www.poste.dz في القسم المخصص للإشعارات والمناقصات، للاطلاع على كافة تفاصيل تنظيم العملية، وتهدف مؤسسة بريد الجزائر من خلال هذه الخطوة إلى تسريع وتيرة تعميم خدمات الدفع الإلكتروني وترقيتها من جهة، ومن جهة ثانية تحسين الخدمة وتشجيع وتفعيل دور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الوطني[46].

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن لأزمة كورونا عدة إنعكاسات منها السيء ومنها غير ذلك، وتلك الانعكاسات أثرت على كافة القطاعات، فعرفت جلها الركود، لكن بالمقابل أدت الأزمة إلى بعض الإيجابيات فيما يتعلق باستخدام الخدمات الرقمية في ظل إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي، وأصبح الحل هو التقارب التكنولوجي في جميع المجالات، وفيما يتعلق بوسائل الدفع الالكتروني فقد كسرت الأزمة الحاجز النفسي الذي كان موجود لدى

[44] - كمال علوي، المرجع السابق.

[45] - كورونا يطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر، المرجع السابق.

[46] - بريد الجزائر تستعين بالمؤسسات الناشئة لتعميم الدفع الالكتروني، 2021/01/23، تم التصفح 2021/04/23 على الساعة 15:30.
على الموقع الالكتروني: https://www.echoroukonline.com/ .

العديد من الأفراد الذين كانوا يشعرون بالقلل وعدم الثقة إتجاه وسائل الدفع الالكتروني، وزاد الوعي بأهمية استخدامها، ولقد كان لمؤسسة بريد الجزائر الدور الإيجابي في هذه الأزمة وفي توعية الأفراد بأهمية استخدام هذه الوسائل.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثرت جائحة كورونا إيجابا على الدفع الالكتروني من خلال تسريع وتيرة التحول نحوه؛
- أثارت جائحة كورونا مخاوف غير مسبوقة بشأن إمكانية انتقال الفيروس عن طريق الأوراق النقدية والعملات المعدنية ورغم اختلاف الأراء إلا أن الإجماع العام أن إمكانية انتقال الفيروس من خلالها منخفض ولم يتم إثباته بعد، ويبقى اتخاذ الحيطة والحذر بفرض الإجراءات الوقائية التي تعتبر ذات أهمية لحماية وسلامة صحة الأفراد.
- حفزت جائحة كورونا مؤسسة بريد الجزائر في تسريع التحول باتجاه تكنولوجيا الدفع الالكتروني.
- خلقت جائحة كورونا وعيا لدى الأفراد والعملاء بأهمية استخدام وسائل الدفع الالكتروني لأنها تساهم في الحد من تداول الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس وتهدد بالعدوى وبالتالي لم تعد اختيارا وأصبحت أمر مفروضا تفرضه إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، حيث عرفت عمليات الدفع الالكتروني ارتفاعا في ظل هاته الجائحة مقارنة بالفترات السابقة.
- يعتبر الدفع الالكتروني أداة فعالة في امتصاص أزمة ندرة السيولة، وما ينجز عنها من طوابير واكتظاظ داخل مكاتب البريد وعلى أجهزة الصرافات الآلية وهو ما يخالف الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- توعية المواطنين بضرورة استخدام وسائل الدفع الالكتروني لإجراء مختلف عملياتهم من منازلهم دون الانتقال إلى مقرات المؤسسات وخاصة في ظل جائحة كورونا واستغلالها من اجل توجيه أكبر نسبة من العملاء نحو عمليات الدفع الالكتروني المتاحة من خلال تقديم تحفيزات لتشجيعهم على تجربتها.
- ضرورة سن التشريعات والقوانين التي تنظم وتحمي عمليات الدفع الالكتروني في شكل يراعي وسائلها الحديثة والمختلفة.
- استمرار بريد الجزائر في تشجيع الدفع الالكتروني من خلال مواصلة منح أجهزة نهائي الدفع الالكتروني للتجار ومحاولة تعميمه.

المراجع:

الكتب:

فريد النجار " الإقتصاد الرقمي ، الإدارة الإلكترونية وإعادة هيكلة الإستثمار، البورصة والبنوك الإلكترونية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

علي محمد أحمد، أبو العز، التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النقائس للنشر .والتوزيع، الأردن،2008 .

محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الالكتروني –دراسة مقارنة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2019.

المقالات والمداخلات:

بحماوي الشريف. سليماني مصطفى، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد السابع، سبتمبر 2017.

زحوفي نور الدين. زمالة عمر، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد01، العدد01، 2018.

سالية فاروق هباني، وسائل الدفع الإلكتروني الأشهر والأوسع نطاقا، مجلة المصرفي، المجلد 2018، العدد 88، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ، 2018.

سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 3، العدد 2، 2016.

شريف هنية، الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد19.

عبد العزيز صحراوي. فائزة لعراف، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid-19 بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد3، 2020.

كرغلي أسماء. بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد25، 2021.

لعلاوي نوري. حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد05، العدد12، 2020.

صلاح الياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة.

منصوري الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني – عوامل الانتشار وشروط النجاح-، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة.

حميد فشيت.حكيم بناولة، واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية-، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بخميس مليانة.

النصوص القانونية:

القانون التونسي للمبادلات و التجارة الالكترونية رقم 83 لسنة 2000 المؤرخ في 09 أوت 2000، المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 64 لسنة 2000.

القانون رقم 05/18 الصادر في 10 ماي سنة 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر عدد 28 المؤرخة في 16 ماي 2018.

القانون رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج،ر عدد26 .

الأمر رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، ج،ر عدد16 .

القانون 04/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ، ج ر95 ، .مؤرخة في 13 مايو 2018.

المواقع الالكترونية:

كورونا ينتقل عبر الأوراق المالية..هل يعني هذا أنه فيروس خارق لا يموت بسهولة؟ 2020/03/06،تم التصفح بتاريخ 2021/04/19 على الساعة 17:00، على الموقع الالكتروني: https://www.almanar.com.lb/

كورونا يُنعش الدفع بالبطاقة والغالبية لن تعود ل "الكاش" 2020/12/28، تم التصفح بتاريخ 2021/04/20 على الساعة 12:00، على الموقع الالكتروني: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2020/

كورونا يطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر،2021/01/14، تم التصفح بتاريخ 2021/04/20 على الساعة 22:00، على الموقع الالكتروني: https://alarab.co.uk/.

بريد الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات للحد من انتشار الوباء، 2020/03/22، تم التصفح بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 15:00.على الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com/ .

كمال علوي، الدفع الالكتروني ..مآلات الرقمنة المنشودة في الجزائر 2020/10/14، تم التصفح بتاريخ 2021/04/21 على الساعة 22:00 على الموقع الالكتروني: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020

محمد دهيليس، من خلال منح أجهزة نهائيات الدفع الالكتروني مجانا للتجار... مؤسسة بريد الجزائر تعمل على تشجيع عملية الدفع الالكتروني، 2020/07/22، تم التصفح بتاريخ 2021/04/22 على الساعة 22:00. على الموقع الالكتروني : https://bladi-info.dz/.

بريد الجزائر تستعين بالمؤسسات الناشئة لتعميم الدفع الالكتروني، 2021/01/23، تم التصفح 2021/04/23 على الساعة 15:30.على الموقع الالكتروني: https://www.echoroukonline.com/ .

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): ما الذي ينبغي أن يعرفه الآباء والأمهات، تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 23:00، على الموقع الالكتروني: https://www.unicef.org/ar/

المراجع الأجنبية:

TOERING Jean Pierre et BRION François , les moyens de paiement ,Edition que sais –je ? 1ère édition ,Paris , 1999

النقود الإلكترونية كبديل حتمي للدفع في ظل جائحة كورونا.

Electronic Money as an Inevitable Alternative To Payment in Light of The Corona Pandemic.

ط.د. أحمد عبد الرحمان بن سالم

المركز الجامعي مغنية (الجزائر):

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية – تلمسان -

chercheurbensalem@gmail.com

ملخص:

للنقود دورٌ مهمٌ في الحياة الإجتماعية لكل من الفرد والجماعة، فلا يمكن أن يقوم إنتاج أو يتم استهلاك من دونها، وخصوصا بعد الإنتقال من عصر المقايضة إلى زمنٍ أضحى فيه من المعتذر الإستغناء عن النقود، وأمام ما يشهده العالم من اهتماما كبيرا بالتجارة الالكترونية كنتيجة حتمية للتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجب توفير بعد الدعائم والمقومات لمسايرة هذا التطور، ولعل النقود الإلكترونية إحداهما، وما زاد من أهميتها خلال جائحة كورونا لسنة 2020 أين عرفت تزايد التعامل بها كبديل حتمي عن الدفع التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، النقود الإلكترونية، مصدر النقود الإلكترونية، حامل النقود الإلكترونية.

Summary :

money has an important role in the social life for both the individual and the group, it cannot make production nor consumption happens without it, especially after the transition from an era of the barter to a time in which it has become unapologetic to dispense with money, and in the face of the great interest the world is witnessing in electronic commerce as an inevitable result of developments The recent occurrence in the field of information and communication technology, Some of the pillars and ingredients must be provided to keep pace with this development, it is necessary to provide some of the pillars and ingredients to keep pace with this development, and perhaps electronic money is one of them, and what increased its importance during the Corona pandemic for the year 2020 was known to increase dealing with it as an inevitable alternative to traditional payment.

Keywords: electronic payment ; electronic money; source of electronic money, electronic money holder.

مقدمة:

طرق التقدم والتطور التكنولوجي الحديث جُل أبواب الحياة الإنسانية، ولم يدع الإنسان باباً من أبواب الحياة إلا وقد سخر هذه التكنولوجيا لتلعب دورها في تقدم الحياة الإنسانية ورُقيها، بحيث أصبحت المعاملات الالكترونية حقيقة قائمة في العالم المعاصر، وهي آخذة في التطور السريع، وقد شملت تأثيرات المعلوماتية والتقنيات العالية أبرز فروع القانون الخاص، وأدت إلى إحداث انقلاب حقيقي في المفاهيم التقليدية المكتوبة، إذ ظهرت المعاملات الالكترونية نتيجة للتزاوج الواقع بين المعلوماتية ووسائل الاتصالات اللاسلكية.

ولا يختلف اثنان أن العالم يشهد اهتماما كبيرا بالتجارة الالكترونية كنتيجة حتمية للتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حيث لعبت الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالانترنت دورا رئيسا ومهما كوسيط للانتقال من السوق التقليدي للتجارة الى السوق الالكتروني ، وأصبحت التجارة الالكترونية واقعا ملموسا في ظل التطورات الحديثة.

إلا أنه يجب توفير لهذه البيئة الجديدة والمعاصرة آليات ووسائل تساعدها على أداء دورها الحقيقي، ولعل الدفع الإلكتروني أحد أهم الآليات التي لا تستغنى عنها التجارة الإلكترونية، وما زاد من أهميتها جائحة كورونا لسنة 2020، بحيث بدأت وسائل الدفع الإلكتروني بديل حتمي عن الدفع التقليدي في جميع المعاملات لاسيما الإلكترونية.

وتعرف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها: "منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها الدولة بهدف تسهيل إجراءات الدفع الآمن وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة قواعد وقوانين تضمن سلامة وتأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة"[1]، ويقصد أيضا بالدفع الإلكتروني كل عملية تحويل للأموال الخاصة بسلعة عينة أو خدمات معينة بطريقة رقمية أي باستخدام دعامة إلكترونية وإرسال البيانات عبر الخط أو أي شبكة معينة[2].

والمشرع الجزائري بدوره قد نص في المادة 69 من الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[3] على وسائل الدفع عندما حاول تحديد العمليات المصرفية الواردة في المادة 66 من نفس الامر، بحيث نصت كالأتي: " تتضمن العمليات المصرفية تلقي الاموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدراة هذه الوسائل" ، وكذا نصت المادة 69 على:" تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

وتختلف وسائل الدفع الإلكتروني بإختلاف البيئة الملائمة لها، فهناك الأوراق التجارية الإلكترونية كالسفتجة الإلكترونية والشيك الإلكتروني، و بطاقات الإئتمان، و بطاقات السحب والدفع، والنقود الإلكترونية.

ويعود اللبنة الأولى الأساسية للتعامل بالنقود الإلكترونية اعتبارا من عام 1918، بحيث تم تحول أول مبلغ مالي عبر نظام البرقية Telegraph، ومن ثم أخذ بالتطور بحيث كانت سرعة انتشاره عالمياً، حتى أصبحت إحدى أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية العالمية، وتألف الناس بالمعاملة بها لأجل شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات دون الحاجة إلى حمل نقود تقليدية عادية.

ولأجل معالجة موضوع النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع الإلكتروني كبديل يثار التساؤل حول : ما هي النقود الإلكترونية؟ وما هي طبيعتها القانونية؟ وما هي الآثار التي تترتب عن التعامل بها ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات إرتأينا معالجة الموضوع وفق النسق التالي:

المبحث الأول: النقود الإلكترونية من الدفع التلقيدي إلى الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: تعريف النقود الإلكترونية.

يؤكد الفقه القانوني في هذا الجانب أن التصدي لبحث أي فكرة قانونية يقتضي الوقوف على مفهومها ومحدداتها، وهو ما يدفعنا إلى محاولة البحث في المقصود بالنقود الإلكترونية **(الفرع الأول)**، ثم بيان خصائصها **(الفرع الثاني)**، ثم الإنتقال إلى أهميتها **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: المقصود بالنقود الإلكترونية.

إن توضيح المقصود بالنقود الإلكترونية[4] يستلزم الوقوف على تحديد معناها الإصطلاحي(أولا)، وموقف مختلف الهيئات الدولية(ثانيا).

أولا: المعنى الإصطلاحي للنقود الإلكترونية.

اختلفت الإصطلاحات التي تعبر عن النقود الإلكترونية من فقيه لأخر، تبعا لتخصصه ومشربه الفكري،ولكن ما يهمنا منها هو مدى تجاوب هذه التعاريف مع تعريف النقود والتي هي أي شيء يتلقى قبولا عاما في التداول من أجل شراء السلع والخدمات والوفاء بمختلف الإلتزامات[5].

عرف كل من الأستاذ Michel Aglietta والأستاذ Laurence Scialom النقود الإلكترونية بأنها:

« La Monnaie électronique, au sens étroit, peut être définie comme ‘’ un stock électronique de valeur monétaire qui peut être largement utilisé pour effectuer des paiements »[6] .

عرفها الأستاذ محمود أحمد الشرقاوي بأنها:" عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الإلكترونية ويمكن استخدام هذه الوحدات في اتمام الصفقات المالية والتجارية عبر شبكة الإنترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الإلكترونية"[7].

كما عرفها الأستاذ محمد سعيد أحمد بأنه:" عملية نقدية الكترونية تتمثل في الوحدات الرقمية الموثقة والخاصة بالقيمة المحددة من قبل الجهة المصدرة لها، والمخزنة على أداة أو وسيلة الكترونية ليتم تحويلها من المشتري إلى البائع أو إلى جهة اخرى"[8].

وعرفها الأستاذ فاروق الاباصيري أنها:" عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطسية على بطاقة ذكية أو على القرص السلب ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم الكترونيا"[9].

وعرفها الأستاذ محمد سعدور الجرف على أنها :" دفع أو تحويل الودائع المدخلة والمعالجة الكترونيا ضمن أنظمة البنوك الإلكترونية"[10]، ما يلاحظ مبدئيا على هذا التعريف أنه يتطرق إلى وسيلة تحويل القيمة الكترونيا فقط، وأغفل المعنى القيمة النقدية نفسها[11].

كما حاول الأستاذ أحمد سفر بتعريفها بأنها:" مجموعة من البروتوكولات والتواقي الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فليا محل تبادل المعاملات التقليدية"[12].

ثانيا: تعريفات الهئيات الدولية للنقود الإلكترونية.

-**تعريف المفوضية الأوربية:** " هي قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية، كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها. ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن المعاملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".[13]

- **تعريف البنك المركزي الأوروبي:** " هي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة إلكترونية مثل بطاقة بلاستكية قد تستخدم في السحب النقدي أو تسوية المدفوعات لوحدات اقتصادية اخرى غير تلك التي أصدرت البطاقة دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقات وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"[14].

- **تعريف بنك التسويات الدولية:** " هي قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك"[15].

- **تعريف منظمة الإرشاد الأوروبي:** " النقد الإلكتروني هو قيمة نقدية مخلوقة من المصدر الإلكتروني"[16].

ومن خلال كل هذه التعاريف المقدمة، وأمام هذا التداخل والتباين، اجتهد بعض الباحثين في وضع تعريف يوضح طبيعة النقود الإلكترونية، يتسم ويشمل جميع العناصر المعرفة للنقود الإلكترونية وتميزها عن وسائل الدفع الإلكتروني الاخرى، بحيث تم تعريف النقود الإلكترونية على أنها:" قيمة نقدية رقمية مدفوعة مقدما، وغير مرتبطة بحساب بنكي، تصدر بشكل شحنات إلكترونية من قبل القطاع العام ، أو القطاع الخاص، وتحظى قبولا واسعاً من قبل مصدرها، وغير مصدرها، مخزنة بطريقة الكترونية، وتقوم ببعض وظائف النقود اتقليدية لتحقيق أغراض مختلفة في التجارة عبر الانترنت وأماكنها التقليدية"[17].

الفرع الثاني: خصائص النقود الإلكترونية.

تنطوي النقود الإلكترونية على عدد من الخصائص التي تتميز بها عن وسائل الدفع الإلكترونية الاخرى، ونظرا لكونها تعبر عن أحد أوجه التقنية الحديثة، فهي تستوفي بعض الشروط التي تجعل منها وسيلة دفع تُمكن الناس من التعامل بها، ومن بين هذه الخصائص نجد:

أولا: النقود الإلكترونية تمتلك ذات وظائف النقود العادية.

بحيث أن النقود الإلكترونية تتوافق مع النظرة التقليدية لنقود وتقوم بذات الوظائف التي تقوم بها، ولذلك فهي تمل كبديل لها، بحيث تحل محلها، بل والأكثر من ذلك أن النقود الإلكترونية أداة وفاء ودفع سهلة الإستعمال والتبادل خاصة في التبادلات التجارية فهي تساعد على تبسيط مختلف التعقيدات التي تتري أنظمة الدفع الموجودة داخل البيئة التجارية[18].

ثانيا: النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا:

فهي عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الحاسب الآلي، أو على قرص صلب أو أي وسيلة تفي بهذا الغرض.

وإن كانت المنتجات المختلفة من هذه النقود تختلف من واحدة إلى أخرى من حيث تقنية التخزين، فالبنسة للأنظمة التي تعتمد على البطاقة Card –based Schemes يقتضي وجود رقاقة صغيرة موضوعة على بطاقة بلاستيكية، إما في أنظمة البرمجيات Software - based Schemes فيتم استخدام برامج متخصصة لتخزين القيمة على القرص الصلب لكمبيوتر المستهلك، فالمنتجات ذات القيمة المخزنة يمكن أن ينظر إليها على أنها بطاقة أو وسيلة أخرى تعمل بطريقة

إلكترونية فيجري تخزين القيمة ويسمح بالدخول إلى رصيد ذي قيمة محددة، مختار من قبل حائز الوسيلة ومخصص لإجراء الدفعات للآخرين، وتشكل هذه الوسيلة الطريقة الوحيدة للوصول إلى الرصيد الذي لا يقوم مصدر النقود الإلكترونية بتقديمه على أنه حساب أو ائتمان على اسم الحائز[19].

ثالثا: النقود الإلكترونية سهلة الحمل.

أولى الصعوبات التي كانت موجودة في نظام المقايضة والدفع التقليدي صوبة توافق رغبات المتبادلين، فضلا عن صوبة تحقيق تواجد الطرفين في المكان والزمان المناسبين، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد المعاملات[20].

بحيث أن أهم سمة وميزة تتصف بها النقود الإلكترونية أنها سهلة الحمل، وأكثر عملية من النقود العادية نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، فلا يضطر الخص إلا لحمل البطاقة الممغنطة التي تحوى على النقود الإلكترونية، وبهذا فهي تقلل كل المخاطر التي تلحق بالنقود العادية من تزوير وسرقة.

رابعا: النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد.

فلا يحتاج نقل هذه النقود من المستهلك إلى التاجر وجود خص ثالث بينهما كمصدر لهذه النقود، بحيث تبرأ الذمة بمجرد لوفاء بالنقود الإلكترونية وهي وسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك تأكد البائع من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي كما هو الحال عليه في الشيك[21].

خامسا: النقود الإلكترونية تتمع بالقبول العام.

بحيث أنه يعتبر عنصر التمتع بالقبول العام من أهم السمات، سواء كان هذا القبول اختياريا كما هو الحال عليه بمناسبة تأسيس الأفراد ثقتهم في قيمة وحدات النقود ذاتها، أو كان اجباريا عندما تتدخل الدولة وتفرض الصفة القانونية على نوع معين من النقود ويصبح ذلك ملزما للجميع دون استثناء[22].

والملاحظ أن تمتع النقود الإلكترونية بالقبول في التدول يتوقف على مدى وجود نظام واضح للدفع بالنقود الإلكترونية، يكون معروف التفاصيل والآليات.

الفرع الثالث: أهمية النقود الإلكترونية.

تعد النقود وسيط وآلية للتبادل ومقياس القيم وأداة الإئتمان والإدخار المفضلة باعتبار أنها أكثر الأصول سيولة، فقد أصبح لها أهمية كبيرة في مختلف المجالات، وعلى هذا سنقوم ببيان أهم المجالات التى انعكست آثارها عليه.

أولا: الأهمية بالنسبة للمستهلك.

ما يهم المستهلك أن يكون بصدد وسيلة دفع عطيه مميزات إضافية لتلك المتوافرة في الوسائل التقليدية، مما تجعله يشعر بالراحة، ومن بين الأسباب التي تحمل المستهلك إلى التامل بالنقود الإلكترونية نجد:

أ/ السهولة في الإستعمال.

بحيث تظهر هذه الميزمة من خلال ما توفره النقود الإلكترونية للمستهلك من وسيلة تخوله الإيفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد، ففي حالة الدفع عبر الانترنت يكفي أن يقوم المستهلك بإعطاء أمر الدفع حتى تتم العملية، كذلك تغني عن تلك الشكليات من ملاء لمختلف الإستمارات والإنتظار حتى المصادقة عليها و ... الخ مما يقد الأمر[23].

ب/ الشور بالامان والخصوصية.

ذلك أن النقود الإلكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر كحالة الضياع أو السرقة أو حتى تزويرها، اما الخصوصية في التعامل، فالنقود الإلكترونية لا ترتبط بشبكات مصرفية، أي أنه لا تكتنفها علاقة مصرفية، مما يقلل احتمال اطلاع الغير على مختلف التأملات التي يقوم بها الشخص[24].

ج/ تكلفة تداولها زهيدة.

بمعنى أن تكلفة تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت أو الشبكات الاخرى أو الدفع عبر البطاقة يعد ذا تكلفة أقل بالنسبة إلى استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية[25].

ثانيا: الأهمية بالنسبة للتجار.

من أهم الأسباب الي تغري التجار بقبول النقود الإلكترونية نجد:

أ/ ضمان الدفع.

وتعتبر هذه أهم الضمانات التي تتيحها النقود الإلكترونية للتجار، ذلك أن النقود التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل إلى نقود عادية بدون أدنى شك، وهذا بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها، كون أن النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية مختزنة ومسبقة الدفـــع[26].

ب/ حماية المال.

وهذا من خلال تقليل حجم السيولة السائلة لدى التجار، وإنقاص الإحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متاجرهم، وبالتالي تقليل المخاطر التي قد تصيبهم من سرقة أو تلف أو ضياع.

ج/ تتلاءم النقود الإلكترونية مع التقنية الحديثة في مجال التسويق.

فمن خلال استعمالها وتبنيها، يستطيع التاجر التعرف على عملائه، وتحسين مستوى البيع عن طريق شبيكة الانترنت، كما تمكن التاجر من إعداد احصائيات وافقة ودقيقة عن حجم مبيعاته خلال كل فترة وبالتالي تقدير أرباحه وخسائره[27].

ثالثا: الأهمية بالنسبة للإقتصاد.

لا يختلف إثنان أن بلوغ الدول المتطورة إلى ما هو عليه الآن، يعود الفضل بالدرجة الأولى إلى رقمنة الإقتصاد بكل مشتملاته، والنقود الإلكترونية إحدى الأولويات التي عكفت مختلف الدول بتنظيمها بعناية فائقة، كون أن التعامل بها يؤثر على الإقتصاد بشكل عام والتجارة الإلكترونية بشكل خاص، وبالتالي فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إحداث تغيرات وطفرات في الواقع التجاري، ومن أهم الأمور التي تؤثر عليها النقود الإلكترونية نجد:

أ/ عدم خضوع النقود الإلكترونية للحدود.

ذلك أنه يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان وإلى أي مكان آخر في العالم، وفي أي وقت كان، كون أن اعتمادها الأساسي والمباشر على الأنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية[28].

ب/ تعزيز التجارة الإلكترونية[29].

تعتبر الأنترنت وسيلة لنقل وتحويل المعلومات، حيث فتحت المجال لكل التجار لتقديم المعلومات الخاصة بهم وبمنتجاتهم، لشريحة واسعة و كبيرة جدا من الزبائن و المتعاملين معها، تحت ما يسمى بالتجارة الالكترونية. و أصبحت التجارة الالكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الرقيمة وسهولة الدفع الإلكتروني، وتسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الالكترونية خصوصا في ظل المتغيرات العالمية و التحديات الجديدة، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المؤسسات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم ، و من أهم المزايا التي يمكن لتجارة الالكترونية أن تضمنها للاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال اعتماده لها ما يلي:

- فتح آفاق أوسع أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة التي تعاني من مشكل صعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية نتيجة صغر حجمها و انخفاض مواردها.

- الاستفادة من السلع والخدمات الأجنبية من التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي توفر إمكانية إخراج من تخلفه، وإعطائه قدرة تنافسية أكبر.

- تطوير الصادرات دون مجال المحروقات، حيث أن المنتجات تجد طلباتها في السوق العالمي لكن نقص الإشهار الدولي للسلع يجعلها مجهولة لدى العالم .

- تطوير العمل أو النظام المصرفي ، مما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني المختلفة.

- تفادي المشاكل الإدارية مثلا بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، فيما يتعلق بالتخلف عن موعد تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات، حيث أنه يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الأنترنت و الدفع الإلكتروني.

- سهولة الوصول إلى شريحة كبيرة من المستهلكين المحليين.

ج/ تفادي مخاطر التحصيل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد.

باعتبار أن النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للوفاء، وإن من شأن التحصيل النقدي قد يوقع كل من الطرفين في مخاطر سواء تلك المتعلقة بالضياع أو السرقة أو الوقوع في مخاطر التزوير، وكذلك الأمر بالنسبة للدفع بالشيكات بدون رصيد، مما يؤسس لقيام جريمة مكتملة الأركان أي جريمة إصدار شيك بدون رصيد، والتي تعكف مختلف الدول على التشديد في عقوبتها، نظرا لأن هذا الفعل الإجرامي يعيق دورة حياة التجارة، ويسبب في كثير من الأحيان إفلاس مختلف أشخاص القانون التجاري سواء التاجر الطبيعي أو الشركات التجارية، وهو ما يؤثر بالسلب على الإقتصاد الوطني، وكذلك من شأنه أن ينعكس على الوضعية الإجتماعية.

د/ تأمين أهمية اقتصادية عامة.

ففي اقتصاد الدول التي تعرف صفقات نقدية مرتفعة، من الدفع بالنقود الإلكترونية أن يفيد في التوفير في تكاليف طباعة وصك فئات العملة الورقية والمعدنية، وكذلك من شأنه تقليل نفقات التداول اليدوي، ونفس الأمر بالنسبة للتخزين والنقل والتأمين، وهذا من شأنه أيضا تطوير الفعالية العملية للقطاع المالي، بالإضافة إلى تسهيل السيطرة التي تفرضها الحكومات على الأعمال الإلكترونية[30].

المطلب الثاني: المكونات التقنية للنقود الإلكترونية.

تتبع أغلب منتجات البطاقات المسبقة الدفع في عملية تصميمها وتنفيذها معايير وضوابط تقنية محددة، ومن حين لآخر يتم تطويرها عبر أجهزة دولية مختصة بتوحيد المقاييس والمعايير، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO ، والقمة الأوروبية لتوحيد المقاييس CEN ، وأيضا بواسطة المجموعات والشركات المختصة بصناعة وسائل الدفع Payement Industry Grouping مثال إتحاد منظمتي فيزا Visa وماستركارد Master Card.

ومن أجل الوقوف على المكونات التقنية سنحاول عرضها بإيجاز كالأتي:

الفرع الأول: البطاقـــــة.

وهي بطاقة إلكترونية ذات دعامة بلاستيكية يمكنها تخزين قيمة نقدية، وهي ذات شريحة إلكترونية يمكن أن تكون على شكل بطاقة ذكية Smart Card أو بطاقة ذاكرة Memory Card فالبطاقة الذكية تحتوي على وحدات لمعالجة المعطيات Data Processing وحفظ المعلومات Storage Functionality في حين أن بطاقة الذاكرة تستخدم بهدف تخزين المعطيات.

وتعتبر البطاقة الذكية الأكثر إستعمالا بسبب إحتوائها لوظائف معالجة المعطيات الضرورية لإجراء الحسابات وعمليات التشفير، وهي تعمل كجهاز كمبيوتر على بطاقة رفيعة دون أن يكون لديها لوحة مفاتيح وشاشة وقرص صلب[31].

الفرع الثاني: المنفذ الإلكتروني.

وهو الأداة التي تستخدم فيها البطاقة لإنجاز عملية التسجيل الإلكترونية لمعلومات مالية، سواء تمثل في أحد منافذ التوزيع (الصراف الآلي) في البنوك أو في غيرها من منافذ التوزيع الاخرى، أو حتى بتدخل الحاسب الآلي المتصل بالإنترنت، وتسعى بعض الشركات العملاقة المتخصصة في هذا المجال إلى تطوير و إنتاج هواتف ذكية مجهزة بتجهيزات خاصة من أجل القيام بهذه العملية[32].

الفرع الثالث: قارئ البطاقة.

فمن المنطقي أن البطاقة الذكية تحتاج إلى وسيلة أو آلة إتصال، بحيث يتم إدخال البطاقة الذكية في قارئ للبيانات، والذي عادة يكون متواجد في مختلف المتاجر والشوارع الرئيسة و بجانب المؤسسات المالية والنقدية، وهذا لأجل تقديم كافة الإشعارات الخاصة بعملية الدفع الإلكتروني.

الفرع الرابع: نظام الدفع.

وهي مختلف المؤسسات والشركات التي تؤدي خدمات التواصل مع مختلف أطراف العلاقة لأجل اتمام عملية الدفع الإلكتروني، وتحويل القيمة المالية الإلكترونية التى استوفاها إلى قيمة مالية فعلية تودع في الحسابات المصرفية الخاصة بالمتلقي[33].

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية.

أثارت الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية الكثير من الجدل، مما أدى إلى ظهور عدة نظريات تبحث في هذه الجزئية، فمنهم من يرى أن النقود الإلكترونية إحدى صور الائتمان (الفرع الأول)، ومنهم من يرى أنها صيغة غير مادية للنقود العادية (الفرع الثاني)، في حين أن هناك من يرى أنها أداة تبادل وليست أداة دفع (الفرع الثالث)، وإلى جانب هذا هناك من يرى أن النقود الإلكترونية صورة افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب (الفرع الرابع).

الفرع الأول: النقود الإلكترونية هي إحدى صور الإئتمان.

يعبر أصحاب هذا الرأي عن أن طبيعة النقود الإلكترونية بوصف عام، هي شكل من أشكال الإئتمان التي تُستخدم كأداة للتبادل، حيث تسهل لمالكها إجراء التعاملات المختلفة، فضلاً عن استخدامها كمخزن للقيمة لمالكها[34].

وتطبيقاً لهذا الرأي فإن النقود الإلكترونية المخزنة على البطاقة الذكية تعتبر ائتماناً أيضاً، حيث تعتبر القيمة المخزنة ديناً على المصدر، وهو ملزم بأدائها واسترجاعها، عند طلبها وبنفس قيمتها.

الفرع الثاني: النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود العادية.

يرتكز أصحاب هذا الرأي على الفروق الجوهرية بين النقود الورقية أي العادية والنقود الإلكترونية، بحيث أن النقود الإلكترونية تأخذ شكل غير مادي، بمعنى شكل معنوي من طبيعة معلوماتية، فهي صيغة غير مادية للنقد الورقي، بحيث يتم تحويل شكل النقود الورقية إلى نقود إلكترونية[35].

فالنقود الإلكترونية تقوم بأدوار ووظائف النقود الورقية التقليدية، ولكن هذا القيام بالأدوار و الوظائف يكون بشكل تكنولوجي تقني حديث، بخلاف الشكل المادي المعهود في النقود الورقية، فالنقود الإلكترونية تنتقل بين أطراف التبادل عن طريق المعلومات ولغات الأرقام التقنية غير المرئية، وطبقاً لهذا الرأي فإن النقود الإلكترونية هي الصيغة غير المادية للنقود الورقية[36].

ومع وجاهة هذا الرأي ، إلا أنه تعرض للنقد على أساس أنه يعطي مفهوماً مثيراً لإشكالات عملية، ذلك أن النقود الورقية التقليدية التي تدفع لدى جهات الإصدار تظل داخل النظام النقدي وتضاف إلى أصول المصدر، وهذه العملية تؤدي إلى وجود مزدوج للقيم المالية الواحدة عند مُصدر النقود الإلكترونية والعميل في آن واحد، فالنقود تم قيدها عند مُصدر النقود

الإلكترونية، وما يقابلها تمت إضافته في البطاقة الإلكترونية المشحونة، ويمكن لكل من العميل والمصدر إستخدامها في نفس الوقت[37].

الفرع الثالث: النقود الإلكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع.

يرى أنصار هذا الإتجاه أن النقود الإلكترونية لا تعتبر أداة دفع بل هي أداة لتبادل، ويؤسس البعض هذه الفكرة على رفض اسباغ الصفة النقدية على النقود الإلكترونية طالما لم تتوفر فيها الصفات الخمسة وهما أن تكون مقبولة لدى العموم، وأن تعد أداة دفع، وأن تتم حوالتها بالتسليم، وأن تكون مغفلة التسمية، وتتم بدون أي تكلفة تقع على عاتق الحائزين السابقين لها[38].

وإن إصدار النقود الإلكترونية تعتبر نوع من بيع أصول المصدر، حيث أن المشتري عندما يقوم بشرائها من المصدر يقدم النقود التقليدية ثمنا لها، بمعنى أن المشتري يشتري نقود بنقود أي يشتري النقود الإلكترونية بالنقود التقليدية، ومن ثم النقود الإلكترونية ترجع إلى مصدرها وكأنه قام بشرائها من الباعة الذين يشتروا بها السلع والخدمات، وعليه فإن مؤسسات الإصدار ملزمة بالمحافظة على النقود التقلدية التي كانت مقابل للنقود الإلكترونية، مادام أن هذه الاخيرة قد حلت محل النقود التقليدية العادية[39].

الفرع الرابع: النقود الإلكترونية صورة افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب.

يعتبر هذا الرأي - من الفقه - أن النقود الإلكترونية تشكل شكلاً جديداً من النقود إذا توفرت فيها بعض الضوابط الخاصة، والتي تجعلها قادرة على الاستقلال عن الأشكال التقليدية للنقود، وتمنحها التميز عن غيرها من وسائل الدفع، وهذه الضوابط تتعلق أغلبها بالوظائف الأساسية للنقود، والتي بدورها تضفي على أشكال النقود القبول العام في التعامل بها، ويتعين تكييفها من خلال التشريعات المقترحة .

وتتمثل هذه الضوابط في كون النقود الإلكترونية تحظى بقبول عام بين المستخدمين في جعلها وسيط للتبادل التجاري، مع قيامها بدورها بدون تدخل طرف ثالث ولا تتطلب تسوية أو تصفية لاحقة، وعدم الحاجة إلى ائتمان العميل عند التعامل بها، وكذلك عدم ارتباطها بالحساب البنكي أو المصرفي، وهو ما يحقق استقلالها التام وتداولها بحرية تامة، ومن هذه الضوابط كذلك قابلية النقود الإلكترونية للإنقسام والتجزئة، والقدرة على التنقل الكلي عند التسليم وبيسر، مع سهولة حمله[40]ا.

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى القول بأنه إذا توفرت هذه القيود في النقود الإلكترونيةمن خلال معايير ثلاثة تتمثل في أن تكون وحدة للحساب، وأن تُستخدم كوسيلة للدفع، وأن تُجسد في سند نقدي، وبالتالي تعد شكلاً جديداً من النقود[41] .

المبحث الثاني: العلاقات الناشئة عن استخدام النقود الإلكترونية

المطلب الأول: العلاقة بين مصدر النقود الإلكترونية والحامل.

ينشأ بين المصدر والحامل علاقة قانونية تعاقدية،قواها العقد المبرم بينهما لإصدار النقود الإلكترونية، ويحدد هذا العقد وفقا للقواعد العامة كل المسائل الجوهرية التي يتضمنها أي عقد إتفاقي، ومن أهم المسائل نجد كيفية استخدام النقود الإلكترونية المصدرة ومدة السماح بإستخدامها والحد الأقصى للقيمة المختزنة ومقدر العمولة التي تحصل عليها المؤسسة المالية المصدرة،وكذا المسؤولية المترتبة عليهم.

وكأصل عام العلاقة التعادقية بين المصدر والمستهلك (الحامل) يحكمها المصدر بشكل عام، حيث يكون بوضع اقتصادي أقوى من المستهلك، ومن ثم فهو يتخذ صفة عقود الإذعـــان.

الفرع الأول: حقوق المصدر والتزاماته تجاه الحامل.

ينبثق عن العقد جملة من الحقوق للحامل على المصدر(أولا)، وبالمقابل التزامات تقع على عاتقه(ثانيا).

أولا: حقوق المصدر على الحامل.

إن العقد المبرم بين مصدر النقود الإلكترونية والحامل، يفرز ويؤسس لصالح المصدر الحقوق التالية:

أ/ حق تعديل العقد.

يحق لمصدر النقود الإلكترونية أن يعدل بنود العقد بإرادته المنفردة كأصل عام، لكن هذا لا يؤخذ بملطق عنانه بل له إستثناء، والذي يتمثل في أن يلتزم مصدر النقود الإلكترونية أن يطلع الحامل بشكل كافٍ واوفٍ على مضمون التعديلات التي قام بها، وفي المجال القانونية المعقولة والمتفق عليها، وبالوسائل التي تفي بها الإلتزام على أكمل وجه. وهذا دون أن يكون للحامل الإعتراض على ذلك، لأنه كما ذكرنا في الطبيعة القانونية لهذه العقود أنها في الغالب عقود إذعان كأصل عام[42].

ب/ ملكية النقود الإلكترونية.

تعتبر البطاقة الإلكترونية المخزنة وكذا كل المعلومات المتعلقة بها من الرقم السري ملكاً للجهة المصدرة لها، وبالتالي يحق لهذه الأخيرة وفقا لتقديره واستنسابه أن يستعيد الحق الذي منحه لحامل البطاقة أو لصحاب الحساب ووضع حد لإنتساب الأخير لهذا البرنامج[43].

ثانيا: التزامات المصدر تجاه الحامل.

مقابل الحقوق التي يحوزها المصدر في مواجهة الحامل، هناك جملة من الإلتزامات التي ينبغي التقيد بها، وأولهما الإلتزام بعدم الكشف للغير عن الرقم الشخصي للحامل، وذلك مقابل تنازل الحامل عن ملكية الرقم الشخصي للمؤسسة المصدرة.

كما يلتزم المصدر بالإبقاء على السجلات الداخلة لفترة كافية من أجل السماح بتعقيب الصفقات التي تجرى بواسطة الوسيلة، والعمل على تصحيح الاخطاء التي يمكن أن تشوب عملية الدفع الإلكتروني بواسطة النقود الإلكترونية، كما أن على المصدر أن يضمن وجود الوسائل التقنية المناسبة والملائمة لمباشرة عملية الدفع الإلكتروني.

الفرع الثاني: حقوق الحامل والتزاماته تجاه المصدر.

تنشأ في ذمة حامل النقود الإلكترونية في العقد مع المؤسسة المصدرة جملة من الحقوق التي تتكيف مع الطبيعة القانونية الخاصة لهذه الوسيلة (أولا)، وبالمقابل يلقى على عاتقه مجموعة من الإلتزامات (ثانيا).

أولا: حقوق الحامل.

كأي عقد، ينبت العقد المبرم بين حامل النقود الإلكترونية والمؤسسة المالية المصدره لها جملة من الحقوق، يمكن ذكر أهمها بإيجاز كالأتي:

أ/ حق الحامل في فسخ العقد.

يعُد الفسخ الكلي للعقد جزاءً مدنياً شديد الخطورة لما ينطوي عليه من أثار مدمرة من شأنها ان تزلزل المراكز القانونية المستقرة ، فهو كما يقال أبغض الحلول، ويعرف الفسخ بصورة عامة بأنه حل الرابطة العقدية في العقود الملزمة للجانبين ، نتيجة عدم قيام احد الطرفين بتنفيذ التزامه ، على أن الفسخ بصورته هذه قد يتحقق نتيجة وجود شرط فاسخ اقترن به العقد[44].

بحيث يحق لحامل النقود الإلكترونية أن يفسخ عقده مع المصدر في أي وقت يشاء، على أن يبلغ هذا الاخير بذلك وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها[45].

ب/ الحق بإستبدال القيمة.

بحيث يحق لحامل النقود الإلكترونية، في أي وقت وخلال فترة صلاحيتها أن يطلب من المصدر استبدال القيمة الإلكترونية المخزنة عليها مقابل قيمة ورقية عادية، أو أي شكل مالي أخر مسموح به وفقا لما إشتمل عليها العقد المبرم بينه وبين الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية، ووفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج/ تمكن الحامل من شراء السلع والخدمات.

ويعد هذا أهم حق للحامل من جهة وأهم التزام بالنسبة لمصدر النقود الإلكترونية، بحيث يقع على عاتقه أن يتعاقد مع أكبر عدد ممكن من الموردين والتجار الذين يقبلون الدفع عن طريق هه الوسيلة، وينفذ التزاماته تجاههم لاسيما تزويدهم بالآلات واللوازم التقنية التي تسهل عملية الدفع، والعمل على صيانتها دورياً، وتحسين الأداء وتأمين الخدمات بدقة وسرعة عاليـة[46].

ثانيا: التزامات الحامل.

هو احد أطراف هذه العلاقة في دورة النقود الإلكترونية، ويعتبر المشغل الأول في هذه الدورة، والتي تبتدأ من خلال قيامه بالإشتراك وتقديم طلب إصدار وحدات النقود الإلكترونية من جهات الإصدار، والإفصاح عن المعلومات الشخصية المطلوبة، ويقع على عاتقه عدة التزامات أهما:

أ/ الالتزام بالاستخدام الأمثل والسليم لنظام التعامل بالنقود الإلكترونية.

أول ما يلقى على عاتق حامل النقود الإلكترونية التقيد بما نص عليه في العقد المبرم بينه وبين الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية، بحيث أنه من مقتضيات نصوص العقد المبرم بين العميل وجهة الإصدار أن يتم استخدام نظام التعامل بالنقود الإلكترونية استخداما سليماً وفق تعليمات جهة الإصدار، وبالصورة التي وضعت له، وهذا الإستخدام الأمثل يرتبط بالانتفاع التام للعميل من هذا النظام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط بمبدأ حسن النية في الاستخدام للنظام، وفق ما تم إنشاؤه له، ويوضح كتيب تعليمات الاستخدام – دليل المستخدم - الذي يتسلمه العميل من حهة الإصدار جميع التعليمات المناسبة والمثالية لهذا الاستخدام[47].

والملاحظ أن هذا الإلتزام تصبغ عليه صفة الإلتزام ببذل العناية الكافية كل لا تستعمل النقود الإلكترونية بشكل غير شرعي، وفي هذا الصدد أصدرت محكمة فرساي حكماً بإلزام حامل بطاقة مصرفية (نقود إلكترونية) بالمبالغ التي تم سحبها دون وجه حق بواسطة لص قام بسرقة هذه البطاقة، وكان الرقم السري مدونا عليها، ومن ثم ألزمت هذا الحامل المهمل بالإيفاء على أساس إهماله في المحافظة على الطابع السري للبطاقة[48].

ب/ التزام الحامل بالاحتفاظ بالبطاقة الإلكترونية الحاملة للنقود والرقم السري :

يترتب على الاعتبار الشخصي على البطاقة الإلكترونية [49] الحاملة المخزنة للنقود الإلكترونية، أن يلتزم الحامل بعدم جواز استعمالها من جانب الغير أو التنازل عنها إلا بموافقة الجهة المصدرة لها، وبذلك فمحافظة العميل على البطاقة الإلكترونية الحاملة للنقود الإلكترونية التي يحصل عليها من قبل جهة الإصدار، تفترض المحافظة المادية لها، والتي تقع في ملكية الجهة المُصدرة، والعميل بمثابة المؤجر لهذه البطاقة، ويقصد بالمحافظة المادية قيام العميل بما ينبغي عليه بعدم تعريض تلك البطاقات لما يعيق أو يعرقل استخدامها، كالمحافظة عليها من الكسر والتلف والضياع والسرقة[50].

بالإضافة إلى أنه يجب على العميل المحافظة على الرقم السري الذي تم صرفه له من جهة الإصدار، والذي به يتم التحكم بأدوات التعامل النقدي الإلكتروني، بل إن هذا الرقم السري له أهميته الكبيرة من خلال القدرة على الولوج على حساب العميل والتحكم في مقتنياته من الوحدات النقدية الإلكترونية[51].

ج/ التزام الحامل بالإخطار و الإبلاغ عن تعطل أو سرقة البطاقة المخزنة للنقود الإلكترونية.

يقع على حامل وسيلة الدفع الإلكترونية المخزنة للنقود الإلكترونية اخطار وإبلاغ الجهات المصدرة لها عن أي طارئ تتعرض له هذه الوسيلة، سواء كان ضياع أو سرقة أو تلف أو اختراق،أو أعطال الكترونية[52]، أو إنتهاك لسيرتها، وفي ذلك حماية للحامل من الإستعمال غير المشروع من قبل الغير الذي آلت اليه بطريقة غير مشروعة[53].

وهذا الإبلاغ هو الذي يمكن جهة الإصدار من القيام بواجبها تجاه الحساب الخاص بالعميل وإغلاقه أمام أي إستخدام غير شرعي، وبالتالي خفض مسؤولية العميل تجاه أي معاملات تتم بعد إبلاغه جهة الإصدار، وقد اتفقت المصطلحات المستخدمة عن التعبير عن مدة هذا الإخطار في العقود التجارية على ضرورة الإسراع في فقدان وسرقة المحفظة، مثل "في مدة وجيزة"و"في الحال"و"دون تأخير"و"أفضل مدة ممكنة"[54].

المطلب الثاني: العلاقة بين حامل النقود الإلكترونية والمورد.

يرتبط حامل البطاقة الإلكترونية المخزنة للنقود الإلكترونية بعلاقة تعاقدية، كعقد بيع مثلا أو تأدية خدمات أو غيره من العقود التي يبرمها الحامل، وبمقتضى هذه العقود يحصل الحامل على المنتوج سواء كان سلعة أو خدمات، وفي المقابل يحصل المورد على النقود بطريق الدفع الإلكتروني.

ورغم بساطة العلاقة القانونية التي تجمع بين العميل والتاجر، إلا أن الفقه تنازع في الحكم على هذا الانتقال للوحدات، هل هو نهائي تبرأ معه ذمة العميل، أم غير نهائي لحين تحويل وحدات النقود الإلكترونية إلى نقود تقليدية؟

فهناك من يرى أن العقد المبرم بين المورد والمصدر يتضمن اشتراء لمصلحة الغير، وينشأ بمقتضى هذا الإتفاق حق لمصلحة الحامل في مواجهة المورد، ولا ينقضي دين حامل البطاقة الإلكترونية المخزنة للنقود الإلكترونية إلا بالنقل الإلكتروني لوحدات النقود الإلكترونية من حافظة الحامل(المستهلك) إلى حافظة المورد[55].

وهو ما ذهب إليه أكثر الفقهاء ذلك أن نقل وحدات النقود الإلكترونية من المستهلك(الحامل) إلى المورد (التاجر) يعتبر دفعاً نهائياً تبرأ به ذمة العميل فورًا، وقد إستند أصحاب هذا القول بعدة حجج منها :

- الاتفاق المبرم بين المصدر والعميل والتاجر، قد ألزم الجميع بقبول التعامل بوحدات النقود الإلكترونية.
- القوة الشرائية لهذا النوع من النقود تعني براءة العميل من الدين عند استخدامها.
- النقل الإلكتروني لوحدات النقود الإلكترونية من حافظة الحامل(المستهلك) إلى حافظة المورد، مما يعني أنه قام بالوفاء الإلكتروني.

الخاتمة.

تعد النقود وسيط وآلية للتبادل ومقياس القيمة وأداة الإئتمان والإدخار المفضلة باعتبار أنها أكثر الأصول سيولة، فقد أصبح لها أهمية كبيرة في مختلف المجالات، ولا يختلف إثنان أن بلوغ الدول المتطورة إلى ما هو عليه الآن، يعود الفضل بالدرجة الأولى إلى رقمنة الإقتصاد بكل مشتملاته، والنقود الإلكترونية إحدى الأولويات التي عكفت مختلف الدول بتنظيمها بعناية فائقة، كون أن التعامل بها يؤثر على الإقتصاد بشكل عام والتجارة الإلكترونية بشكل خاص، وبالتالي فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إحداث تغيرات وطفرات في الواقع التجاري.

وأمام الإختلاف الفقهي الوساع في محاولة وضع تعريف جامع مانع للنقود الإلكترونية، يمكن القول وعلى حسب رأي أغلب الفقهاء القانونيين أو التقنيون أن النقود الإلكترونية بأبسط مفهوم هي:" عملية إضافة أو قيد قيمة نقدية مستقلة بطريقة إلكترونية مجردة على وسيط إلكتروني مستقل، قابلة للتداول تجارياً بدون تحديد نطاق معين".

واخير نتمنى من المشرع الجزائري الإقتداء ببعض الدول كالمشرع الإماراتي ومحاولة وتأسيس لتشريع ينظم مختلف الجوانب القانونية للنقود الإلكترونية، وخاصة أمام التزايد المتستمر والذي تعرفه الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية .

قائمة المصادر والمراجع .

أولا: باللغة العربية.

أ/ الكتب.

- باطلي غنية، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار هومه، الطبعة الاولى، الجزائر، جوان 2018.
- نسرين عبد الحميد نبيه، **الجانب الإلكتروني للقانون التجاري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008.
- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
- محمد سعيد أحمد، **أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية**، منشوراتالحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
- فاروق الاباصيري، **عقد الاتراك في قواعد المعاملات عبر شبكة الانترنت**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003.
- طارق محمد حمزة، **النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع" تنظيمها القانوني والمسائل الناشئة عن إستعمالها"**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
- عبد الهادي علي النجار، **اقتصاديات النقود والمصارف مع وجهة نظرا اسلامية**، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1998.
- عبدالرزاق احمد السنهوري، **الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ،1940م .
- نبيل ابراهيم سعد، **النظرية العامة للالتزام ،مصادر الالتزام**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2004م .
- عبدالفتاح بيومي حجازي، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الادارة الإلكترونية – التنظيم – البناء – الأهداف – المعوقات – الحلول**، دار الفكر اللجامعي، الاسكندرية، 2008.
- أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الإلكترونية، الماهية والتنظيم القانوني،دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- فايز نعيم رضوان، **بطاقات الوفاء**، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 1990.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدبن بن منظور محمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي، بتصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1418-1997، المجلد 14،

ب/ المقالات الاكاديمية:

- محمود أحمد الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الريعة والقانون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- محمد سعدو الجرف، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.

- غنام محمد غنام، **عدم ملاءمة القواعد التقليدية في قانون العقوبات لمكافحة جرائم الكمبيوتر**، مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من (1-3) مايو 2000، الطبعة الرابعة، 2004.

- صفوت عبدالسلام عوض الله، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة السادسة عشر، العدد الثاني، يوليو2008.

- عبد الباسط أبو الوفاء، **سوق النقود الإلكترونية(الفرص- المخاطر- الآفاق)**، مجلة مصر المعاصرة، مصر، العدد 471، 2003.

- محمد ابراهيم محمود الشافعي، **الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية**، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.

- عبد الله الصعيدي، **الاقتصاد السياسي " النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكمي**، كلية شرطة دبي، الغمارات، 1994.

ج/ البحوث الاكاديمية.

- حوالف عبد الصمد، **النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

- شيماء جودت مجي عيادة منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

د/ النصوص التشريعية والتنظيمية.

- الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج عدد 52 الصدار بتاريخ أول سبتمبر سنة 2003، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر، ج.ر.ج عدد 57 الصدار بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017.

ثانيا: باللغة الفرنسية

-Michel Aglietta et Laurence Scialom, LE PRÊTEUR EN DERNIER RESSORT AU DEFI DE LA MONNAIE ÉLECTRONIQUE, Cahiers d'économie politique, No. 45, QU'A-T-ON APPRIS SUR LE PRÊTEUR EN DERNIER RESSORT DEPUIS THORNTON ? (Automne 2003).

-European Commission, Proposal for European Parliament and Council Direc- tives on the Taking up, the Pursit and the supervision of the business of Elec tronic Money Instittion; 5Com (98); 727.
European central bank, report of Electronic Money ; August 1998.

-Yesil (Magdalena): Creating the virtual store, John wiley & sons, Inc, 1997,.

-JERRY L. Jordan and Edward j. Stevens; The Future of Money in the information Age; Cato Institutes 14th Annual Monetary Conference; May 23; 1996.

الهوامش.

[1]- حوالف عبد الصمد، **النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 21.

[2]- باطلي غنية، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار هومه، الطبعة الاولى، الجزائر، جوان 2018، ص 09.

[3]- الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج عدد 52 الصدار بتاريخ أول سبتمبر سنة 2003، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر، ج.ر.ج عدد 57 الصدار بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017.

[4]- النقود لغة: وهي من نقد وجمعها نقود، والفاعل منها ناقد، وجمعه نقاد، وللنقد معانٍ متعددة منها: التمييز فنقد الدراهم والدنانير، أي ميز بين جيدها ورديئها، وتأتي بمعنى الأخذ والقبض: فيقال انتقد الدراهم والدنانير، أي أخذها وقبضها، وأيضا بمعنى الإعطاء: فيقال نقدته الدراهم والدنانير، أي أعطيته إياها.

كما جاء أيضا في لسان العرب "النقد هو خلاف النسيئة"، أي ما يدفع في حينه ولا يؤجل، والنسيئة هي تأخير الثمن . للمزيد من التفاصيل أنظر: لسان العرب لأبي الفضل جمال الدبن بن منظور محمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي، بتصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1418-1997، المجلد 14، ص 254.

والنقود إصطلاحا فهي: "أي شيئ يكون مقياسا للقيم و وسيطا في التبادل ومخزونا مؤقتا للقيمة"، أما مصطلح الإلكترونية فهي من (الإلكترون): وهو دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة، شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية" وللمزيد من التفاصيل أنظر: شيماء جودت مجي عيادة منصور، **أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 02.

[5]-

[6] - Michel Aglietta et Laurence Scialom, LE PRÊTEUR EN DERNIER RESSORT AU DEFI DE LA MONNAIE ÉLECTRONIQUE, Cahiers d'économie politique, No. 45, QU'A-T-ON APPRIS SUR LE PRÊTEUR EN DERNIER RESSORT DEPUIS THORNTON ? (Automne 2003), pp. 251

[7]- محمود أحمد الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الريعة والقانون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 29.

[8]- محمد سعيد أحمد، **أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية**، منشوراتالحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 329.

[9]- فاروق الاباصيري، **عقد الاتراك في قواعد المعاملات عبر شبكة الانترنت**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003، ص 105.

[10]- أنظر محمد سعدو الجرف، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 192.

[11]- نسرين عبد الحميد نبيه، **الجانب الإلكتروني للقانون التجاري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 11.

[12]- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 157.

[13] - European Commission, Proposal for European Parliament and Council Direc- tives on the Taking up, the Pursit and the supervision of the business of Elec tronic Money Institution; 5Com (98); 727.

[14] - European central bank, report of Electronic Money ; August 1998 ; P7.

[15]- محمود أحمد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 30.

[16]- شيماء جودت مجي عيادة منصور، المرجع السابق، ص 03.

[17]- شيماء جودت مجي عيادة منصور، المرجع السابق، ص 05.

[18]- طارق محمد حمزة، **النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع" تنظيمها القانوني والمسائل الناشئة عن إستعمالها"**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 104.

[19]- طارق محمد حمزة، ص 107.

[20]- عبد الهادي علي النجار، **اقتصاديات النقود والمصارف مع وجهة نظرا اسلامية**، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1998، ص 29.

[21]- محمد ابراهيم محمود الشافعي، **الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية**، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 139.

[22]- فايز نعيم رضوان، **بطاقات الوفاء**، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 1990، ص 90.

[23]- طارق محمد حمزة، ص 92

[24]- طارق محمد حمزة، ص 94.

[25]- طارق محمد حمزة، ص 94.

[26]- طارق محمد حمزة، ص 95.

[27]- طارق محمد حمزة، ص 96.

[28]- عبد الله الصعيدي، **الاقتصاد السياسي " النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكمي**، كلية شرطة دبي، الغمارات، 1994، ص 25.

[29]- يشيع لدى الكثيرين استخدام اصطلاح التجارة الإلكترونية E-COMMARCE رديفا لاصطلاح الأعمال الإلكترونية E-BUSINESS غير أن هذا خطأ شائع لا يراعي الفرق بينهما ، فالأعمال الالكترونية أوسع نطاقا واشمل من التجارة الالكترونية ، وتقوم الأعمال الإلكترونية على فكرة أتمتة الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل، وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدماتية، ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون، إذ تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها، كما تمتد إلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه، وضمن مفهوم الأعمال الالكترونية، يوجد المصنع الالكتروني المؤتمت، والبنك الالكتروني، وشركة التأمين الالكترونية، والخدمات الحكومية المؤتمتة والتي تتطور مفاهيمها في الوقت الحاضر نحو مفهوم أكثر شمولا هو الحكومة الالكترونية وأية منشأة قد تقيم شبكة (انترانت مثلا) لإدارة أعمالها وأداء موظفيها والربط بينهم. في حين أن التجارة الالكترونية نشاط تجاري وبشكل خاص تعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية وضمن بيئة تقنية.

Yesil (Magdalena): Creating the virtual store, John wiley & sons, Inc, 1997,p.128

[30]- عبد الباسط أبو الوفاء، **سوق النقود الإلكترونية(الفرص- المخاطر- الآفاق)**، مجلة مصر المعاصرة، مصر، العدد 471، 2003، ص 246.

[31]- طارق محمد حمزة، ص 78.

[32]- طارق محمد حمزة، ص 80.

[33]- طارق محمد حمزة، ص 81.

[34]- صفوت عبدالسلام عوض الله، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة السادسة عشر، العدد الثاني، يوليو2008، ص114

[35]- باطلي غنية، المرجع السابق، ص 262.

[36] - JERRY L. Jordan and Edward j. Stevens; The Future of Money in the information Age; Cato Institutes 14th Annual Monetary Conference; May 23; 1996; p.3

[37]- باطلي غنية، المرجع السابق، ص 263.

[38]- طارق محمد حمزة، ص 128/127.

[39]- باطلي غنية، المرجع السابق، ص 263.

[40]- التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، بحث منشور على موقع مكتبة أكاديمية شرطة دبي، دون ذكر صاحب البحث.

- [41] طارق محمد حمزة، ص 228

[42]- طارق محمد حمزة، ص 227.

[43]- طارق محمد حمزة، ص 229.

[44]- عبدالرزاق احمد السنهوري، **الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ،1940م ، ص202 . ينظر ايضاً : نبيل ابراهيم سعد، **النظرية العامة للالتزام ،مصادر الالتزام**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2004م ، ص308

[45]- طارق محمد حمزة، ص 232.

[46]- طارق محمد حمزة، ص 231.

[47]- طارق محمد حمزة، ص 233

[48]- طارق محمد حمزة، ص 233.

[49]- تتميز البطاقة الذكية الإلكترونية بإمكانية حملها مع العميل وإستخدامها في مواقع ونقاط البيع المختلفة، والتي غالباً ما تقع في المحال التجارية الخاصة بالتجار الذين يتعاملون بالنقود الإلكترونية، وتكون وحدات النقود الإلكترونية مخزنةً على هذه البطاقة، كما يمكن شحنها عن

طريق أجهزة الصراف الآلي ((ATM، مع سهولة حملها المادي في يد العميل، وأما الذاكرة الإلكترونية الخارجية hard dickفتتميز بأنه يتم تثبيتها على جهاز الحاسب الآلي للعميل، وتخزن فيها وحدات النقود الإلكترونية، والتي يستخدمها في مواقع المحال التجارية الإلكترونية الإفتراضية على شبكة الإنترنت، ومن خلالها يستطيع تداول الوحدات في عمليات التسوق، ويمكن للعميل من خلال الذاكرة الإلكترونية استلام ما يرغب فيه من وحدات النقود الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني للجهة المُصدرة، و بإجراء التحويلات النقدية المحددة..

مصطلح ((ATMهو إختصار لـ((Automated teller Machinesوهي تعني مكائن الإخطار المؤتمتة، وهذه الأجهزة لتوفير خدمة السحب النقدي للعملاء في أماكن متنوعة ومختلفة، كالأسواق و الأماكن العامة، دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وبإستخدام بطاقة السحب النقدي، انظر عبدالفتاح بيومي حجازي، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الادارة الإلكترونية – التنظيم – البناء – الأهداف – المعوقات – الحلول**، دار الفكر اللجامعي، الاسكندرية، 2008, ص 486 .

[50]- أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الإلكترونية، الماهية والتنظيم القانوني،دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص260.

[51]- غنام محمد غنام، **عدم ملاءمة القواعد التقليدية في قانون العقوبات لمكافحة جرائم الكمبيوتر**، مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من (1-3) مايو 2000، الطبعة الرابعة، 2004، ص 56.

[52]- الأعطال الإلكترونية يقصد بها تلك التي تحدث بسبب فشل الأدوات الإلكترونية عن إتمام عمليات التداول للوحدات النقدية بصورة صحيحة، كالتحويلات الناقصة أو الخاطئة، أوعدم القدرة على تحويل الوحدات مع وجودها، وفي كل الأحوال يجب إبلاغ جهة الإصدار لإصلاح تلك الاعطال التقنية والبرمجية الإلكترونية.

[53]- طارق محمد حمزة، ص 235.

[54] - طارق محمد حمزة، ص 236.

[55]- طارق محمد حمزة، ص 251.

التعامل بالنقود الافتراضية بين المخاطر والمزايا

Dealing with virtual money between risks and benefits

عزوز سعيدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2؛
azzouz115@hotmail.fr

سميرة محمودي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر؛
samira.mahmoudi@univ-mascara.dz

ملخص:
تعد النقود الافتراضية من اكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة الاقتصادية والقانونية، وتستمر في كونها مصدر للقلق المتواصل بالنسبة للعديد من التشريعات الداخلية التي اتخذت بشأنها تحذيرات وإجراءات تقضي بمنع التعامل بها، بالإضافة إلى جهود التوعية التي تبذلها البنوك المركزية، والجهات الحكومية لضمان فهم الأفراد لمخاطر التعامل بهذه الأخيرة، ولما كانت الجزائر بدورها ليست بمنعزل عن مختلف التغيرات والتطورات التكنولوجية التي أفرزت ومازالت تفرز أدوات ووسائل تستعمل كوسائل دفع حديثة، فقد قام المشرع الجزائري بدوره إلى لمبادرة والإسراع باتخاذ عدة إجراءات تخص التعامل بالنقود الافتراضية رغم ما تتم تعبه هذه الأخيرة من مزايا كثيرة وجمة وهو ما تم التطرق إليه في معرض الورقة البحثية.
الكلمات المفتاحية: النقود الافتراضية، المخاطر، المزايا، التعامل.

Summary:
Virtual money is one of the most controversial issues in the economic and legal arena. and continues to be a source of constant concern for many domestic legislations that have been warned and prohibited to deal with, in addition to awareness efforts by central banks and government agencies to ensure individuals understand the risks of dealing In this regard. Algeria, in turn, is not isolated from the various changes and technological developments that have produced and are still producing tools and means used as modern means of payment, The Algerian legislator, in turn, initiated and accelerated several this is what we discussed in the paper exhibition.
Keywords: Virtual money;Risks; Benefits; Dealing.

مقدمة:

يعتبر المجال النقدي في العصر الحالي أكثر تعقيدا من ذي قبل، فحركة الأموال في الأنظمة الاقتصادية شبيهة بحركة الدورة الدموية في جسم الإنسان، فالنقود هي عصب الحياة للاقتصاديات الدول، لذلك لابد على البنك المركزي باعتباره بنك البنوك وبنك الحكومة ان يسهر على تسير هذه الأموال والتحكم في الوسائل والأدوات التي تسهل حركتها فيما بين الاعوان الاقتصاديين.

إنَ التطور الحاصل على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والتجاري، جعل الإنسان يطور وسائل التبادل حتى تتوافق وتتماشى مع هذه التغيرات، ففي البداية كان التبادل يعتمد على نظام المقايضة، وبزيادة السرعة في التعاملات لجأ الإنسان إلى الاعتماد على النقود السلعية، وبعدها عوضت بالنقود المعدنية كالذهب والفضة. غير ان كبر حجم المعاملات وزيادة النمو الاقتصادي بنسبة كبيرة وفي المقابل محدودية كمية المعادن النفيسة، جعل من هذه الأخيرة لا تستوعب حجم المبادلات وسرعتها؛ وبالتالي تم اللجوء إلى الاعتماد على النقود المعدنية من غير الذهب والفضة اذ تم اللجوء إلى اصدار النقود الورقية لاستيعاب حجم المعاملات.

لكن ومع التطورات الهائلة الحاصلة في بداية القرن الواحد والعشرين، ومع ظهور الشبكات العالمية للاتصالات واتفاقيات تحرير التجارة، افرزت هذه التكنولوجيات نوع جديد من المعاملات اطلق عليها مصطلح المعاملات الالكترونية، منها ما يسمى بالتجارة الالكترونية التي تستوجب هي بجانبها وسائل وأدوات نقدية جديدة للوفاء بالالتزامات الناشئة عنها وهي ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية منها ما يسمى بالنقود الالكترونية التي تعد النقود الافتراضية نوع من أنواعها، ولما لقيت النقود الافتراضية انتشارات واسعة على مختلف أنحاء المعمورة برزت أهمية هذه الورقة البحثية التي سنتناول فيها موضوع النقود الافتراضية .

وللإحاطة بجوانب هذا الدراسة ارتأينا طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل مخاطر ومزايا التعامل بالنقود الافتراضية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إرتأينا ضرورة تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسين بحيث سنتطرق في المحور الأول إلى مفهوم النقود الافتراضية وذلك بإعطاء تعريف لها من جهة، وكذا بيان أنواعها من جهة مقابلة، بينما سنخصص المحور الثاني من الدراسة لعرض مجمل المزايا والمخاطر المتعلقة بالتعامل بالنقود الافتراضية كما يلي:

المحور الأول: مفهوم النقود الافتراضية

تعد النقود الافتراضية من بين الظواهر الجديدة والمقلقة في الأوساط الاقتصادية والقانونية عالميا، فالانتشار المتسارع لها في الأسواق دعا إلى تقيم تداعياتها على كافة الأصعدة، وقد انقسمت الآراء حولها إلى قسمين، قسم يرى بأنها المستقبل الجديد للنقود، والقسم الثاني يرى بأنها قنبلة اقتصادية عالمية وأحد أكبر الفقاعات على مر التاريخ.

وقبل تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى بيان مزايا ومخاطر التعامل بالنقود الافتراضية كان لزاما علينا أولا التطرق إلى تعريف النقود الافتراضية من جهة، وكذا بيان أنواعها من جهة أخرى كما يلي:

أولا: تعريف النقود الافتراضية

إن التوصل إلى إعطاء تعريف دقيق للنقود الافتراضية يعد من الأمور المعقدة، كون ان هذه الأخيرة مستحدثة ويتم التعامل بها في بيئة رقمية جد معقدة، هذا ما أدى إلى ظهور عدة تعريفات للنقود الافتراضية نذكر منها ما يلي:

_عُرفت النقود الافتراضية على أنها: " **تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتجزئته والوصول إليه والتعامل به الكترونيا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعماله**[1] "

_عرفت أيضا على أنها: " **تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي او عن سلطة عامة وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى اشخاص طبيعيين او اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها الكترونيا** "[2].

_قيل أيضا بأنها: " **وسيط تبادل تعمل مثل العملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك كل مواصفات العملة الحقيقية**".[3]

_كماوقيل أيضا بأنها: " **تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل الكتروني، وتحتوى وحدة النقود الافتراضية على رقم مرجعي لا يتكرر يميز العملة الافتراضية كما هو شأن الرقم المتسلسل بالنسبة للنقود الورقية، وسميت نقودا رقمية لأنها تقوم بوظائف النقود وتظهر في صورة رقمية وتتداول بشكل الكتروني، وهي الية دفع مختزنة القيمة او سابقة الدفع التي تمكن من اجراء مدفوعات من خلال شبكة الانترنت، وعليه يمكن القول بأن النقود الافتراضية تعبير يستخدم في الاساس لوصف مجموعة متنوعة من اليات الدفع محدودة القيمة، واهم ما يميزها هو ان قيمتها مسددة او ان قيمتها مختزنة في داخلها**"[4].

ثانيا: أنواع النقود الافتراضية

تتعدد وتتنوع أنظمة النقود الافتراضية في الوقت الحاضر اذ يوجد ما لا يقل عن 711 عملة افتراضية يتم التعامل بها في العالم، غير ان هناك نماذج رئيسية وأخرى بديلة، اذ سنركز في ورقنا البحثية هذه على ذكر بعض النماذج المشهورة وان كان لا يسعنا ذكرها بأكملها لكثرتها كما أشرنا، ومن أبرز النماذج المشهورة ما يلي :

1_البيتكوين

يعد البيتكوين اهم نماذج النقود الافتراضية الأكثر شهرة على الشبكة العنكبوتية، وقد ظهر البيتكوين في بحث عن العملات المشفرة أصدرها تقني مجهول الهوية لقب نفسه بـ "ساتوشيناكاموتي" وقد تم طرح البيتكوين للتداول في سنة 2009 بقيمة 0،0001 دولار، وارتفع سعرها سنة 2011 إلى 35 دولار، ووصل في بداية 2017 إلى 1000 دولار.

2_ لايتكوين

ظهر هذا النموذج في أكتوبر سنة 2011، يعد هذا النموذج من أوائل العملات الافتراضية البديلة، ويتميز هذا النموذج عن نموذج البيتكوين بان عملية التعدين فيها أسهل وأرخص، ويعتمد هذا النموذج على خوارزميات تشفير مختلفة تماما عن تلك المستخدمة في البيتكوين، كما انها تتصف بانها أسرع في التبادل من البيتكوين مما زاد من قبولها[5].

3_نيمكوين

ظهر هذا النموذج في ابريل 2011، يعتمد هذا النموذج على تقنية البيتكوين المفتوحة المصدر، ويتميز بالندرة العالية حيث ان مجموع المصدر منها هو مليون وحدة فقط[6].

4_بيركوين

ظهر هذا النموذج في سنة 2012، ويستند هذا النموذج كأغلب العملات الافتراضية إلى برتوكول الانترنت (الند للند)، ويتميز هذا النموذج بزيادة كفاءة التعدين وتحسين مستوى الأمن والضمانات لتحسين سوء معاملة التعدين وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية[7].

5_فيذكوين

هي عملة افتراضية مفتوحة المصدر تتشابه مع البيتكوين، والايتكوين، اذ تتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بانه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة[8].

المحور الثاني: مزايا ومخاطر النقود الافتراضية

إن التعامل بالنقود الافتراضية له العديد من الفوائد والمزايا، ولكن رغم ما تقدمه هذه الأخيرة من مزايا وخصائص الا ان التعامل بها تحفه مجموعة من المخاطر والتي سنتطرق اليها وفقا لما يلي:

أولا: مزايا التعامل بالنقود الافتراضية

يتميز التعامل بالنقود الافتراضية بمجموعة من المزايا التي تميزها عن أدوات الدفع الالكترونية الأخرى منها:

1_سرعة نقل الأموال

من السمات المميزة للتعامل بالنقود الافتراضية عنصر السرعة، حيث تتم العمليات الهائلة بين مختلف مناطق ودول المعمورة في مدة زمنية لا تتجاوز الثواني المعدودة[9].

2_ إخفاء هوية المستخدم

يتيح التعامل بالنقود الافتراضية إخفاء هوية المستخدم، حيث لا يتطلب اجراء العمليات التحقق من شخص المستخدم لإتمامها ولا يتطلب تنفيذ عمليات البيع والشراء الإفصاح عن أي بيانات او معلومات شخصية[10].

3_انخفاض تكلفة الاستخدام

تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال، حيث لا تمر تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية، او الجهات المالية، انما تتم المعاملات مباشرة بين المستخدم والأخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع تكلفتها[11].

4_الأمن والتحكم

يمتلك مستخدمي النقود الافتراضية تحكما كاملا في معاملتهم، اذ من المستحيل للتجار ان يفرضوا عنوة رسوما غير معلن عنها، او غير مرغوب فيها، كما يمكن ان يحدث وسائل الدفع الأخرى، فمدفوعات النقود الافتراضية يمكن ان تتم دون أي دمج او ربط للمعلومات الشخصية، وهذا ما يمنح حماية فائقة ضد سارقي الهويات، ومستخدمي النقود الافتراضية يمكنهم أيضا حماية أموالهم من خلال النسخ الاحتياطي والتشفير[12].

5_صعوبة تعقب المعاملات

تعد هذه الخاصية من اهم الخصائص الجاذبة للعناصر المتطرفة والارهابية، إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة حيث يصعب بشكل كبير تعقب تلك المعاملات، او اقتفاء اثارها بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة، إضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل[13].

6_اتساع النطاق

يتميز النقد الافتراضي بالقدرة على التعامل مع أي فرد في مختلف انحاء العالم، حيث يسمح نظام التعامل عبر هذه النقود بتحويل الأموال من أي مكان أي مكان اخر بأية قيمة[14].

7_ارتكاز التعامل بالنقود الافتراضية على سلسلة الثقة(block Chain)

إن التعامل بالنقود الافتراضية بين مختلف أطرافها يعتمد على ما يسمى بنظام " بلوك تشين"، وهذا النظام عبارة عن مجموعة من العقد، فكل جهاز حاسوب متصل بهذا النظام يمثل عقدة تقوم بأكثر من مهمة، منها تخزين سجل العمليات التي تجري داخل هذا النظام، وتلك العمليات ترتبط ببعضها البعض عبر كتل مشفرة، ولهذا تسمى التقنية بالأساس بـ " سلسلة الكتل"، أي كل كتلة ترتبط بالتي تأتي بعدها، ولحماية خصوصية العمليات التي تتم بالنقود الافتراضية وبيانات المستخدمين التي يتم توزيعها على كل عقدة داخل الشبكة يتم تشفير كل كتلة بمفتاح تشفير خاص. ولو فرضنا ان المستخدم الأول يرغب بإرسال نقود افتراضية للمستخدم الثاني فإن النظام يقوم بإنشاء عملية تحويل تضاف إلى سجل

العمليات الموجودة على جميع العقد، بالتالي يعمم على جميع الحواسيب وهنا تكون العملية شرعية لا مجال للتشكيك بصحتها.

ثانيا: مخاطر التعامل بالنقود الافتراضية

إن التعامل بالنقود الافتراضية كوسيلة دفع الكترونية حديثة افرز عدة مشاكل ومخاطر كانت السبب وراء منع التعامل بها وقد تعددت هذه الأسباب ما بين أسباب امنية وقانونية واقتصادية نذكرها فيما يلي:

1_المخاطر الامنية

إن التعامل بالنقود الافتراضية في شبكة معلوماتية مفتوحة[15] افرز عدة مخاطر امنية تهدد مستخدميها ذلك أن في هذه البيئة تضعف قوة الأمن في التحكم والمراقبة[16]، وذلك لصعوبة تعقب الجريمة ومحو اثارها في ثواني معدودة مما يغير من مصطلح مسرح الجريمة التقليدية.

إن النقود الافتراضية كونها عملة رقمية فإنها أكثر عرضة للقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات مستخدميها وتعديلها عن طريق القرصنة رغم اعتمادها على تقنيات التشفير العالية، ولما كانت وسائل الدفع الالكترونية الأخرى عرضة للمخاطر الأمنية عبر الشبكة العنكبوتية، الا أنَ النقود الافتراضية تتعرض لقدر أكبر من تلك المخاطر[17].

2_المخاطر القانونية

إن عدم وجود تشريعات منظمة ومقننة للتعامل بالنقود الافتراضية خاصة في أسواق المال، وصعوبة ضبط ذلك نظرا لسرعة التغيرات المتلاحقة في قطاع التكنولوجيا وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنين، وتعذر أو صعوبة ملاحقة القانونيين للمستجدات العصرية لفهم الثغرات والمتطلبات التقنية لإصدار قوانين واقعية وملائمة لتفادي ذلك قد يشكل خطرا للمتعاملين بالنقود الافتراضية وذلك لعدم وجود أي حماية قانونية.

كما أن التعامل بالنقود الافتراضية قد يخالف القوانين والتشريعات القائمة لأن النقود الافتراضية تسهل عمليات تمويل الجماعات الإرهابية وعمليات غسيل الأموال[18]، وكذا التهرب الضريبي[19]، اذ سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الافتراضية نظرا لكونها تتم خفية عبر شبكة الانترنت، كما يمكن أن تتم عمليات شراء وبيع وهمية بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل تهريب الأموال إلى الخارج[20]

3_المخاطر الاقتصادية

يسبب التعامل بالنقود الافتراضية في عدة مشكلات اقتصادية منها حدوث حالة الانكماش وذلك في حالة بلوغ هذه النقود مرتبة النقد الأصيل أو التبعي في مجتمع ما، حيث ترتفع قيمة الوحدة الواحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها، مما يسبب انخفاض حاد في الأسعار وميل للاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستثمار.

كما وبتكاثر العملات الافتراضية ودخولها حيز التبادلات والمعاملات التجارية تحدث مشكلة التضخم حيث تنتقل القيم من النقود الورقية إلى هذه العملات نقل نسخي لا تدميري، كما هو متعارف عليه في أدبيات النقود الالكترونية[21].

خاتمـــة

إن مجمل المخاطر التي تعترض التعامل بالنقود الافتراضية واستقطابها لتجارة المخدرات والأسلحة ومبيضي الأموال، وارتكازها على الجانب المظلم للشبكة العنكبوتية، ورغم ما تقدمه هذه الأخيرة من مزايا كثيرة وجمة، جعلت الكثير من التشريعات الداخلية تمنع وتحظر التعامل بها حماية لإقتصاياتها من أي انهيار مرتقب خاصة وأن قيمة النقود الافتراضية غير مستقرة، ولهذا فإن المشرع الجزائري بدوره اتخذ موقف استباقي في منع التعامل وتداول أي عملة افتراضية ليس لها أي تغطية نقدية، وقد جاء موقف التشريع الجزائري هذا بمنع التداول للعملات الالكترونية محاولة منه في حماية الاحتياطي النقدي الجزائري من العملات الأجنبية كون أن التعامل بالنقود الافتراضية يكون دون أي تدخل مركزي يمكن من مراقبتها.

الهوامش:

[1]_**DONG He, and Others,** " Virtual currencies and beyond : Initial considerations", International monatry fund, January, 2016, P.7. Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1603.pdf, Viewed 14/02/2019.

[2]_EBA Opinion on virtual currencies, European-banking authority, 4 Juley, 2014, P.14. Available at: https://eba.europa.eu/documents/10180/657547/EBA-Op-2014-08+Opinion+on+Virtual+Currencies.pdf. Viewed 14/02/2019.

[3]_Fin CEN continues to face challenges with money services businesses, Department of the treasury, November 10, 2015, P.3. Available at: https://www.oversight.gov/sites/default/files/oig-reports/OIG-16-006.pdf. Viewed 14/02/2019.

[4]_ **محمد شايب**، " تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 9، متوفر على الموقع التالي: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/تأثير-النقود-الالكترونية-على-دور-البنك-المركزي-في-إدارة-السياسة-النقدية-محمد-شايب. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/14.

[5]_ **عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث**، " النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية"، المجلةالعلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2017، ص 32.

[6]_ **مثنى وعد الله يونس النعيمي**، البيتكوين نظام الدفع الالكتروني (الند للند) وحكمه في الشريعة الإسلامية، شبكة الالوكة، العراق، 2018، ص 32. متوفر على: https://www.alukah.net/library/0/127382/. تم الاطلاع بتاريخ 2020/02/15.

[7]_ **عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث**، مرجع سابق، ص 29.

[8]_ مثنى وعد الله يونس النعيمي، مرجع سابق، ص 32.

[9]_ **حسن محمد مصطفي**، دور عملة " البيتكوين" في تمويل الجماعات والتنظيمات الإرهابية، ص 12، بحث متوفر على الموقع التالي: https://hafryat.com/sites/default/files/lwy_lqtsdy.pdf. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/14.

[10]_**مثنى وعد الله يونس النعيمي**، مرجع سابق ص 18.

[11]_**حسن محمد مصطفي**، مرجع سابق، ص 13.

[12]_ مثنى وعد الله يونس النعيمي، مرجع سابق، ص 19.

[13]_ **حسن محمد مصطفي**، مرجع سابق، ص 13.

[14]_ مثنى وعد الله يونس النعيمي، مرجع سابق، ص 13.

[15]_ الشبكات المفتوحة هي تلك التي يمكن استخدامها من قبل الجميع دونما إتباع لأية إجراءات أو بروتوكولات معينة، عكس الشبكات المغلقة التي يقتصر استعمالها على اشخاص توجد بينهم بالفعل علاقات تعاقدية وثقة متبادلة. انظر في هذا الصدد: **محمد إبراهيم أبو الهيجاء**، التحكيم بواسطة الانترنت، الدار العلمية للنشر والتوزيع دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 23.

[16]_ **هشام محمد فريد رستم**، " الجرائم المعلوماتية (أصول التحقيق الجنائي الفني واقتراح إنشاء الية عربية موحدة للتدريب والتخصص)"، بحث مقدم لأشغال مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، ج2، ط3، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، من 01 إلى 03 مايو 2003، ص 404.

[17]_ **عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث**، مرجع سابق، ص 35.

[18]_ تنسب ظاهرة غسيل الأموال بوسائلها الفنية الحديثة إلى MeyarLansky الذي كان يقوم بتهريب النقود التي تخص عصابات المافيا الامريكية من الولايات المتحدة الامريكية بإيداعها في بنوك سويسرا من خلال فكرة " القروض الوهمية"، التي تتلخص في قيام غاسل الأموال بإيداع أمواله غير المشروعة بدولة اجنبية، ثم يطلب قرض من احد بنوك دولته بضمان من البنك الذي توجد فيه الأموال غير المشروعة، وتنتهي العملية بأن يقوم هذا البنك الأخير بتسديد قيمة القروض نتيجة امتناع المقترض عن السداد؛ أي ان هذا القرض يمول تلقائيا من أمواله ذات المصدر غير المشروع. **إبراهيم حامد الطنطاوي**، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص ص 5-6.

[19]_ تواجه التشريعات الضريبية التي تمت صياغتها وفقا لطبيعة المعاملات التجارية التقليدية قصورا في معالجة المعاملات التجارية الالكترونية، اذ يتجسد هذا القصور على ثلاث مستويات تتمثل في:

أ/ على مستوى التشريع: على الرغم من قيام بعض الدول بالإعلان عن برنامجها القومي للتجارة الالكترونية، الا أن ذلك لم يتواكب مع الإعلان عن بدء الإصلاحات التشريعية اللازمة، ويتطلب من هذه الدول تقييم القوانين والنظم التشريعية السائدة وإجراء التعديلات الضرورية أو صياغة تشريعات جديدة تتلاءم وطبيعة المعاملات التجارية الالكترونية.

ب/ على مستوى الإدارة: تختص الادارة الضريبية بتنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي، وبذلك أصبح لزاما عليها استخدام الابتكارات اللازمة لضمان اعلى مستوى ممكن من كفاءة النظام الضريبي، غير انه في ذات الوقت لا تزال تعاني قصورا في أداء مهامها من حصر وفحص وتحصيل كافة أنواع الضرائب.

ج/ على مستوى المفهوم: يعاني المجتمع من وجود فجوة مفاهيمية، فعلى الرغم من تطور حجم المعاملات التجارية الالكترونية، الا انه لا يزال يوجد قصور في فهم المفردات الخاصة بها وما يترتب عليها من اعتبارات قانونية. لمزيد من المعلومات اطلع على: **منال حامد فراج**، " مشكلات فرض الضرائب على معاملات التجارة الالكترونية وطرق علاجها (دراسة ميدانية)"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 5، يونيه 2011، ص 11. متوفر على الموقع التالي: https://platform.almanhal.com/Files/2/12906. تم الاطلاع بتاريخ: 2020/02/14.

[20]_ **عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث**، مرجع سابق، ص 36.

[21]_ **منير ماهر أحمد، واخرون**، " التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البيتكوين نموذجا"، مجلة بيت المشورة، العدد الثامن، قطر 2018، ص 09. متوفر على الموقع التالي:http://www.mashurajournal.com/wp-content/uploads/2018/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8B%D8%A7.pdf. تم الاطلاع بتاريخ 2019/02/16.

تطبيقات الاقتصاد الرقمي: التجارة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات ومتطلبات النجاح.

Applications of the digital economy: e-commerce in Algeria, obstacles and requirements for success

د/مادني احمد

جامعة امحمد بوقرة –بومرداس –

madni.med@gmail.com

ملخص:

تعتبر التجارة الإلكترونية احدى تطبيقات الاقتصاد الرقمي التي أفرزتها التطورات التكنولوجية المعاصرة، ومن خلال هذا البحث سيتم توضيح مفهوم الاقتصاد الرقمي ،وخصائصه، متطلباته و تطبيقاته ليتم بعدها تسليط الضوء على مفهوم التجارة الإلكترونية، خصائصها وأشكالها، وتحديد مزاياها و مخاطرها، مع محاولة عرض واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر والذي ظهر من خلال هذه الدراسة انه ضعيف جدا ويعرف تأخرا ملحوظا مقارنة بالدول المتقدمة وحتى الدول النامية ، وفي الأخير تطرقنا لأهم الأسباب التي تعيق التجارة الإلكترونية في الجزائر ومتطلبات نجاحها

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، الإنترنت، الجزائر

Summary :

E-commerce is a part of the digital economy that have emerged from recent advances in the information technology field. In this paper we define the digital economy, its characteristics, requirements and applications. The notion of e-commerce, is also exposed, its characteristics, and its forms, and identifying its advantages and disadvantages. We focus particularly on the situation of the e-commerce in Algeria which seems to be very late comparing to developed countries and even developing ones. We show I this study, the most important reasons that hinder e-commerce in Algeria and the requirements for its success.

Key words: digital economy, e-commerce, internet, Algeria

مقدمة:

في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم في التحول من الاقتصادالتقليدي إلى الاقتصادالرقمي. وبالفعل أحرزت بعض الدول على مستوى العالم تقدما ملحوظا في رقمنه عدد من المجالات والقطاعات المختلفة. في هذا السياق، مثل الاقتصاد الرقمي أحد المحاور الأساسية التي تضمنتها استراتيجية صندوق النقد العربي الخمسية (2020-2025)،حيث يعمل الصندوق من خلال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب على مساندة جهود الدول العربية على صعيد التحول الرقمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية ومن بينها على سبيل المثال: رقمنه المالية العامة، ورقمنه الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني[i]والتجارة الإلكترونية التي تعرف نموا مطردا على مستوى الدول المتطورة وتتفق معظم التقديرات على أن حجمها سوف يزداد كثيرا في المستقبل ومن المتوقع تزايد التفاوت في حجم التجارة الإلكترونية بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع هذا التفاوت بالدرجة الأولى إلى الفجوة الرقمية الموجودة بينهما وإلى المشاكل والعوائق التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتي تحد من قدرتها على تبني مشروع التجارة الإلكترونية .ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل التالي:

ما هو واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر كأحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

أولاً- أساسيات الاقتصاد الرقمي.
ثانياً- الإطار النظري التجارة الإلكترونية.
ثالثاً- التجارة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات ومتطلبات النجاح.

أولاً- أساسيات الاقتصاد الرقمي:

إن التطور الكبير الذي تعرفه تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور الإنترنت على وجه الخصوص ليشمل جميع نواحي الحياة تقريبا ومنها الحياة الاقتصادية شاع ما يصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي الذي من خلال هذا المحور سنتعرف على أبرز المفاهيم المتعلقة به على النحو التالي:

1- تعريف الاقتصاد الرقمي:

"الاقتصاد الرقمي مصطلح اطلق عليه في نهاية القرن الماضي على الاقتصاد المبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الإنترنت التي اجتاحت العالم وأخذت تغير الكثير من أساليب العمل والأسس الاقتصادية التقليدية وتعمل على تقريب الدول من بعضها البعض وتحويل العالم إلى قرية كونية"[ii]

2- خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتّسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص من أهمها[iii]:

أ. في الاقتصاد الرّقمي يختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين المحلي والدولي.

ب. يتطلب الاشتراك الفعال في الاقتصاد الرّقمي توفر البنية التحتية المناسبة مثل شبكات الكهرباء وشبكات التليفونات انخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات توفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية.

ج. صارت المعلومة مركز قوة في المجتمعات المعاصرة في عصر الثورة المعلوماتية وأصبح التوجه الاقتصادي قائم على أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل إنتاج أساسي قادر على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق النمو المستدام.

د. هو الاقتصاد اللا حدودي أين تهاوت القيود والحدود الاقتصادية التقليدية وتقلصت جدوى القوانين والتشريعات الحالية.

هـ. التكيف الموسع لموافقة رغبات الزبائن والتركيز على خدمة المستهلك فالتنافس العالمي، الإنترنت الشبكة العنكبوتية تحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات وتعدد الموزعين كلها عوامل وضعت قوة كبيرة في أيدي المستهلكين.

و. انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة في حين الحاجة للتعلم المستمر مدى الحياة في ظل عصر المعرفة .

ز. يتسم الاقتصاد الرّقمي بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.

ح. يعد الاقتصاد الرّقمي أقل استهلاكا للطاقة والوقود من الاقتصاد التقليدي، ويعود ذلك إلى طبيعة منتجاتها ذاتها ومن الممكن أن يكون منتجاً للطاقة.

3- متطلبات الاقتصاد الرقمي:

يستند نجاح التحول الرقمي إلى توفر العديد من المتطلبات الأساسية ويمكن تلخيص الدعائم الأساسية للتحول في ما يلي[iv]:

1.3. التعليم :يعتبر التعليم الدعامة الأساسية لاقتصاد المعرفة حيث أن الهدف الأساسي من التعليم هو تنمية رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة واستخدامها فالأفراد المتعلمون يعتبرون عنصر أساسي في إنتاج المعرفة وتبادلها ونشرها واستخدامها بفعالية أكثر فلا يمكن لأية دولة كانت أن تتوجه إلى الاقتصاد المعرفي دون أن تمتلك رأسمال البشري المؤهل.

2.3. الإبداع والابتكار :تعتمد الدول المتقدمة ومنظماتها على الإبداع والابتكار والتطوير للمحافظة على مكانتها واستمرارها في عالم متغير تشتد فيه المنافسة ومن الممكن انطلاق أنامل الإبداع للوصول إلى ابتكارات جديدة تؤدي إلى إدخال تكنولوجيات ومنتجات جديدة والتي تؤدي إلى تحقيق التحول الرقمي وتحقيق النجاح الاقتصادي.

3.3. النظام الاقتصادي والمؤسسي :إن التكيف مع التغيرات العالمية لم يعد يقتصر على القطاع الخاص فحسب بل كذلك مؤسسات الدولة عبر تطوير النظم والخدمات وتحديث البنى التشريعية الداعمة للتحول الرقمي.

4.3. البنية التحتية :إن امتلاك بنية أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أن يساعد في رفع سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول وفي سد الفجوات بالنسبة لاكتساب المعرفة وإنتاجها وتبادلها وتطبيقها.

4- تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

للاقتصاد الرقمي عدة تطبيقات في العديد من المجالات وأهمها التجارة الالكترونية التسويق الالكتروني الاستثمار الإلكتروني[v].

1.4. التجارة الإلكترونية: هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ويتم التسديد إلكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى .

2.4. التسويق الإلكتروني: هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية، يوفر التسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من اتخاذ قرار الشراء الصحيح، وبذلك يمكن تعريف التسويق الإلكتروني على أنه " شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال وسائط إلكترونية".

3.4. الاستثمار الإلكتروني :يشير مفهوم الاستثمار الإلكتروني عن طريق الإنترنت إلى الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ويمكن هذا النوع من الاستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية.

ثانيا. الإطار النظري للتجارة الإلكترونية.

إن التجارة الإلكترونية احد الأنظمة العالمية الجديدة التي انتشرت بسرعة عبر مختلف دول العالم، ونظرا لأهميتها فقد سعت العديد من الهيئات والمنظمات على إرساء قواعدها وسنحاول من خلال هذا المحور البحث فقط في تعريف التجارة ألإلكترونية خصائصها وأشكالها، كذلك مزاياها والمخاطر الناتجة عن ممارستها.

1-تعريف التجارة الإلكترونية:

تعرف التجارية الإلكترونية بأنها " عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد قيمتها الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء الإنترنت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين البائع والمشتري"[vi]

كما تعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها " أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية"[vii]

2-.خصائص التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية هي في جوهرها طريقة جديدة في التعامل بين الموردين والشركاء والعملاء ولها أربع خصائص هي:[viii]

أ. شراء وبيع المنتجات والخدمات الحالية من خلال موقع على الإنترنت.
ب. بدء نشاط تجاري جديد أو تحويل المنتجات إلى الصورة الرقمية
ج. ظهور وسطاء جدد بين المؤسسة والعملاء يتولون إنشاء نشاط تجاري جديد على الإنترنت.
د. إنشاء أسواق إلكترونية يتنافس فيها المشتري والبائع والوسيط وشركات الإنترنت.

3-أشكال التجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية مجموعة من الأشكال نذكر منها:[ix]

1.3. مؤسسة أعمال – مؤسسة أعمال (B2B): يقتصر التعامل في هذا النوع من التجارة على الشركة وعدد من مورديها وعملاءها الكبار عن طريق شفرة وعناوين على شبكة الإنترنت خاصة بالشركة لا تنشر على الملأ ويستحوذ هذا النوع على نحو % 80 من حجم التجارة الإلكترونية بالعالم.

2.3. مؤسسة أعمال–مستهلك(B2C): حيث تتم عملية البيع من قبل مؤسسة الأعمال والشراء من قبل المستهلك وتبلغ نسبة هذا النوع نحو % 15 من حجم التجارة الإلكترونية في العالم.

3.3. مؤسسة أعمال إدارة حكومية(B2G): وفي هذا النوع تقوم الحكومة بعرض الإجراءات ونماذج المعاملات على شبكة الإنترنت بحيث تستطيع مؤسسات الأعمال أن تطلع عليها من خلال الوسائل الإلكترونية وان تقوم بإجراءات المعاملات الكترونيا بدون التعامل مع مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية.

4-مزايا التجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية مزايا عديدة نذكر بعضا منها:[x]

1.4-على مستوى الأفراد:

- ✓ تتيح إمكانية التسوق في مختلف الأسواق العالمية بكل منتجاتها وخدماتها المعروضة بطريقة ممتعة وواضحة .
- ✓ خدمة مواقع التجارة الإلكترونية بدون توقف وعلى مدار الساعة.
- ✓ تتيح فرصة أكبر للمفاضلة بين السلع والخدمات.
- ✓ الاستفادة من فروق أسعار العملة.
- ✓ توفير الوقت والجهد الذي يهدر بسبب البحث التقليدي.

2.4-على مستوى قطاع الأعمال:

- ✓ تمنح فرصة للتوسع ودخول أسواق جديدة قد تحتاج جهد وتكلفة كبيرة بدون استخدام تكنولوجيا التجارة الإلكترونية.
- ✓ انخفاض التكلفة مقارنة بأنشطة التجارة التقليدية إلى حد كبير حيث لا تحتاج إلى متاجر أو معارض أو مخازن أو مجمعات تسويق إذ يكفي وضع موقع على الإنترنت.
- ✓ تعد المواقع الإلكترونية وسيلة إعلانية عن الشركة.
- ✓ إمكانية تلقي أوامر الشراء وتنفيذها للعملاء دون مقابلة شخصية.
- ✓ إمكانية السداد الإلكتروني.

3.4-على المستوى القومي:

- ✓ فتح أسواق عالمية جديدة وإمكانية غزوها.
- ✓ تتيح فرص تصديرية أكبر مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وتدفق العملة الصعبة.
- ✓ التعرف على المزايا التنافسية التي تتمتع المنتجات والخدمات المحلية.
- ✓ مواكبة التقدم التكنولوجيا لعالمي

وهناك مزايا أخرى نذكرها كما يلي:[xi]

- ✓ قلة التكلفة في النقل والتخزين وسرعة الاتصال في التسوق والتنقل وكذلك السرعة في تلبية احتياجات المشترين وطلباتهم.
- ✓ توفير نفقات الإعلان وكذلك عمولات الوسطاء والمصدرين والمستوردين، ضف إلى ذلك الوكلاء التجاريين وتجار الجملة والتجزئة.

- ✓ تغيير صورة المشروعات من الصورة التقليدية القائمة على المباني الضخمة وعدد كبير من العمال إلى الصورة الإلكترونية دون التقيد بمواقع جغرافية أو بعدد معين من العمال.
- ✓ زيادة حجم التجارة العالمية ومجالات الاختيار أمام المشترين على شاشة جهاز الكمبيوتر.
- ✓ تحسين الكفاءة، أي لا توجد هناك أخطاء في عملية إدخال البيانات كما أنها تمكن من سرعة الحصول على المعلومات والمنتجات والمواقع الخاصة بالشركات والمؤسسات ضف إلى ذلك أنها تجارة قائمة على أرقام المنتجات.

5-مخاطر التجارة الإلكترونية:

ينطوي تطبيق التجارة الإلكترونية على العديد من المخاطر التي لابد من تكثيف الجهود لتذليلها نذكر منها ما يلي:[xii]

1.5-مشكلة حقوق الملكية الفكرية: يؤدي نشر الأعمال والإبداعات الفنية على شبكة الإنترنيت إلى انتقالها بسرعة بدون الترخيص باستخدامها أو بيعها ويعني ذلك القفز على حقوق الملكية في البراءة وحقا لنشر والتعرض لخطر الانتهاكات والقرصنة.

2.5-تهديد أنظمة أمان الشركة: من بين التهديدات الخطيرة التي تواجه الشركة هي محاولة المخترقين التسلسل إلى قواعد معلومات هذه الشركة والعبث بمواردها (كما في شركة الأموال والمصارف) ويقوم غير المرخص لهم باختراق النظم الإلكترونية للشركة الإلكترونية بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها كما قد يقومون بزرع الفيروسات مما قد يهدد بوقف البرمجيات الأساسية التي تسمح للشركة بالاتصال بعملائها والمتعاملين معهم مما قد ينعكس سلبا على القدرات الجوهرية للشركة.

3.5-عدم جدية التعاملات: تتم التعاملات في التجارة الإلكترونية بين أطراف لا يعرفون بعضهم البعض دون الحاجة إلى اتصال مباشر بينهم وهو ما يخلق احتمال عدم جدية هذه التعاملات من حيث بث معلومات غير صحيحة من طرف البائع أو الزبون...

4.5-الأمن والخصوصية:

من بين المواضيع التي تؤرق العملاء في التجارة الإلكترونية هي المشكلة المتعلّقة بأمن تحويل المعطيات والخوف من التعرض لخطر القرصنة والتجسس الصناعي وتظهر هذه المشاكل خاصة في مجال التعامل "B 2 C"

5.5-تعرض المؤسسات إلى مجموعة من الضغوطات:

- ✓ المنافسة القوية.
- ✓ ضغط التكلفة.
- ✓ التغيرات المستمرة في السوق العالمي.
- ✓ الضغط التقني.
- ✓ خطر المنافسة العالمية في السوق المحلي.
- ✓ صعوبة التكامل بين الموقع المادي والموقع الإلكتروني للشركة.

ثالثا. التجارة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات ومتطلبات النجاح.

1-واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

للحديث عن التجارة الإلكترونية في الجزائر لا بد من الاطلاع على واقع البنية التحتية من شبكة الإنترنت الثابتة والمتنقلة ، وأسباب ومعوقات عدم اعتمادها وسبل النهوض بها .

1.1-سوق الإنترنت لخدمةADSLفي الجزائر:

يشهد سوق الإنترنت للهاتف الثابت الـADSL تذبذب في نسبة النمو وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: يوضح تطور عدد المشتركين في خدمة ADSL

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشتركين	1283241	1518629	1838492	2083114	2246727

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع https://www.mpttn.gov.dz/ar/content

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشتركين في الإنترنت ذات التدفق العالي ADSL في تذبذب مستمر حيث أنه ما بين سنتي 2013 و 2014 سجلنا نسبة نمو تصل إلى 18.34 %أي بزيادة تقدر بـ235388 مشترك ثم ارتفاع طفيف في نسبة النمو بعد ذلك بين سنتي 2014 و2015 والتي وصلت إلى 21.06% أي بزيادة تقدر بـ319863 مشترك يليها انخفاض في نسبة النمو ما بين سنتي 2015 و 2016 والمقدر بـ13.31%أي بزيادة تقدر بـ 244622 مشترك ثم يتبعها الانخفاض في نسبة النمو ما بين سنتي 2016 و 2017 أين وصلت إلى 7.85 %اي بزيادة تقدر بـ 163613 مشترك ويرجع هذا التذبذب إلى النمو الكبير الذي تعرفه تكنولوجيا إنترنت الجيل الثالث والرابع والتي تقدر نسبة نموها بين سنتي 2016 و 2017 بـ 29.95% أي 7989975 مشترك، والمخطط البياني رقم 1 يوضح تطور عدد المشتركين في خدمة الـADSL

المخطط البياني رقم 1: يوضح تطور عدد المشتركين في خدمة الـADSL

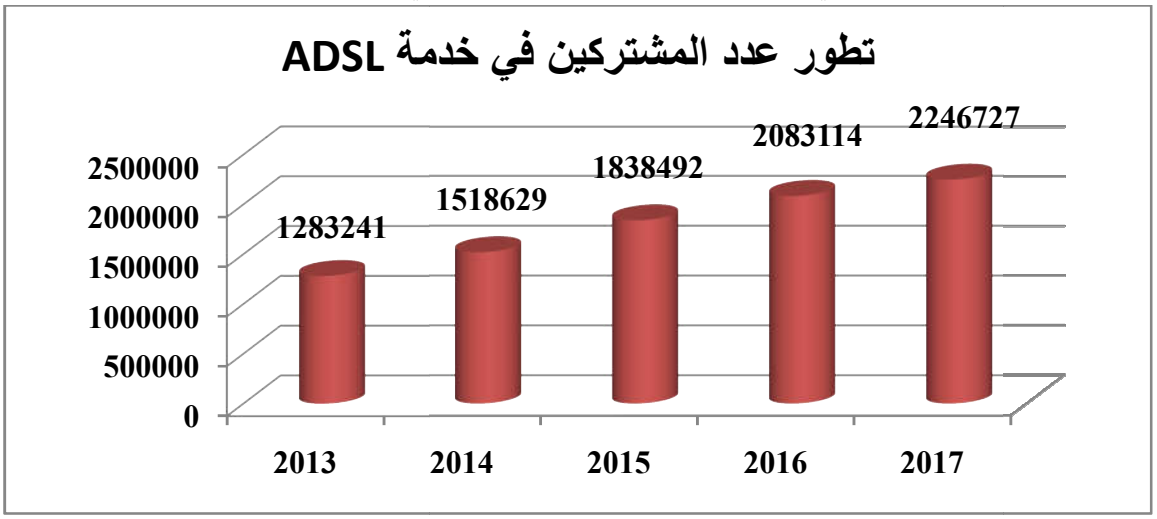

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

2.1-سوق الإنترنت حسب التكنولوجيات المختلفة في الجزائر:

جدول رقم 2: يوضح تطور عدد المشتركين في خدمة الإنترنت حسب التكنولوجيات المختلفة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
خدمة ADSL	1283241	1518629	1838492	2083114	2246727
خدمة 4GTLE للهاتف الثابت	-	80693	423280	775792	919368

مجموع مشتركي إنترنت الهاتف الثابت	1283420	1599538	2262005	2859567	3166907
خدمة ويماكس WIMAX	179	216	233	661	621
خدمة 3G للهاتف النقال	308019	8509053	18021881	25214732	23701023
خدمة 4G للهاتف النقال	--	--	--	1464811	10968495
مجموع مشتركي إنترنت الهاتف النقال(3G+4G)	308019	8509053	18021881	26679543	34669518

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية.

وفيما يلي المخطط البياني رقم 02: الذي يوضح عدد المشتركين في خدمة الـADSL للهاتف الثابت مع باقي التقنيات الأخرى(الجيل الثالث والرابع للهاتف النقال.... الخ)

المخطط البياني رقم 2: يوضح عدد المشتركين في خدمة الـADSL للهاتف الثابت مع باقي التقنيات الأخرى (الجيل الثالث والرابع للهاتف النقال....الخ)

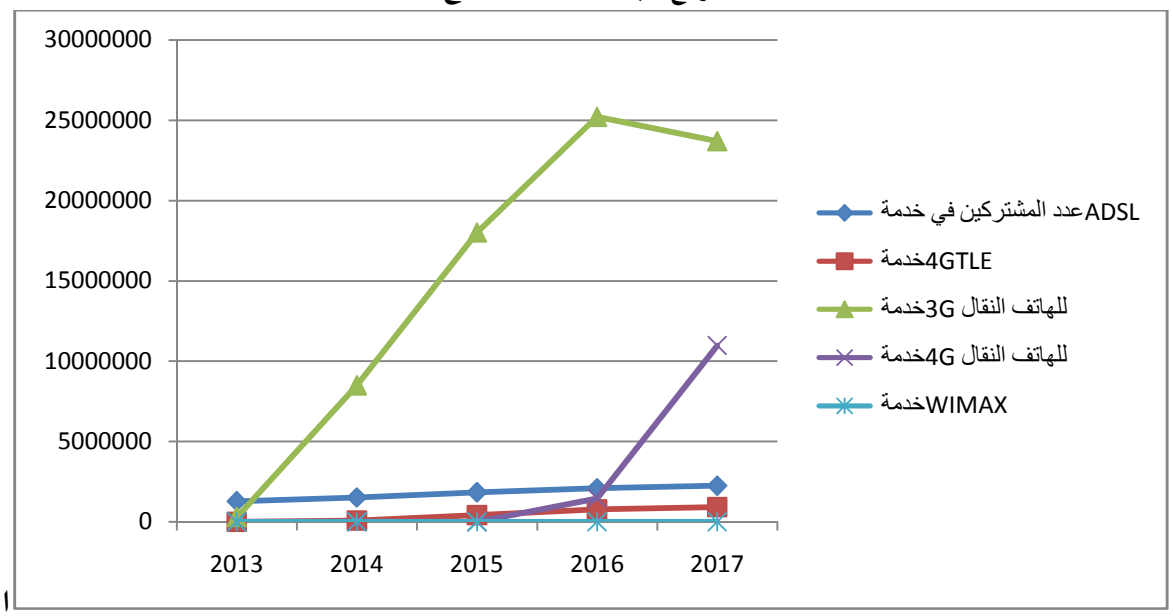

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول والمخطط نستنتج أن خدمة 3G للهاتف النقال عرفت قفزة نوعية من 308019 مشترك سنة 2013 إلى 25214732 مشترك سنة 2016 ثم تناقصت سنة 2017 إلى 23701023 مشترك ، ثم تأتي خدمة 4G للهاتف النقال والتي عرفت بدورها ارتفاعا كبيرا من 1464811 مشترك سنة 2016 بداية انطلاقها إلى 10968495 مشترك سنة 2017 ، ثم جاءت في المرتبة الثالثة خدمة ADSL ، التي عرفت بدورها نموا ملحوظا من 1283241مشترك سنة 2013 إلى

2246727 مشترك سنة 2017 ، بعدها جاءت خدمة 4GTLE في المرتبة الرابعة ، حيث عرفت نموا معتبرا من 80693 مشترك سنة 2014 تاريخ انطلاقها إلى 919368 مشترك سنة 2017 ، وفي الأخير جاءت خدمة WIMAX التي سجلت نموا ضعيف من 179 مشترك سنة 2013 إلى 621 مشترك سنة 2017.

وفي ما يلي الجدول رقم3 الذي يوضح توزيع الحضيرة الإجمالية حسب نوع التكنولوجيا لسنة 2017.

جدول رقم 3: يوضح توزيع الحضيرة الإجمالية حسب نوع التكنولوجيا لسنة 2017

مشتركو الخدمة	الحصة السوقية
مشتركو خدمة ADSL	(%5.938) 2 246 727
مشتركو إنترنت الجيل الرابع للهاتف الثابت (4GTLE)	(%2.430)919368
مشتركو إنترنت الجيل الثالث للهاتف النقال(3G)	(%62.641)23701023
مشتركو إنترنت الجيل الرابع للهاتف النقال(4G)	(%28.99)10968495
مشتركو إنترنتWIMAX	(% 0.001) 621
المجموع	**%10037836425**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية.

المخطط البياني رقم 3: يوضح توزيع الحضيرة الإجمالية للأنترنت حسب نوع التكنولوجيا لسنة 2017

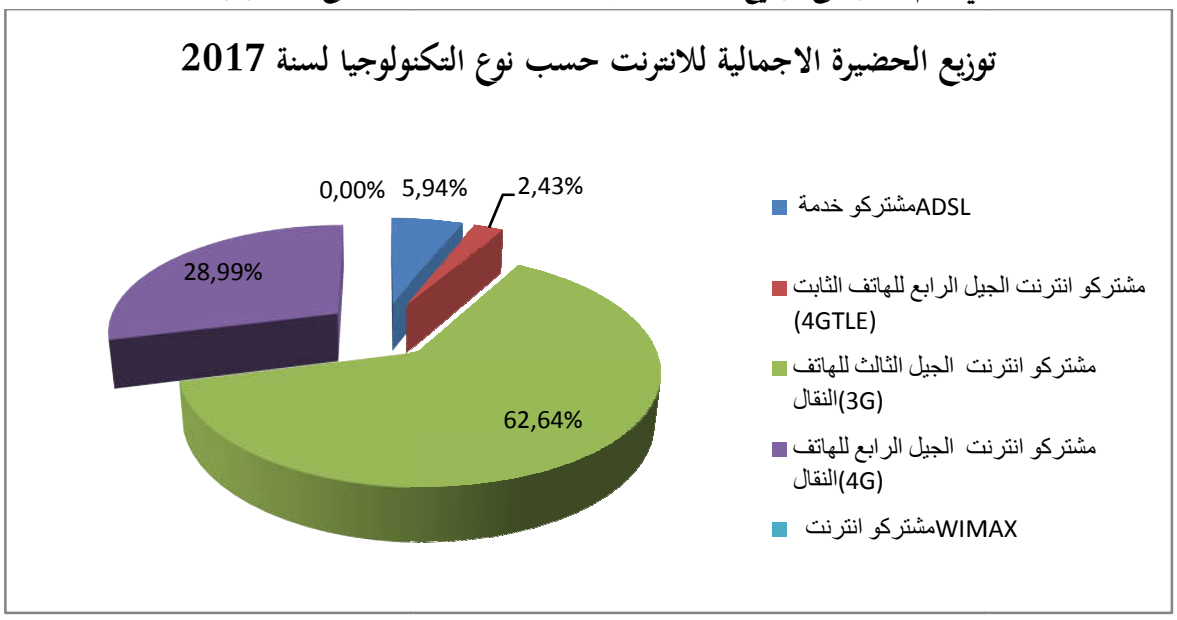

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن من بين37.836.425 مشترك في الإنترنت حسب التكنولوجيات المختلفة، 62.64 % هم من مشتركي إنترنت الجيل الثالث للهاتف النقال و28.99 % من مشتركي إنترنت الجيل الرابع و2.43 % من مشتركي إنترنت الجيل الرابع للهاتف الثابت مقابل 5.94% هم من مشتركي خدمة ADSL، حيث أن نسبة 91% من الحصة السوقية للإنترنت في الجزائر تخص الجيل الثالث والرابع للإنترنت الهاتف النقال مما يدل على توجه عدد كبير من المشتركين في خدمة ADSLإلى خدمات الإنترنت للجيل الثالث والرابع للهاتف النقال.

ورغم الارتفاع الكبير لعدد المشتركين في خدمات الإنترنت حسب التكنولوجيات المختلفة تبقى الجزائر جد بعيدة عن الدول الأخرى التي حققت تطورا كبيرا في هذا المجال وهذا راجع من جهة لاحتكار مؤسسة اتصالات الجزائر للإنترنت الثابت و غلاء أسعار عروض الإنترنت حسب التكنولوجيات المختلفة من جهة أخرى.

من خلال مؤشر التجارة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة للفترة 2016-2019 تحصلت الجزائر على المراتب العالمية التالية:[xiii]

•خلال الفترة (2016-2019) تحصلت الجزائر على قيم منخفضة في مؤشر التجارة الإلكترونية حيث تحصلت على قيمة38 في 2017 ،حيث ارتفعت القيمة بـ5.7 مقارنة ب2016 ،أين تحصلت الجزائر على32.3 ،لتحصل خلال سنتي 2018 و 2019 على قيم36.3 و 38.2على التوالي وهي قيم متقاربة كثيرا ، مما يعني لا يوجد أي تحسن في قيمة المؤشر؛

•بالنسبة للترتيب العالمي وفق هذا المؤشر احتلت الجزائر في 2016و2017مراتب أفضل مقارنة بسنتي2018و2019،فمثلا في2018احتلت الجزائر بالمركز111 عالميا مسجلة بذلك تراجعا ب14 مركز مقارنة بترتيب 2017أين احتلت الجزائر المرتبة 97،أما في سنة 2019فقد تقدمت الجزائر ب4 مراكز مقارنة ب2018؛

3.1-برامج الحاسوب في الجزائر:

اغلب البرامج المستعملة في الجزائر هي غير أصلية ومقرصنة ،إذ تعتبر عملية قرصنة البرامج من بين اهم معوقات تطوير وإنتاج برامج الحاسوب، وهذا رغم الموارد البشرية الكفؤة والمختصة في هذا المجال التي تحوزها الجزائر إلا إلا أنها لم تستغل بالشكل الأفضل، وهذا من شاته أن يعرقل ويعيق تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.[xiv]

4.1-الشبكات في الجزائر:

رغم أن إقامة وتطوير شبكات وطنية يعد حافز ودافع مهم لبناء مجتمع المعلومات، الا أن الجزائر في هذا المجال تتميز بالتطور الضعيف في الإدارات والمؤسسات العمومية، فبغض النضر عن بعض المجالات كالصكوك البريدية، الطيران، الجمارك، البنوك، التامين التي تعرف تطورا وتوسعا ملحوظا بفضل أوعية سريعة وفعالة للمعطيات، إلا أن العجز المسجل في هذا المجال يبقى مهما.[xv]

2-معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر:

تواجه التجارة الإلكترونية في الجزائر العديد من الأسباب والعوائق التي تحول دون انتشارها في الجزائر أهمها :[xvi]

أ. غياب استراتيجية واضحة من طرف السلطات العليا بخصوص تطبيق أسلوب التجارة الإلكترونية في المعاملات التجارية وتفسر هذه النقطة بالغياب الشبه تام للتقنيين الذين يحكمون هذا النوع من المعاملات وخوف الدولة من التحول لتكنولوجيا المعلومات في العديد من القطاعات نظرا لما تسميه بدواعي أمنية.

ب. التخلف الكبير للقطاع المالي والنظام المصرفي بصفة خاصة وهذا الأسلوب يتطلب وسائل وتقنيات دفع حديثة ومتطورة.

ج. غياب شبه تام لرؤساء المؤسسات الاقتصادية لهذا الأسلوب من المعاملات التجارية والتي يمكن أن تفتح آفاق كبيرة وتوسيع مجالات الأنشطة مما يجعل انتشارها بهذه الطريقة بطيء جدا.

د. الارتفاع الكبير لتكلفة استخدام الإنترنت في الجزائر نظرا لغياب المنافسة في قطاع الاتصال عن طريق الإنترنت بحيث ما زال محتكرا من قبل الدولة نرى أن استمرار ارتفاعها ممكن في ظل غياب منافسة صريحة ولا يخفى علينا أن هذا الأسلوب يعتمد كليا أو جزئيا على الإنترنت.

هـ. الثقافة الجزائرية التي تمتاز دائما بالخوف من التغيير، وفي هذا المجال بالذات لعدم وجود ضمانات كافية للقيام به، ومما زاد من حدة هذا التغيير الهجوم الكبير لمجموعة من القراصنة أو ما يسمى بالهاكرز بضرب الاستراتيجية الأمنية وتدمير البورصة لساعات مما خلف خسائر اقتصادية كبيرة في اقتصاد الاحتلال الصهيوني.

كذلك توجد معوقات وتحديات أخرى تعثر التجارة الإلكترونية في العالم العربي منها تحديات تقنية وتحديات غير تقنية .وتتمثل هذه التحديات في حقل بناء تجارة الكترونية عربية في ثلاثة أبعاد أساسية:[xvii]

البعد الأول: متطلبات البنى التحتية وهو تحدي ذو طبيعة تقنية يتصل بها تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية المدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلى صيانة الأجهزة والمواقع وعدم وجود حيز حجمي band widthكافي للاتصالات السلكية واللاسلكية في غالبية الدول العربية كونها تعاني من مشكلات البنى التحتية في حقلي الاتصالات والحواسب وما يتصل بهما من أدوات تطوير البرمجيات مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حاليا."ويتصل بهذا البعد عدم تخطي غالبية الدول العربية مشكلات السياسات التسعيرية لبديل الخدمات الاتصالية وخدمات تزويد الإنترنيت وهو عامل فعال في زيادة عدد المشتركين كمدخل ضروري لوجود سوق التجارة الإلكترونية العربية.

-البعد الثاني :وجود البيئة القانونية والتشريعية لتوفير الحماية والثقة للمتعاملين في التجارة الإلكترونية ،فالدول العربية ومؤسساتها التشريعية معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات وأثاره على النظام القانوني ووضع استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الموضوعات، اذ كيف يكون تشريع التجارة الإلكترونية مثلا "ذو فعالية وملائمه إذا لم يكن النظام القانوني المعني يعترف مثلا "بالحماية الجنائية للمعلومات من أخطار جرائم الكمبيوتر والإنترنيت أو كان النظام القانوني المعني لا يقبل حجة الوسائل الإلكترونية ولا يعترف بمستخرجات الحاسوب بينه في الإثبات أي لاتزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في العالم العربي غير منسجمة مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

-البعد الثالث : تحديات التميز والاستمرارية و القدرة التنافسية : وهو يتصل بمفهوم تطوير الأعمال business developpementلضمان الاستمرارية والتنافسية وعلى أتساع حجم سوق التجارة الإلكترونية العربية ...الواقع والتحديات التجارة الإلكترونية العربية أن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال لإلكترونية عبر الشبكة، كذلك ينبغي إرساء البنية المناسبة للخدمات المالية كونها احدى القضايا المهمة في هذا المجال لاسيما بطاقات الائتمان والتي لايزال استخدامها محدود جدا "في العالم العربي .ويمكن القول أن المطلوب ليس مجرد الوجود على الشبكة لأن وجودها دون قدرة تنافسية وتطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما يكون الخيار الأخير اقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.

كما أن هناك عقبات أو مشكلات أخرى تعوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي كالمعوقات الاجتماعية والتقنية مثل توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية وما يمكن أن تغتنمه من فرص جديدة وآفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الشرعية واللغة وعدم الثقة في التسديد .عبر الوسائل الإلكترونية ومقاومة التغير وغيرها.

3-متطلبات التجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن الثورة التكنولوجية الهائلة عبر مختلف دول العالم خاصة الدول المتقدمة والتطور السريع في تقنيات وخصائص الإنترنت زاد من توسع الفجوة بين الدول الأخرى وقد توصلت مجمل الدراسات في هذا الصدد إلى أن أي دولة تحاول ممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية عبر حدودها لابد من توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات وفي ما يلي نذكر مجموعة من المتطلبات أهمها[xviii]:

أ. أولا وقبل كل شيء تكييف البيئة القانونية لتتلاءم مع متطلبات التجارة الإلكترونية ولعل أهمها المعاملات الإلكترونية والقانون الخاص بها ونذكر على سبيل المثال ليس الحصر التوقيع الإلكتروني، الأوراق التجارية الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية...الخ.

ب. تكييف وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري لجميع المعاملات الإلكترونية مع الغير، وكذلك اعتماد نظام الشبكات الإلكترونية المصرفية وسبل الوقاية من المخاطر المتوقعة.

ج. القيام بإعداد استراتيجية واضحة تكون هدفها حماية المستهلك من كل المخاطر التجارة الإلكترونية وكذلك إقناع المستهلك الجزائري بالأهمية البالغة للتجارة الإلكترونية وضرورة مواكبتها على المستوى المحلي والعالمي ولما الاعتماد عليها في قضاء مجمل احتياجاته الضرورية.

د. تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ونشر الثقافة الرقمية لدى كافة الأطراف المشاركة فيه.

هـ. إن التجارة الإلكترونية تمثل تحديا لا يستهان به بالنسبة للمستثمر الجزائري المحلي وكذلك المزاولين للمهن الحرة، بحيث أنه تزداد حدة المنافسة الخارجية وكذلك الاستفادة من كلمات قدمها لمؤسسات الدولية من خدمات، مما

تحتم عليه التكيف مع هذا التطور وبالتالي تحسين الخدمة للمستهلك الجزائري وجب على كل المؤسسات العاملة في الجزائر مواكبة التطورات المتزايدة والسريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة شبكة الإنترنت.

و. إعادة النظر في النظام الجبائي الحالي ومواكبته مع التطورات العالمية الراهنة، بحيث نجد أن هذا النظام يعتبر دائما عائقا في الإصلاحات الحالية والمستقبلية في أي تطور للاقتصاد الوطني.

ز. التكوين الأكاديمي لتقنية التجارة الإلكترونية عبر الجامعات ومؤسسات التكوين المختلفة واعتمادها كمادة أساسية في جميع التخصصات وكذلك إقامة دورات تكوينية وجلسات عمل مع مختلف الهيئات الرسمية وجميع تركيبات الاقتصاد الوطني برعاية وزارة التجارة.

ح. ضرورة قيام الدولة بخصخصة قطاع الاتصال وفتح الباب أمام المنافسة لتحسن الخدمات وانخفاض تكلفة استخدام الإنترنت لانتشار الثقافة الرقمية الهادفة بين أوساط المجتمع.

خلاصة:

بعد تطرقنا إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي، خصائصه، متطلباته وتطبيقاته سلطنا الضوء على مفهوم التجارة الإلكترونية كأحد اهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي من خلال سرد خصائصها وأشكالها، وتحديد مزاياها ومخاطرها، مع محاولة عرض واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر والذي ظهر من خلال هذه الدراسة انه ضعيف جدا ويعرف تأخرا ملحوظ مقارنة بالدول المتقدمة وحتى الدول النامية، وفي الأخير تطرقنا لأهم الأسباب التي تعيق التجارة الإلكترونية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

المراجع:

[i] سفيان قعلول، الوليد طلحة، " الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 05

[ii] نبيلة لزرق، حاج بن زيدان، " الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية -حالة الجزائر-"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 4، الجزائر 2017، ص ص 158-183.

iii خديجة عبيد، " دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة دراسة-حالة دول جنوب شرق آسيا - ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص ص 19-20.

[iv] تنيو كنزة، دهان محمد، «دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة :دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 3 مكرر (الجزء الأول)، ص 368

[v] ضرغام إبراهيم كاظم الشكري، همام سعودي، " راس المال الفكري في ظل الاقتصاد الرقمي وعلاقته بأهم المصطلحات الإدارية المعاصرة «، مجلة دراسات فيا لاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 06، الجزائر 2020، ص ص 142-163..

[vi]كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، " مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر"، الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 5، الجزائر 2019، ص ص 98-109.

[vii] جعيجع نبيلة «التجارة الإلكترونية في العالم العربي واهم المعوقات التي تحد من تطويرها "، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، الجزائر 2018، ص ص 273-292.

[viii]عبود زرقين، شوقي جباري، "تعزيز دور التجارة الإلكترونية في تنمية الاقتصاديات العربية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، الجزائر 2012، ص ص 35-56.

[ix]كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره.

[x] طرشي محمد، بوفليح نبيل، " التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، الجزائر 2018، ص ص 37-46.

[xi]زلاسي بشرى، " القيمة القانونية لمحرر التجارة الإلكترونية في الإثبات وأثر ذلك على نموها"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، الجزائر 2016، ص ص 149-169.

[xii] سمية ديمش، " التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة-، الجزائر، 2011/2010، ص ص 61-63 (بتصرف).

[xiii]نافع زينب، جميل احمد،" التجارة الإلكترونية في الجزائر :طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة"، مجلة دراسات فيا لاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 06، الجزائر 2020، ص ص 1-16.

[xiv] كتاف شافية، لطرش ذهبية، " واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01 ، الجزائر 2020، ص ص 271-290.

[xv]كتاف شافية، لطرش ذهبية، نفس المرجع.

[xvi] زين يونس، تفس المرجع، ص ص 194-195.

[xvii] زوبتة صالح، كريدر شريف، " التجارة الإلكترونية العربية...الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، الجزائر 2010، ص ص 171-186.

[xviii] زين يونس، " أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص ص 193-194.

وباء كورونا و الانتقال الرقمي في الجزائر

Corona epidemic and the digital transition in Algeria

د.بن الدين دوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير–جامعة الجزائر 3
beneddine.douadi@univ-alger3.dz

د.بونوة سمية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير–جامعة الشلف
s.bounoua@univ-chlef.dz

ملخص:
تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي لعبته جائحة كورونا لتعزيز الانتقال الرقمي في الجزائر، وبواسطة التقرير الرقمي للجزائر لسنة 2021 تبين لنا ان وباء كرونا وما فرضه من العزل الصحي عزز من الانتقال الرقمي في الجزائر، بزيادة نسبة استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مختلف أنحاء الحياة، من اجل استمرارية النشاط اليومي.
الكلمات المفتاحية: وباء كورونا،التوجه الرقمي، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، الاقتصاد الرقمي.

Summary :
This study aims to identify the role that the Corona pandemic has played in promoting the digital transition in Algeria, and by means of the Algerian digital report for the year 2021, it was revealed to us that the Corona epidemic and the sanitary isolation it imposed have strengthened the digital transmission in Algeria, by increasing the rate of use of information and communication technology in various parts of life. For the continuity of daily activity.
Key words: Corona epidemic, digital trend, information and communication technology, digital economy.

مقدمة:

شهد العالم مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطور ملحوظا في ميدان التكنولوجيا الدقيقة وفي ميدان الإلكترونيك، و بالضبط على مستوى المكونات الالكترونية التي تكون جميع الأجهزة التي تحويها، وخصوصا في ميدان الإعلام والاتصال، في فروع الإعلام المرئي والمسموع، والإعلام المتبادل، وفي ميدان الاتصال الأجهزة المستعملة للاتصال بين الأفراد الطبيعيين و المعنويين من هياكل تحتية وقاعدية، وتطور إنتاج جميع الأجهزة الموجهة للإعلام والاتصال، في بداية الأمر كانت تكاليف الولوج إلى فروع هذا الميدان مرتفعة، ولكن بفضل تطور البحث العلمي في ميدان المكونات الالكترونية الدقيقة، انخفضت تكاليف الإنتاج فصارت منتوجات مزاولة الإعلام والاتصال واستقبالها في متناول جميع المتدخلين في القطاع، وتوجه ميدان الإعلام و الاتصال إلى تعميم الاستعمال لجميع سكان العالم، وانتقل تنظيم القطاع من الأفضل إلى الأفضل، فصار جميع سكان العالم مستهدفين من طرف هذا القطاع الذي أصبح يمثله شركات كبيرة جدا تعدت حدود البلد الواحد، وأصبحت تقريبا جميع دول العالم مطالبة بالاندماج في التوجه الجديد، و هو التوجه الرقمي.

ومع تعرض العالم إلى أزمة كورونا في الآونة الأخيرة، توقف العالم عن النشاط في جميع الميادين لمدة قاربت السنة، من مارس 2020 إلى 2021 انغلقت جميع دول العالم على نفسها، في الفترة الأولى للحد من انتشار فيروس كورونا، بواسطة اعتماد بروطوكول صحي هو عبارة عن الحجر الصحي الكلي، وبسبب عزل جميع أفراد العالم كل على حدى مما أدى بسكان العالم باعتماد على التوجه الرقمي والقيام بجميع أنشطتهم اليومية كانت خاصة او مهنية.

من ما سبق نطرح السؤال التالي:

كيف ساهم وباء كورونا في تعزيز الانتقال الرقمي في الجزائر؟

1- تعريف و خصوصيات الاقتصاد الرقمي :

قبل ان نتطرق لخصوصيات الاقتصاد الرقمي يجب ان نقوم بتقديم تعريف يحدد الاقتصاد الرقمي (او الاقتصاد الالكتروني)، و من بين أهم تعاريفه ما يلي:

الاقتصاد الرقمي هو: "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال "information and communication technology" من جهة،وبين الاقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ".[1] وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال "Tic" دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات "Internet" بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري "online" بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.[2]

الاقتصاد الرقمي هو أيضا: "ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة ".[3]

[2] فريد النجار، "**الاقتصاد الرقمي**"، الدار الجامعية ، مصر، 2007 ، ص25.

[3] بوشول فائزة وآخرون ،" **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر**" ، جامعة سطيف ، ص121 .

و الاقتصاد الرقمي هو: " ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية ، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة" .[4]

من التعاريف السابقة سبق نستطيع ان نعطي تعريف شاملا للاقتصاد الرقمي: "هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال والأبحاث التطبيقية فيها، للقيام بجميع الأنشطة الاقتصادية، كانت إنتاجية، تجارية او مالية، وحتى إدارية، بحيث يقوم على تخفيض كل من التكلفة و الجهد و المال على جميع المتدخلين في الاقتصاد، و يؤدي بالاقتصاد إلى مستوى إنتاجية كبيرة من حيث الوفرة و النوعية".

وبكل بساطة فان الاقتصاد الرقمي هو عبارة عن ادخال تغييرات على الاقتصاد بواسطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومواكبتها.

من الجزء السابق الذي خصص لإعطاء تعريف للاقتصاد الرقمي، نظهر في النقاط الموالية الخصائص التي تميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي:[5]

-**سهولة الوصول إلى مصادر:** يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل: شبكات الكهرباء، وشبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل: بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة؛

-**المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:** يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والاستخدامات والتوزيع. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية؛

-**مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل؛

-**الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:** يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما معلومات إلكترونية على شكل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو، والمعلومات الموجودة على

[4] حسن مظفر الرزو ، "**مقومات الإقتصاد الرقمي ومدخل إلى إقتصاديات الإنترنت**"، مركز البحوث ، الرياض ، 2006 ، ص 13.

[5] فريد النجار ،"**الإقتصاد الرقمي**"، مرجع سبق ذكره ، ص26، 29.

الأقراص الصلبة أو المرنة، ومعلومات منطوقة و تشمل كل من المكالمات الهاتفية والحوارات، ومعلومات مطبوعة وتشمل هي الأخرى التقارير والفاكسات؛

- يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة و الكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها؛

-آليات الاقتصاد الرقمي: تأخذ المعلومات الاقتصادية أشكالا مختلفة في الاقتصاد الرقمي، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية، كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية ويقصد بالمعلومات "الأنا لوج" تلك المعلومات الموجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام، والتي لا يمكن تخزينها في الحواسيب الإلكترونية أو تحويلها، في حين أن الأشرطة أو الديسكات الممغنطة المركزة تأخذ أشكالا رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسيب الإلكترونية، وبالتحديد تم تحويل الأشرطة والوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي والديسكات والفلوبي ديسك، فيمكن تداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسيب الإلكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسيب بالهواتف والأقمار الصناعية، ومن المعروف أيضا إمكانية تخزين واسترجاع المعلومات الرقمية، بجانب استخدام الكاميرات الإلكترونية الرقمية وأجهزة تصوير المستندات حتى الوصول إلى الإنترنت؛

-يعتبر الاقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي–الاقتصاد الجزئي واقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها)، ويساعد الاقتصاد الرقمي في معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعلمية؛

-يؤثر الاقتصاد الرقمي في فروع الاقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الاقتصادية و البرمجيات و الإنترنت وذلك لتحقيق الأمثلية "Optimization".

نعزز ما سبق بالفروق التي تميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي في النقاط الملخصة في الجدول (01):

الجدول (01): الفرق بين الاقتصاد التقليدي و الرقمي

	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الأسواق	-مستقرة	-متقلبة
المنافسة	-وطنية، مخاطر مستقلة	-منافسة عالمية، اتحاد و تعاون مع المنشآت الأخرى
مصدره و موجهات النمو	-المكننة، مدخلات العوامل (العمل، ...)	-الرقمنة، الابتكار، التجديد، الاختراع، المعرفة
الكتلة الاجرية:		
-الهدف السياسي	-التشغيل التام	-التكيف و التطابق و تحقيق اكبر عائد
-القدرات و الإمكانيات	-قدرات محدودة	-قدرات متنوعة، متغيرة، متعددة و شاملة
-التعليم المطلوب	-القدرة و التعلم من الحياة	-الشهادات، تعام بالممارسة و مستمرة مدى الحياة
-إدارة المستخدمين	-تنافسية	-متعاونة و مشتركة
-طبيعة التوظيف	-ثابت حسب المهام	-تهديدات و فرص

المصدر: رقية حساني ملوكة بروة، "**تقييم الاستثمارات العربية في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشري الحوكمة الالكترونية والجاهزية الرقمية**"، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 22-23 افريل 2014،4.

2- متطلبات التحول الرقمي :

لكي تستطيع الدولة ان تنتقل باقتصادها من الحالة التقليدية إلى الحالة الرقمية، يجب عليها ان تعتني بالنقاط التالية لتحقق النقلة النوعية:[6]

-تكنولوجيات المعلومات والاتصالات: ان تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الاقتصاد الرقمي يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الإعلام الآلي، و التي تعتبر صناعة تخليقية ابتكارية تقوم على إعداد و رسم و تصميم و تنفيذ و اختيار برنامج تشغيل للحاسب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، و تتميز هذه الصناعة بكونها تعتمد على العقل البشري و بالأساس و إنتاجها لا يحده زمان او مكان، خضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، عدم تلويثها للبيئة، ارتفاع عائداتها و بشكل سريع و منافستها للأسواق الخارجية. حسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من اجل التنمية "*UNCSTD*" على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة ان تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بحيث اذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفا، فان عدم استعمالها يكون أكثر كلفة؛

-التعليم و مجتمع المعلومات: في وقت مضى كان ينظر للإنفاق على التعليم على انه شكل من أشكال الاستهلاك، لكن اليوم يعتبر استثمارا في الرأسمال البشري له اثره البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، اين يتجه الاهتمام صوب نشاط كثيف المعرفة يخص جانب التعليم بدور جوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات الاقتصاد الرقمي. في الواقع هناك علاقة عضوية بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، حيث ان مهمة الأول إعداد "عمال المعرفة"، الذين يعتمد بهم لتطوير هذه التكنولوجيا، ومن جهتها تقوم هذه الأخيرة بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاعي التعليم النظامي وغير نظامي بما تنتجه صناعة "*ICT*" مثل الانترنت و غيرها. فالتطور الهائل لخدمة الانترنت و الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إطار تشجيع التعليم عن بعد سيساهم في تجاوز صعوبات التكاليف والمكان بخصوص التعلم و التكوين، فمثلا من الممكن ان يتم توفير البرامج التعليمية على أقراص مضغوطة او عبر الفضائيات، كما يمكن الاتصال بقواعد المعلومات من خلال الانترنت. ان المطلوب فعله لجعل التعليم منسجما و متطلبات الاقتصاد الرقمي هو التركيز على تكوين أفراد لديهم القدرة على الإبداع والابتكار، وأساسا تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها الاقتصاد الرقمي كالبيو تكنولوجيا، وصناعة البرمجيات، ...؛

-البحث و التطوير: تنتشر في الاقتصاد الرقمي مخابر البحث والتطوير، وتولي لها الحكومات و الخواص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي حيث ان الدخول في الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد الرقمي، ونجدها مرتفعة في الدول المتقدمة. كما تقوم الحكومة و القطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، حيث يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر ان تحقق أرباحا خلال 5 سنوات او اقل، و لكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر، فان الدول هي التي تتكفل بتمويله، أما إذا تراوحت الفترة بين 5 و10 سنوات يشترك القطاع العام والخاص في تمويل مشاريعها، ومن خلال هذا التنظيم في توزيع الأدوار سيكون للبحث و التطوير مردودية كبيرة على الاقتصاد الرقمي.

بالإضافة إلى ما سبق، فيجب على الدولة ان تقوم ببعض التدابير لتأطير النشاط الاقتصادي الالكتروني، عن طريق:

-تنظيم وتبويب وتقسيم وتصفية المعلومات عبر الإنترنت؛

-اعطاء الصبغة القانونية للأنشطة الالكترونية من اجل حرية التداول من طرف المتعاملين في الاقتصاد الالكتروني، وقدرة الدولة على حصر ومراقبة المعاملات التي تتم في كنفه؛

-متابعة الدولة الدورية والمستمرة للمعاملات الالكترونية من اجل ضبط وتحييد التهديدات التي من شانها الإضرار بالمتدخلين في الاقتصاد الالكتروني او مصالح الدولة.

[6] بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، "**الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص و التحديات**"، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9 و10 مارس، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ص ص 256 257.

3-وباءكورونا يعزز من الانتقال الرقمي في الجزائر:

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في جل دول العالم إلى زعزعة أمنها الداخلي وتهديد الاقتصاد العالمي ومختلف القطاعات الحيوية في الدول، الأمر الذي فرض على الدول اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية تجنبا لانتشار وتفشي الوباء بين الأشخاص، منها إغلاق الحدود البحرية والجوية والبرية وإغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حفاظا على سلامة الأشخاص.

وبسبب إجراء تفعيل التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة، صار أمراً لا غنى عنه وضرورة قصوى لنجاعة وفعالية الاقتصاد الرقمي، ليجد العالم نفسه أمام ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان استمرارية بعض القطاعات ولو عن بعد، من بينها المؤسسات التعليمية وكذا كل المؤسسات الإنتاجية.

تعتمد حياتنا العادية بالأساس على نظام الاتصال والتواصل، الذي يرتكز على اللقاءات والاجتماعات المباشرة، ويستحوذ هذا النظام المباشر على جميع الأنشطة، الاجتماعية منها والمؤسساتية، سواء في التعليم والإدارات العمومية أو في أنشطة الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية، وغيرها. غير أن الوضعية الناتجة عن الطوارئ الصحية وتقييد الحركة، بسبب أزمة كورونا المستجد، زلزلت ذلك النظام، ووضعت مختلف الفاعلين في بيئة مهددة، حيث فرضت هذه الوضعية الجديدة نفسها على العديد من المؤسسات والهيئات والمقاولات والمدارس والجامعات، التي اضطرت إلى اللجوء لاعتماد الوسائل الرقمية، لضمان استمرار أنشطتها عن بعد.

حيث أظهر فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى اعتماد الرقمنة في تقديم خدمات لمواطنين قابعين تحت الحجر الصحي، تزيل عنهم تعب التنقل وملل طرق الأبواب والطوابير. هذه الخدمات التي وإن كان بعضها موجودا، لم تستعمل بالكيفية المطلوبة التي يفرضها التطور وتحتمها العصرنة في زمن التحدي التكنولوجي.والدليل، أن بوابات رقمية كثيرة اعتمدتها مؤسسات وهيئات ضمن الإدارة الإلكترونية لم تجد التجاوب المنتظر من الاشخاص، فضلوا البقاء أسرى الأساليب التقليدية لقضاء حاجياتهم.

لكن تفشي الوباء وما رافقه من تدابير استعجالية، ممثلة في الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي، فرض هذا الخيار الحتمي وأدى إلى انتعاش التجارة الإلكترونية والمعاملات والدفع. لأول مرة، يتجاوب الأشخاص مع الآلية الإلكترونية واستعمالها بلا تردد ولا مخاوف، ويتقبلون تلقائيا حملات التعبئة والتحسيس بشأن اقتحام هذه البوابات والمنصات التي باتت تتكاثر كالفطريات، ونفاجأ يوميا باختراعات شباب كسروا الحواجز واضعين مهاراتهم وإبداعاتهم تحت التصرف.

وحسب عدد من المتخصصين في المجال الرقمي الأزمة الصحية كورونا دفعت إلى إعادة النظر في الأنماط العادية للشغل والتحول نحو العمل عن بُعد، والطب عن بُعد، والإدارة الرقمية، للحد من وتيرة تنقل الاشخاص.

فبعد قرار إغلاق جميع المدارس والمعاهد والكليات، اصبح من الضروري ضمان استمرار التعليم عن بُعد، الأمر الذي شجعته الجهات الوصية بدعوة هيئة التدريس إلى الانخراط في تسجيل دروس على الإنترنت.وقد بادر عدد من الأساتذة من مختلف المستويات التعليمية إلى مشاركة حصص دراسية مسجلة على موقع "يوتيوب" لإتاحتها للتلاميذ والطلبة، لكن رغم ذلك يبقى الالتزام ومتابعة الدروس أكبر تحد يواجه التعليم عن بعد.تؤكد الأرقام المعلنة أهمية هذه التكنولوجيا في الحد من خسائر توقف الدراسة.

بالإضافة إلى التعليم، تجلت الرقمنة أيضاً في قطاع الصحة. وإذا كان التطبيب عن بُعد لم يطبق بَعد، فإن المعلومات الصحية المنشورة على الإنترنت ارتفعت وتيرتها بشكل كبير، وهو ما أدى إلى ترويج المعطيات الصحيحة، وبالتالي

تحقيق التوعية والتحسيس لدى الأشخاص. كما لجأ عدد من الأطباء إلى إطلاق حصص أسئلة وأجوبة مباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي لتبديد المخاوف حول تفشي فيروس كورونا المستجد وكيفية التعامل مع الحالات المشتبه فيها في حالة ظهور الأعراض، فيما بادرت مصحات إلى إجراء تشخيص مباشر عن بُعد للذين يعانون أمراضاً خفيفة لتفادي التنقل خارج المنازل.

ودفعت الأزمة الصحية الحكومات أيضاً إلى الاشتغال رقمياً، وكان ذلك جلياً من خلال لجوء عدد من القطاعات الحكومية إلى رفع مستوى هذا التعامل،وتم نقل أشغال الجلسات العامة واللجان أيضا عبر تقنية البث المباشر بمواقع التواصل الاجتماعي، مضيفا أن الأمر امتد أيضا، للهيئات المدنية والسياسية، حيث تم تعويض التأطير المباشر بالتواصل عن بعد عن طريق استخدام تقنية البث المباشر، وعقد الاجتماعات بتقنية "Audio/Vidéo Conférence" التي تتيحها عدد من التطبيقات. مثل "زووم" و "مكرسوفت تيمز".

ولم تفرض جائحة كورونا على الحكومات فقط أن تتكيف مع وضع الحجر الصحي للأشخاص، بل حتى معظم الشركات اعتمدت العمل عن بُعد وإن لم تكن لديها أي استراتيجية بهذا الخصوص، ما يعني أنها كانت مضطرة فقط لاعتماد هذا النمط من العمل لضمان الاستمرارية ما أمكن.

إن الإمكانات التي تُوفّرها تكنولوجيا الاتصال عن بعد، والفرص التي تعطيها للمواطنين وللدولة، « هائلة جدا »، خاصة وأن العائد الاقتصادي والمالي لهذه التكنولوجيا، من شأنه المساهمة بشكل مقدر في تحسين الأداء وترشيد الإنفاق العمومي. وعليه الاعتماد على الرقمنة والاستثمار في كل ما يتعلق بأنشطتها وخدماتها خلال فترة أزمة كورونا، يعد أرضية خصبة لما بعد الجائحة، من أجل اعتماد التحول الرقمي على صعيد المؤسسات والهيئات والأفراد وجعل العالم الرقمي أساساً في كل الخطوات. للرقمنة انعكاسات ومزايا مهمة، من قبيل سهولة ونجاعة التواصل حيث يمكن للمرء أن يحضر اجتماعاته المبرمجة من بيته دون تكلف عناء التنقل إلى مقر الاجتماع، فضلا عن اختصار للتكلفة والجهد وتوفير للوقت، حيث يمكن للشخص قضاء أغراضه الإدارية وهو جالس ببيته أو بمقر عمله دون تكبد التكاليف المادية والمعنوية من أجل التنقل إلى مقر الإدارات. ومن ضمن هذه المزايا، انخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية، مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية، ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال حفظ المعلومات وتنظيمها واسترجاعها وبثها، إلى جانب حل مشكلة الحيز المكاني داخل مؤسسات المعلومات، خصوصا مع تضخم وتنوع مصادر المعلومات، وكثرة الباحثين وإنتاجهم العلمي، وهو يساعد في تقديم معلومات وخدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.[7]

وحسب "التقرير الرقمي للجزائر لسنة 2021"الصادر عن "DATAREPORTAL" للفترة من جانفي 2020 إلى جانفي 2021 فان:

[7] فاطمة الوردي،"**الرقمنة في زمن جائحة كورونا**".2021/04/22، العنوان الالكتروني:
https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/

الشكل (01): ملخص تقرير الرقمي للجزائرلسنة 2021

المصدر:"التقرير الرقمي للجزائر لسنة 2021"،2021/04/22،العنوان الالكتروني:

https://datareportal.com/reports/digital-2021-algeria

-أكثر من نصف الجزائريين يستعملون الانترنت، و25 مليون جزائري ينشطون على مواقع التوصل الاجتماعي؛

-عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر بلغ 26.35 مليون شخص بنسبة 59.6%من العدد الإجمالي للسكان.

وبلغ مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر 25 مليون شخص بنسبة 56.5 بالمائة، من العدد الإجمالي للسكان البالغ 44.23 مليون نسمة؛

-تم ولوج 46.82 مليون مستخدم إلى الانترنت بواسطة الهواتف النقالة ما يشكل نسبة 105.8 بالمائة؛

-تم انضمام 3.6جزائري إلى الشبكة العنكبوتية خلال هذه السنة أي بزيادة قدرت بـ16.1%؛

-التحاق 3 ملايين جزائري بشبكات التواصل الاجتماعي بزيادة قدرت بـ13.6%؛

-انضمام أكثر من 963 ألف إلى مستخدمي الانترنت بواسطة الهواتف النقالة أي بزيادة بلغت 2.1%؛

-عدد الجزائريين الذين يستخدمون شبكات التواصل بواسطة الهواتف الذكية هو 24.48 مليون جزائرياي 97.9% من العدد الإجمالي لمستخدمي الانترنيت؛

-ارتفاع عدد سكان الجزائر أكثر من 780 ألف نسمة بنسبة 1.8%؛

-عدد سكان الجزائر 44.23 مليون نسمة، ينقسم 49.5% إناث و50.5% ذكور،ومتوسط الأعمار 28.6 سنة، ويعيش 74 بالمائة من السكان في المدن، فيما تبلغ نسبة الكثافة السكانية 18.6 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد؛

-عدد السكان الذين تساوي أعمارهم تساوي أو تفوق 13 سنة، 32 مليون نسمة أي 72.4%من مجموع السكان؛

-عدد السكان الذين أعمارهم 18 سنة فما فوق بلغ عددهم 28.7 مليون نسمة أي 65%من مجموع السكان؛

-عدد السكان الذين اعمارهم16 إلى 64 سنة 26.9% اي60.8%من مجموع السكان؛

- 23مليون مشترك في تطبيق"فايسبوك" ونصف مليون في تطبيق"تويتر"يمثل العدد 71.8%من عدد السكان الذين يتجاوز أعمارهم 13 سنة، 97.9% من مستخدمي يلجؤون إلى موقع فيسبوك عبر مختلف الهواتف النقالة واللوحات الرقمية، منهم 86.4%تطبيق "فايسبوك" عبر الهواتف الذكية فقط، فيما يستخدم 2.1% فقط من الأشخاص نفس الموقع عبر أجهزة الكمبيوتر العادية، و 62% من المشتركين في التطبيق رجال و38 بالمائة نساء، وبالنسبة تطبيق"تويتر"فبلغ عدد المشتركين أكثر من 625 ألف مستخدم منهم 90.5% ذكور، و9.5%إناث، وهو ما يمثل 2% من عدد السكان الذين يتجاوز أعمارهم 13 سنة؛

-نسب سرعة التحميل عبر الانترنت في الجزائر، فقد بلغت 13.23 ميغابايت في الثانية عبر الهواتف الذكية بارتفاع سنوي بلغ 67.9%، و5.29 ميغابايت عبر الانترنت الثابت، بارتفاع سنوي بلغ 34.9؛

-6.80 مليون مستخدم لتطبيق"إنستغرام" منهم 55.9% إناث و44.1%ذكور، ومن المحتمل الوصول في الجزائر باستخدام الإعلانات عبر تطبيق "ماسنجر"إلى 14 مليون مستخدم حسب تقارير شركة فيسبوك، ينقسمون إلى 36.9% إناث و63.1 ذكور%، والوصول بواسطة الإعلانات عبر تطبيق"لينكد إن" إلى 2.5 مليون مستخدم مقسمون إلى 31.4%إناث و68.6%ذكور، ويستخدم5 ملايين جزائري تطبيق"سناب شات"ينقسمون إلى 57.1% إناث و40.7% ذكور.

-يستخدم 88.3%من الجزائريين أرصدة الانترنت ذات الدفع المسبق عبر هواتفهم الذكية، و11.7% الانترنت بالدفع البعدي؛

- التجارة الإلكترونية، يحوز 42.8%ممن يفوق أعمارهم 15 سنة على حساب بإحدى المؤسسات المالية، و3.2%على بطاقة ائتمان ينقسمون إلى 5.1%ذكور و1.3% إناث، ويقوم 4.6%من مستخدمي الانترنت بعمليات شراء عبرها.

خاتمة

يعد التوجه الرقمي بعد ومسعى اقتصادي ومالي واجتماعي وليس تكنولوجي فقط، يتعين على القائمون على اتخاذ القرارات وأصحاب الأعمال و المواطنون ان يتجهوا نحو الرقمنة بطريقة منظمة مسترشدين برؤية و استراتيجيات وخطة عمل سليمة لما لها من فعالية في ملاء الفجوة بين المتعاملين في مختلف المجالات في ظل وباء كورونا.

و أهم النتائج المتوصل إليها:

-ان تطور التوجه الرقمي اسهم في تقديم فرص وحلول ذكية وفعالة للتصدي للعديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية والصحية؛

-وباء كورونا ازمة صحية ساهمت في تعزيز التوجه الرقمي للجزائر في مختلف ميادينه.

فيجب:

-وضع خطط عمل للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الرقمي بتوفير البنى التحتية المناسبة بتخصيص الأغلفة المالية المناسبة، لاختيار التكنولوجيا الأكثر تناسبا لتحقيق معدلات نمو مقبولة في ظل انتشار وباء كورونا؛

-توفير المحيط القانوني والاقتصادي والسياسي والتعليمي والإداري، لتمكين الانتقال الرقمي في ظروف سليمة و مقبولة بدون عوائق وسلبيات؛

-ينبغي ان يتصدر استغلال إمكانات التوجه الرقمي جدول أعمال صانعي القرار؛

-زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية التعاملات الرقمية ودورها في تقليص وطأة الأزمات الوبائية؛

-توفير الخصوصية و الإجراءات الأمنية اللازمة للتعاملات الرقمية.

المراجع:

فريد النجار ، "الاقتصاد الرقمي"، الدار الجامعية ، مصر، 2007.

بوشول فائزة وآخرون ،" واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر" ، جامعة سطيف.

حسن مظفر الرزو ، "مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت"، مركز البحوث ، الرياض ، 2006.

بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، "الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص و التحديات"، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9 و10 مارس، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ص ص 256 257.

فاطمة الوردي،"الرقمنة في زمن جائحة كورونا"،2021/04/22، العنوان الالكتروني:
https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

Le paiement électronique dans le monde: quelles perspectives pour l'avenir ?

(Electronic payment in the world: what outlook for the future?)

METIDJI Abdelaziz

Doctorant à l'Ecole Supérieure de Commerce (ESC)

metidjiabdelaziz@gmail.com

Résumé:

La pandémie de la COVID-19 a fortement impacté l'économie mondiale. Elle a changé le comportement des agents économiques suite aux mesures de confinement exigées par les gouvernements pour assurer la distanciation entre les citoyens. A cet effet, le e-commerce est devenu comme un remède à cette pandémie,il exige aussi le développement du paiement électronique. En effet, l'objectif de cet article est de traiter la problématique de l'avenir de paiement électronique en citant les enjeux majeurs qui seront la source de son développement.

Mots-clés : COVID-19, E-commerce, Paiement électronique.
JEL Classification : E44, G21, O12, O16.

Abstract:

The COVID-19 pandemic has severely impacted the global economy. It has changed the behavior of economic agents following the containment measures required by governments to ensure distancing between citizens. For this purpose, e-commerce has become like a remedy for this pandemic and it also requires the development of electronic payment. Indeed, the objective of this article is to address the issue of the future of electronic payment by citing the major issues that will be the source of its development.

Keywords: COVID-19, e-commerce, electronic payment.

Introduction

La pandémie de la COVID-19 prélève un lourd tribut social et économique dans le monde. En date du 29 décembre 2020, plus de 81 949 435 cas ont été rapportés à travers le monde, et près de 1 789 901 personnes se sont décédés.

Les mesures de confinement mises en œuvre au début du printemps et la destination physique volontaire ont perturbé le comportement des agents économiques et ils ont montré la cadence d'étatisation des moyens de paiement les plus sophistiqués (la puce NFC, et le paiement mobile), ce qui a entraîné une grande méfiance à utiliser de la carte bancaire qui,a été considérée comme un transporteur de virus.

A cet effet, les volumes des paiements dématérialisés vont augmenter inexorablement, continuant de marginaliser d'année en année les moyens de paiement anciens qui sont les espèces, les chèques et les cartes bancaires. Les volumes de transactions devraient croître à des rythmes soutenus, notamment dans les pays en voie de développement où ils vont exploser.

En effet, Ce sont justement ces pays qui expérimenteront ces nouveaux modèles de rupture technologique, concurrentielle et économique des systèmes de paiement en faisant un véritable saut générationnel, préfigurant une certaine marginalisation d'un modèle plastique qui caractérise nos modèles actuels.

A ce titre, le modèle des cartes est entré dans une zone de turbulence, dont nul ne peut prétendre connaître la durée ni la fin de l'histoire. Mais nous tenterons d'en décoder les grands enjeux, pour comprendre pourquoi les modèles de paiement actuel pourraient évoluer. De nombreuses questions ont été posées :

- Les supports plastiques (ce fameux plastique qui sert très souvent à nommer la carte chez les professionnels) vont-ils disparaître avec les mobiles et la biométrie ?
- Les banques, vont-elles rester dominantes sur ce sujet des paiements par carte ?
- Qui seront demain les nouveaux acteurs et qui pourraient les bousculer ?

L'objectif de cet article est de prévoir l'avenir des moyens de paiement comme une conséquence exigée par l'interaction de plusieurs faits. En effet, nous présentons d'abord l'histoire de développement des moyens de paiement et plus précisément la carte bancaire. Ensuite, nous examinons les nouveaux enjeux qui sont les sources de développement des moyens de paiement électronique à savoir l'initiative d'Appel et aussi l'expérience de Samsung et Sony. Enfin, nous

présentons l'expérience de paiement mobile faite par Orange en Afrique et son exportation a l'Europe.

1. La carte bancaire, symbole du e-commerce:

1.1.L'histoire de la naissance de la carte bancaire:

En 1914, aux USA, la première carte (en métal) a été apparue, à l'initiative de la *Western Union*, offrant le différé de paiement à ses clients privilégiés. Rapidement, des grands magasins et des compagnies pétrolières lancent leurs propres cartes, utilisables à l'intérieur de leurs réseaux de vente.Au titre de ceux-là, citons, en 1917, l'initiative du géant Américain de la distribution, *Sears et Roebuck*, qui eut l'idée d'utiliser un support normalisé pour gérer les informations concernant ses clients bénéficiant d'une ligne de crédit, l'ancêtre de la carte *Discover* était née, qui verre le jour en 1985 et est aujourd'hui l'une des plus importantes cartes privatives du monde, émise exclusivement aux Etats-Unis (Didier Geiben, 2011).

En effet, les pétroliers américains, à l'origine des premiers grands programmes de cartes, avaient deux objectifs : faciliter le règlement des achats de carburant, en particulier pour les transporteurs (les chèques n'étant acceptés que dans l'Etat de la banque émettrice), et fidéliser la clientèle.

Mais la crise de 1929, peu propice au développement du crédit à la consommation, puis la Seconde Guerre mondiale ont freiné considérablement le développement de ce nouveau concept de paiement.

Au lendemain de la Seconde Guerre mondiale, peu avant 1950, apparaissent les premières initiatives de lancement, par une association interbancaire, d'un nouveau moyen de paiement, sorte de bon d'achat papier utilisable comme du cash dans un réseau de magasins.

Des 1951, la Franklin Bank in New York en fait une carte de crédit et il faudra attendre 1966 pour que cette association se restructure au sein *d'Interbank Card Assocaition (ICA)*, qui deviendra Mastercard à la fin des années 1970, après la réussite d'un début d'internationalisation (Mexique, Japon et Europe en partenariat avec le réseau Eurocard) en 1968.

A la même époque (1950) naissaient les premières cartes accréditives, à l'initiative d'un avocat new-yorkais, *Frank Mac Namara*, il créait un réseau d'hôtels et de restaurants new-yorkais auxquels il garantissait le règlement à posteriori des factures des membres de ce club, Diners Club International, dont une antenne sera créée en France en 1953.

Les héritiers de la *Welle Fargo Company*, compagnie californienne de transport, fondateur d'*American Express* (inventeurs des cheque de voyage des 1891), lancent la carte American

Express, qui d'emblée offrait à ses clients l'assistance du vaste réseau international d'agences et de correspondants qu'elle avait déjà tissé à travers le monde dans le cadre de ses activité d'origine.

En réponse, Bank of America lance dans l'Etat de Californie son programme *Bankamericard*, assorti d'un crédit revolving, auquel vont se rallier rapidement de nombreuses banques régionales implantées dans les autres Etats. En devenant *IBANCO* (*International Bank CardCompany*) en 1970, ce programme affiche des ambitions internationales qui se concrétiseront, en 1976, dans la constitution de Visa International.

Pour l'Asie, signalons la naissance au pays du Soleil-levant, des 1961, d'un autre majeur: JBC (*Japan Credit Bureau*), à l'initiative de la sanwa Bank et de Nippon Shinpan.

1.2.Quel avenir pour la carte bancaire ?

La carte bancaire constitue indéniablement une grande réussite des banques. Ce moyen de paiement s'est imposé, puisqu'il représente près de la moitié des opérations de paiements (hormis les espèces), notamment devant les prélèvements, les virements et les chèques, qu'il a détrôné (David Bounie, 2013).

La carte bancaire s'est généralisée pour son côté pratique (plus besoin d'avoir beaucoup de liquidité sur soi, plus simple que le chèque), notamment en France ou elle a bénéficié d'une puce (ce qui n'est pas le cas aux Etats-Unis par exemple), ce qui rend son utilisation plus sure.Les chèques et les espèces sont complexes et couteux à gérer, au contraire des cartes bancaires, des virements et des prélèvements qui rapportent.

Le tout-électronique est le rêve des banques, d'où leur volonté de restreindre au maximum l'usage du chèque, ainsi que la suppression totale de l'argent liquide. Dans le but de contrôler toutes les transactions et prendre une commission à chaque fois, et avec la carte bancaire, elles y sont presque parvenues. Manque de chance, Internet est arrivé, et avec lui de nouveaux acteurs comme PayPal[1]. Et ce n'était que le début : voici maintenant le tour des Appel, Samsung et de bien d'autres encore.

2. Les nouveaux intervenants dans le domaine de paiement électronique:

Le e-paiement capte l'intention des grandes entreprises spécialisées dans les domaines électroniques tels que Appel, Samsung et Sony (HERLIN, 2015).

[1]PayPal est site crée en 1998, il offre la capacité a ses clients d'effectuer des paiements électroniques. Que ce soit des internautes qui règlent un achat sur un site, ou des particuliers qui s'envoient de l'argent.

2.1.Appel, nouveau concurrent dans le domaine de paiement:

Appel s'est spectaculairement redressé avec le retour de son fondateur Steve Jobs en 1997. Les iPod, iPhone et autres iPad ont remis californienne au premier plan de l'innovation et des bénéfices, et elle dispute à Exxon le titre de la plus forte capitalisation boursière du monde. Alors pourquoi veut-elle entrer le domaine des paiements ?

Lors de la confiance Appel du 9 septembre 2014 à San Francisco, l'iPhone 6 tenait bien sur la vedette, mais Tim Cook, successeur de Steve Jobs à la tête de l'entreprise, a également fait une annonce importante: l'entrée d'Apple dans le domaine du paiement.

Avec Apple Pay, les possesseurs du nouvel iPhone pourront régler leurs achets dans certaines grandes enseignes des Etats-Unis (*McDonald's, Disney Store, Subway, Sephora*, etc.), ainsi que chez 220 000 commerçants équipés de terminaux de paiement sans contact. C'est la puce NFC qui permet de telles transactions, elle équipe désormais le nouveau Smartphone de la firme de Cupertino.

Avec la puce NFC, Appel entre dans le domaine de paiement, certains Smartphonesde haut de gamme se sont déjàéquipés depuis 2010. Cependant, cette technologie ne parvenant pas à s'imposer auprès du grand public et des commerçants, la marque à la pomme préférait attendre avant de trouver la bonne solution.

NFC (*Near Field Communication*, « communication en champ proche ») est une technologie sans contact qui permet de transférer des données entre deux appareils éloignés de moins de dix centimètres. On peut ainsi échanger sa carte de visite virtuelle, valider un passage dans les transports en commun ou son billet dans une salle de spectacle, ajouter des points à sa carte de fidélité ou payer chez un commerçantéquipé du même dispositif. C'est ce dernier usage qui suscite le plus d'engouement, étant donné les colossaux montants financiers en jeu (METIVIER, 2015).

Appel maitrise le processus de paiement de bout en bout en signant des accords avec les principales cartes de paiements (*Visa, Mastercard, American Express*) et les grandes banques (*Bank of America, Capital One Bank, Chase, Citi et Wells Fargo*), qui représente 83% du volume des achats par carte de crédit aux Etats-Unis.

En outre, appel s'engage sur la confidentialité: chez le commerçant (l'employé de caisse ne voit plus votre nom, votre numéro de carte bancaire ou votre code confidentiel, avec une validité par empreinte digitale, ce qui contribue à réduire les fraudes potentilles), et d'autres part (Appel ne tient pas d'historique de vos achats: nous ne savons pas ce que vous avez acheté ni chez qui vous acheté ni combien vous l'avez payé).

A cet effet, Le groupe américain a déjà capté 15% de le e-commerce en France, et 25% au Royaume-Uni, ce qui n'est pas rien. La firme compte 220 millions de clients dans le monde, c'est-à-dire déjà plus qu'aucune autre banque, dont près de 10 millions en France, PayPal exaspère déjà suffisamment les banques, lors imagine-t-on Appel et son bientôt un milliard de clients migrer vers ce modèle? Il suffirait, pour les sites marchands, de rajouter une icône iTunes pour accéder à tous ces clients ! Elle a pu être une véritable déclaration de guerre aux banques, mais Apple n'a pas choisi cette option.

En réalité, la firme californienne voit plus et plus loin. Plus vaste, parce qu'elle ne veut pas se limiter aux sites Internet marchands comme PayPal mais aussi toucher les commerçants physiques: les obliger à s'équiper d'un terminal de paiement dédié à iTunes serait difficile et couteux, alors que la puce NFC est un standard universel dont le taux d'équipement progresse rapidement. Plus loin, parce que son objectif n'est pas de concurrencer les banques maintenant, mais d'habituer le grand public à payer avec son Smartphone. Lorsque l'habitude sera prise, il sera temps de proposer des solutions plus propriétaires et moins liées aux banques.

2.2.Samsung et Sony se lancent dans le paiement mobile:

Samsung en Corée du Sud et Sony au Japon ont réussi à convertir des millions de consommateurs auxpaiements à courte distance. Pas par effet de mode, mais parce que les usages sont déjà largement répandus: les cartes NFC ne servent pas seulement à payer chez les commerçants mais aussi dans les transports en commun, les taxis, pour entrer dans son immeuble ou son université (Lafitte, 2002).

Le grand public ne l'adopte que s'il y trouve son avantage, en termes de souplesse, de rapidité, de variété des services, et c'est le cas dans ces pays.

Formée en juin 2011, la Grand NFC Korea Alliance réunit les principaux opérateurs téléphoniques, les équipementiers (Samsung, LG), les émetteurs de cartes de paiements (Visa, Mastercard), les chaines de distribution et les fournisseurs de services du pays afin d'utiliser et de promouvoir le standard NFC.

De nouveaux services apparaissent comme le m-commerce (mobile-commerce) permettant, par exemple, aux usagers du métro de Séoul de faire leurs courses en taguant des produits affichés sur un mur, de payer et de fixer une heure pour la livraison à domicile.

L'entrée d'Appel dans le domaine de e-paiement pose la question sur la réaction de Samsung, le numéro un mondial des fabrications de Smartphones. S'il a réussi dans son pays d'origine, la Corée du Sud, il ne peut pas se laisser distancer par son principal concurrent.

Justement, quelques jours après la confiance d'Appel, les médias annonçaient un partenariat entre PayPal et Samsung ! Un accord qui permet à ce dernier d'accéder aux 220 millions de clients mondiaux du site américain.

3. Des nouveaux modes de paiement pour de nouveaux contextes:

Face aux insuffisances du système bancaire actuel, notamment le fait que dans certaines pays une grande part de la population exclus, des réponses sont apportées par d'autres acteurs. Le développement économique et technologique ne suit pas forcément un chemin droit et balisé, il existe parfois des détours ou des raccourcis, des opportunités que des pays plus avancés n'ont pas encore saisies peuvent apparaitre chez d'autres. C'est ce qui se passe en Afrique pour les services du paiement.

3.1. L'expérience Africaine:

Il existe des services tout à fait novateur qu'ils ne sont présentés pour l'instant qu'en Afrique. En 2008, l'opérateur télécom Orange a lancé en Côte d'Ivoire « *Orange Money* ». Ce service permet de réaliser toutes les opérations bancaires traditionnelles à partir de son téléphone portable (paiement, gestion du compte courant, transfert d'argent, solutions d'épargne et d'assurance).

Dans un magasin ou sur le marché, il suffit au vendeur et à l'acheteur de s'échanger un SMS pour effectuer la transaction. On peut également régler des factures d'eau ou d'électricité ainsi que des primes d'assurance (Mathilde Fox, 2017).

Si l'on possède un compte créditeur, on peut placer une partie de cette somme sur des produits d'épargne. L'inscription est gratuite, et pour alimenter son compte, l'utilisateur peut déposer des espèces dans un point de vente agrée, recevoir de l'argent d'un autre utilisateur par transfert ou percevoir son salaire directement sur son compte. Nul besoin d'un Smartphone, un simple téléphone portable suffit.

Ce service répond à une nécessité: en Afrique, un très faible pourcentage de la population détient un compte bancaire, en revanche tout le monde possède un téléphone portable, voilà la solution ! Lesuccès est fulgurant.

En avril 2014, Orange Money a atteint le chiffre de 12 millions de clients répartis dans une dizaine de pays de l'ouest du continent, dont 3 millions en Coté d'Ivoire.

En autre, Vodafone gère une initiative compatible avec M-Pesa en Afrique de l'Est, notamment au Kenya (où 90 des adultes l'utilisent !). L'opérateur sud-africain MTN (*Mobile Telephone Networks*) commence à atteindre un service concurrent, Mobile Money, dans la quinzaine de pays

africains où il est implanté. Cette technologie se développe en Inde, où le taux de bancarisation s'avère également faible.

3.2. L'initiative en Europe commence:

Déployer un tel service en Europe, où la population est largement bancarisée, répond à une problématique différente: ce serait une véritabledéclaration de guerre au secteur bancaire.

Vodafone d'abord (avec M-Pesa) commence son installation en Roumanie ou, du fait de la pauvreté du pays, un tiers de la population n'a pas accès aux services bancaires (soit environ 7 millions de personnes).

La problématique est la même qu'en Afrique. Vu que 8% de la population de l'OCDE n'est pas bancarisée, ce qui constitue donc un marché important, à ne pas négliger. Vodafone envisage ainsi de s'engager dans l'est et le centre de l'Europe, en Pologne et en Autriche.

Orange choisit une autre voie, celle d'une alliance avec les banques, car l'objectif consiste d'abord à habituer les gens à payer avec leur mobile. Ensuite, viendra peut-être le temps pour l'entreprise de diminuer sa dépendance aux banques.

En l'occurrence, Orange s'est associé à l'opérateur de carte bancaire Visa pour lancer Orange Cash en France en 2014, d'abord dans quelques villes seulement. Il s'agit d'une application à télécharger sur Smartphone pour régler ses achats chez les commençants ou sur Internet, en n'ayant eu à rentrer qu'une seule fois son numéro de carte bancaire. Elle est basée sur la technologie NFC de paiement sans contact.

Lors de la présentation de ce service le 07 novembre 2013, le PDG d'Orange, Stéphane Richard, n'a pas masqué son enthousiasme: d'ici à 2020, on estime qu'un paiement sur deux en Europe impliquera l'Usage du mobile. Pour le paiement sans contact NFC, on compte déjà un million de terminaux de paiement électroniques compatibles en France, en Pologne-Uni et Espagne, et 40% des mobiles actuellement vendus par Orange en France sont d'ores et déjà compatibles NFC.

D'ailleurs quelques mois plus tard, en mars 2014, on apprenait qu'Orange et Ingenico (le principal fabricant de terminaux de paiement, lamachine à carte bleu) lançaient un mini-terminal de paiement qui se connecte à un Smartphone par Bluetooth, permettant qui petits commerçants et artisans d'accepter.

Si la solution classique (le terminal de paiement que l'on connaît tout) revient trop chère pour des petits volumes, désormais, avec cette solution lowcost (quatre fois moins couteuse selon Orange). Il devient possible d'accepter le paiement par carte bancaire, même pour des montants

globaux faibles. Orange fait ici le travail que devraient faire les banques, mais qu'elles dédaignent parce que ça ne leur rapporte pas assez.

Conclusion

Le développement des moyens de paiement répond au développement économique. Ils cherchent à satisfaire les exigences des agents économiques en simplifiant les procédures et réduire le temps des transactions d'une part et ils offrent des moyens plus sur qui permet de réduire les taux de fraudes.

A cet effet, les banques ont développé les cartes bancaires pour rendre la vie économique plus facile et rapide en gagnant le temps et en réduisant les couts des transactions. Mais, le tout-électronique reste le rêve des banques, d'où leur volonté d'élargir au maximum l'usage du e-paiement, ainsi que la suppression totale de l'argent liquide.

Manque de chance, Internet est arrivé, et avec lui de nouveaux acteurs comme Appel, Samsung et Sonie. Ils entrent dans le domaine de paiement pour offrir une nouvelle démarche qui permet un paiement à distance en utilisant un Smartphone et une puce NFC.

En autre, les opérateursmobiles tel Orange et Vodafone ont pris l'incitative de se lancer dans le domaine de paiement. Orange a réussi de développer le paiement mobile en Afrique avec l'utilisation seulement un simple portable grâce au service *Orange Money*.

Vodafone gère une initiative compatible avec M-Pesa en Afrique de l'Est, notamment au Kenya (où 90 des adultes l'utilisent !). Il essaie de l'exporter vers l'Europ en visant les pays les moins développés ou le taux d'inclusion financière est faible tel que la Roumanie.

A cet titre et avec l'arrivé de la crise sanitaire de la COVID-19 qui exige la distanciation entre les personnes, rend le développement du e-paiement comme une obligation exigée par la nature.

De ce qui précède, il ressort que le domaine du paiement électronique s'explosera bientôt pour devenir plus efficace. Les nouveaux entrant dans ce domaine augmenteront le niveau de la concurrence en promouvant l'innovation qui sera le moteur de développement de ce domaine.

Bibliographie

- David Bounie, A. F. (2013). vers une économie des paiments éléctronique? Revue d'Economie Financière (109), 283-302.
- Didier Geiben, F. F. (2011). cartes de paiment (éd. 2). Paris: Revue Banque.
- HERLIN, P. (2015). la fin des banques? Paris: Eyrolles.

- Lafitte, M. (2002). economie digitale et services financiers. Paris: Revue Banque.
- Mathilde Fox, N. V. (2017). les nouveaux modèles de mobile banking en Afrique: un défi pour le systeme bancaire traditionnel? Gestion 2000, 34, 337-360.
- METIVIER, P. (2015). le mobile NFC. Paris: Afnor.